

حکمت

١٩

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

من تجريد وقرآن نازله وحاشا لخواج زاي
الدين في الدين والحق في الحق
في الكتب التي اعان الزم ادي الحق
ثم اعان عنه الى الحق على حاشا

ربال
١

ثم اعاده الى فقر الوري
محمد بن حيدر حيدر
تقريب روحها
ولولده
ولا وقاية

الدين
عليه السلام
محمد بن حيدر
عليه السلام
محمد بن حيدر
عليه السلام
محمد بن حيدر
عليه السلام

١٩
١٨
٢٩
٧٧

افقروا

او

قبل مكتوب في باقي طبعته الكهانة اولها ملائمة واوسطها ندامة واخرها غرامة
ولم يصيد في هذه المقالة فليجرب حتى يتوفى السلامه نعل في شرح نقابة
كذا في الموف وكانت القسطنطينية اول اسمها باطنيا ونزل بها قسطنطين بن ملك
وسمي عليها سور افسست قسطنطينية فنزلها ملك الروم الى هذه العاية كذا في
محتاج العلوم

NURUOSHI	
Kino	Nuruosun
Y	1691/1-3
Enki	2098
Tasrif No	297.3 = 927

٢٠٩٨



وقد سلطان المسلمين محمد الحكي على الكل بالمر بالحق السلطان
ابن السلطان سلطان ابو العباس عثمان خان السلطان
مصطفى خان صاه ليد عر وعل حوهر واه على الاعمال
والعمل والاداعي القصر الكاخ ابراهيم
المعسر اوفا الحمر بالحق
عمره



بسم الله الرحمن الرحيم

أنا عبد محمد وأتبعه الرجوع على نهائي والصلوة على سيدنا
محمد المصطفى وعلى أكرم أجبائي فاني مجيب الى ما سئلت من تحرير مسائل
الكلام وترتيبها على ابلغ نظام مشير الى غرضها لا اعتقاد بكتب
مسائل الاجتهاد مما نادى الدليل اليه وقوي اعتقادي عليه والله
اسأل العصمة والسادات وان يجعل ذخر اليوم للعاد ويمكن
تجريد القواعد وربتها على سنة معاصدة **الفصل الاول**
في الامور العامة وفيه فصول الاول في الوجود والعدم وتحديد ما
ما ثبت اليقين والمنفي اليقين او الذي يمكن ان يخبر عنه ونقيضه او
بغير ذلك مثل على دور ظاهر بل انما هو تعريف اللفظ اذ لا شيء
من الوجود والاستدلال متوقف التصديق بالتنا في عليه او نفي
الشيء على نفسه وعدم تركيب الوجود مع فرضه او ابطال الرسم بال
وتردد الذهن حال الجزم بطلن الوجود والحق ومفهوم نقيضه
وقبوله القسمة يعطى للشركة مغاير الى هيته والالاتحادات الماهيات
اولم يخص لخواصها ولا تفككها تعقلا وتحقق الامكان وفائدة الحمل
والحاجه الى الاستدلال وانتفاء التناقض وتركيب الراجح وقسامه
باليهية من حيث هي فزيادته في التصور وموسمته الى الذماني و
والخارجي والابطال الحقيقة والوجود في الذهن انما هو الصورية
المخيلة في كثير من اللوازم وليس الوجود بمعنى يحصل في اليقين بل
الماثل

الحكم كـ

الحصول ولا ترايد فيه ولا اشتداد وموخير كخص ولا ضلله ولا مثل
تحقق في لفظة للمعقولات لاسانها وساق الشبهة فلا
تحقق بدونها والمنابع مكابز مقتضى عقله وكيف تحقق بدون مع
اثبات القدرة وانتفاء الاتصاف والخصار الموجود مع عدم
الزايده ولو اقتضى التميز الثبوت عيناً لزم منه محالان والامكان
اعتباري عرضي لما وافقنا على انتفاؤه وهو يرد في الثبوت والعدم
والعدم النفي فلا واسطة والوجود لا يرد عليه القسمة والكلانيات
ذهنا وجزواقسام العرض بالعرض نوقضوا بالمال نفسها والعقد
بعدم التماثل والاختلاف والزام التلب بالحل فطر عا عليها
من محقق الذوات الغير المتشابهة في عدم وانتفاء تانير المؤثرات
واختلافهم في نبات صفة الجنس وما يتبعها في الوجود ومغايرة السجور
للجوهرية واثبات صفة العدم بكونه معدوما وامكان وصفه بالهسية
ووتوقع الشك في اثبات الصانع بعد اتصافه بالعلم والقدرة والحكمة
وقسمه الحال الى المدلل وغيره وتعليل الاختلاف بها وغير ذلك مما
لا فائدة بذكره ثم الوجود قد يؤخذ على الاطلاق فتقابلة علمه منكم
وقد يجتمعان لا ما عتبار التقابل يعقلان معارف قد يؤخذ مقيدا
فتقابلة مثله ويفقر الى الموضوع كافتقار ملكته وتؤخذ كخصا عيا
وحسبها ولا جنس له بل هو بسيط فلا فصل له وتكثر بكثر الخصو
وقال ان الشك كس على عوارضها ليس جزا من غيره مطلقا وشبهة

فيقول

بها

عات

من المعقولات الثانية وليست متحصلة في الوجود فلا شيء مطلقا ما قبل
هي تعرض لخصوصيات المجتبات قد تمايز الاعداد ولهذا استند
عدم العلول الى عدم العلة لا غير ونا في عدم الشرط وجود المشروط
وصح عدم الضد وجود الضد الا في خلاف باقي الاعداد لعدم
قد عرض لنفسه فيصدق النوعية والتقابل عليه باعتبارين عدم
العلول ليس علة لعدم العلم في الخارج وان جاز في الذهن على انه بزمان
اي وبالعكس لمحي والاشياء المرتبة في العموم والخصوص وجود انتفاء
عدا ومستم كل منهما الى الاحتمال والذوق حقيقيه واذا حمل الوجود
او حصل رابطة تثبت مراد تلك في انفسها جهات في العقل والادراك
على وثاقه الدابطة وضعفها في الوجوب والامتناع والامكان وكذا
العدم والحيث في توفيقها كالوجود وقد يؤخذ داتية مكررة القسمة
حقيقية لا يمكن انقلابها وقد يؤخذ الاخرى بان باعتبار الغير
والقسمة فان جمع بينهما يمكن انقلابهما وانما لغة الخلق بين الثلثة
في الممكنات ويشترك الوجوب والامتناع في اسم الضد وان
في السلب والابواب كل منهما صدق على الاخر اذا تقابل في المصداق
اليه وقد يؤخذ الامكان يعني سلب الضد عن احد الطرفين فتع
الاخرى والخاص قد يؤخذ بالنسبة الى الاستقبال والاشترط
في الحال والا اجماع النقيضان والثلثة اعتبارية لصدورها
المعذور واستحالة التسلسل لو كان الوجوب ثبوتيا لزم امكان الوجود

العدم

ولو كان الامتناع ثبوتيا لزم امكان الممتنع ولو كان الامكان ثبوتيا لزم سبق
كل ممكن على امكانه والفرق بين نفي الامكان والامكان المنفي لا يستلزم
ثبوت الوجوب بل للذات وغيره وكذا الامتناع ومعرض ما
بالغير منها ممكن ولا يمكن بالغير لا تقدم في القسمة الحقيقية ولا في ال
عند عدم اعتبار الوجود والعدم بالنظر الى الماهية وعلتها وعند اعتبارها
بالله اليها مثبت بالعين ولا منافاة بين الامكان والغير بل كل
ممكن العرض ذاتي ولا عكس واذا لحظ الذهن الممكن موجودا طلب
العلية وان لم يتصور غيره وقد يتصور وجود الحادث فلا يلزمها ثم
الحادث كسببه الوجود فليس علمه لا تقدم عليه لمراتب لا يتصور
الا لولوية لاحد الطرفين بالنظر الى ذاته ولا يكفي الخارجية لانها
لا حيل المقابل فلا بد من الانتهاء الى الوجوب موسابن ويلحقه
وجوب لغيره لا يخفى عنه قضيه فعلية والامكان لازم والواجب الماهية
او امتنع ووجوب الفعلية يقارنه جواز العدم وليس بلازم وسبق
الوجوب الى الامكان نسبة تمام الى بعض الوجود وان اخذ غير سببه
بالغير او بالعدم فتقديم والا في ذات والسبق ومقابلها بالعلم
او بالطبع او بالزمان او بالرتبة الحسية او العقلية وبالشذوذ بالذات
والحصر استقرائي ومقولية بالتركيب وينفط الاضافة بين المضافين
في انواعه وحيث وجد التفاوت امتنع حسيته والتقدم دايماعار
زمانيا او مكانيا او غيرهما والقدم والحادث الحقيقيان لا يعتبر فيهما

مكان

والاستعداد قابل للشد والضعف
والاستعداد وهو غير الامكان

الرهان والاتساع والحدوث الذاتي متحقق والقدم والحدث اعتباران
 عقليان ينقطعان بانقطاع الاعتبار ويصدق الحقيقة منهما ومن الذات
 والغيرية يستحيل صدق الذاتي على المركب لا يكون الذاتي جزا من
 من غيره ولا يزد وجوده عليه والا لكان ممكنا والوجود المعلوم المقول
 بالتشكيك اما الخلق به فلا وليس طبيعة نوعية على سلف فياز حتملا
 جويا في العوض وعدمه وما يراهم من حيث في الوجود غير
 معقول والنقض بالقابل ظاهر البطلان والوجود من المحرك الله
 العقلية لا متناه استغناء عن الحيل وحصوله فيه وهو من المعقولات
 الثانية وكذا العدم وجهاتهما والمهم والكلمة الجزئية والذاتية الحسية
 والفصلية النوعية وللعقل ان يعتبر النقيضين وحكم بينهما بالتنا
 ولا استحالته فيه وان تصور جميع الاشياء حتى عدم بعضها وعدم العدم
 فان غش في الذهن ويرفعه ومونيات باعتبار قسم باعتبار رولا
 يصح الحكم عليه من حيث هو ليس ثابت في الاتنا قض لهذا انقسم المو
 الى ثابت في الزمن وغير ثابت فيه وحكم بينهما بالتمايز وهو لا يستدعي
 الهوية لكل من المتمايزين ولو فرض له موية لكان حكمها حكم الزمن
 واذا حكم الزمن على الامور الخارجية غلظها وجب التطابق في حكمها والا
 فلا ويكون صحيحة مطابقة لما في نفس الامر لا مكان تصور الكا
 ثم الوجود والعدم محلان وتدير بطبيعتها المحل والحل استدعي اتق
 الطرفين من وجه وتغايرهما من غير وجه الاتي وقد يكون احدهما

قض

جود

دب

وقد يكون ثالثا والتغاير لا يستدعي قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم
 القائم في القسام لو استدعيه وانبات الوجود للمهم لا يستدعي وجود ما و
 وسببها لا يقتضي تغايرها وثبوتها بل يفهمها لا انبات يفهمها وثبوتها
 في الذهن وان كان لازما لكنه ليس بشرط والحل والوضع من المعقولات
 الثانية يقال ان بالتشكيك وليست الموصوفية ثبوتية والاتساع الموصوفية
 قد يكون بالذات قد يكون بالوضع واما الوجود في الكتاب والعبارة
 فجازي والمعدم لا يبعد لامتناع الاشارة اليه فلا يصح الحكم عليه
 بصحة العود ولو انشأ تحلل العدم بين الشيء ونفسه ولم يبين فرق
 بينه وبين المستند وصدق المتقابلان عليه دفعة ويلزم التسل في
 الزمان والحكم بامتناع العود الامر لازم للمهم وقسمه الموجود الى الكا
 والممكن ضرورة وردت على الموجود من حيث هو قابل للتقسيم
 والحكم على الممكن بامكان الوجود حكم على المهم لا باعتبار العدم
 ثم الامكان قد يكون آلة في التعقل وقد يكون معقولا باعتبار ذاته
 وحكم الزمن على الممكن بالامكان يجب ان يعتبر مطابقة لما في العقل
 لان الامكان عقلي والحكم بحاجة الممكن ضروري وخفا والتقديرين
 لطفا التصور غير قادم والمؤثرية اعتبار عقلي والمؤثر يؤثر في الاتر
 لامن حيث هو موجود ولا من حيث هو معدوم وتأثير المؤثر في الماهية
 ولحقه وجوب الحس وعدم الممكن مستدالي عدم علمته ولهذا جاز استنا
 القديم الممكن الى المؤثر المحسوس لو امكن ولا يمكن استناده الى الحس

مه

د

د

ر

ولا تقدم سوى اسمها كالمباني ولا يفسر الحادث الى المدة والمادة وال
لزم التسلسل التقدم لا يجوز عليه العدم لوجوبه بالذات والامتداد
اليه **الفصل الثاني** في الماهية والاحتكام وهي مشتقة من مو وهو ما به جاب
عن السؤال عما هو ويطلق غالب على الامر المعقول والذات الحقيقية
مع اعتبار الوجود والكل من ثواني المعقولة وحقيقة كل شيء مغايرة لما
يعرض لها من الاعتبارات الا الى حدود على ما يبينها ويكون
الماهية مع كل عارض مقابلة لها مع ضده وهي من حيث هي ليست الا
على فلو سئل الماهية في القصد فالجواب السلب لكل شيء قبل الحقيقة لا بعد
وقد يؤخذ الماهية محدودة فاعلمنا ما عداها حيث لو انضم اليها شيء كان
زائدا ولا يكون مقولا على ذلك الجوهري وهو الماهية بشرط لا شيء ولا يلو
الا في الذاتان وقد يؤخذ لا بشرط شيء وهو كل طبيعي موجود في الخا
موجز من الاشياء صادقة على مجموع الجاهل من ومنها ايضا
اليه والكلية العارضة يقال لها كل منطقي والمركب عقلي ومما
ذاتنا ان هذه اعتبارات ثلثة ينبغي تحصيلها في كل ماهية
معقولة والماهية منها بسيطة وهي لا يجوز له ومنها ماله جزء ومما موجود
ضرورة وصفاها اعتبارا ان متناهيان وقد صنفان فيشتقا
في العموم الخصوص مع اعتبارهما بما مضى وكما تحقق في كبر
وكذا في البسيط ومما قد يقومان بانفسهما وقد يفسران الى الماهية
مركبة على مقدم وجودا وعدا بالقياس الى الذهن والى الخارج وهو علم

ن

ج

ن

كان

الغناء عن السبب فباعتبار الذين يتوهمون باعتبار الخارج عن فيحصل منها
ثلثة واحدة متعككة وانما ان الام لا بد من حاجه ما ليعض الاجزاء الى
البعوض ولا يمكن شمولها باعتبار واحد وهي قد تتميز في الخارج وقد يتميز
في الذهن واذا اعتبر عروض العموم مضايقة فقد يتباين وقد يتداخل
وقد يؤخذ مواد وتؤخذ محمولة بعرض لها الجنسية والفصلية فعلا
واحد والجنس كل مادة وهو معلول والفصل كالصورة وهو معلول
وما لا جنس له لا فصل له وكل فصل تام فهو واحد ولا يمكن وجود
جنس في مرتبة واحدة لماهية واحدة فلا تركيب عقلي الا منها
ويجب تناسلها وقد يكون منها عقلي وطبيعي ومنطقي كجنسها ومنها
وسواها ومتوسطا ومن الجنس تام مفرد وهو الذي لا جنس فيه
ولا ثمة جنس مما اضافت ان وقد جتمعان مع التقابل ولا يمكن اخذ
الجنس بالنسبة الى الفصل واذا نسبتا الى ايضا فان اليه كان الجنس
والفصل مساويا والتشخيص من الامور الاعتبارية فاذا نظر اليه
من حيث هو امر عقلي وجد مشاركا لغيره من الشخصات فيه ولا تسلسل
بل يقطع بانقطاع الاعتبار واما ما به التشخيص فلا يكون نفس الماهية فلا تكثر
وقد استند الى المادة الشخصية بالاعراض الخاصة الحادثة فيها ولا فصل
التشخيص بانضمام كل عقلي الى مثله والتميز بغا التشخيص وجوز كل من الشيق
بالاخر والتشخيص بغا الوحدة وهي تعبر الوجود لصدمه على الكثير من
حيث هو كثير للاف الوحدة ويساوقه ولا يمكن توليفها الا باعتبار

ص

ما

ل

ل وفصل كل جنس يكون في مرتبة

ر

قسام

اللفظ وهي الكثرة عند العقل والخيال سترمان في ان كل منهما اوصف بال
 وليست الوحدة امرا يحسن بل هي من ثواني المعقولات وكذا الكثرة وبما يلزمها
 لاضافته العلية والمعلولية والمكبالية والمكبالية لا تقابل جوهرية بينهما
 ثم معروضهما قد يكون واحدا فله جهتان بالضرورة في جهة الوحدة ان
 لم تقوم جهة الكثرة ولم تعرض لها فالحدة هي صنية وان عرضت كانت
 موضوعا او محمولا معا رضة لموضوع او بالعكس ان قومت فوحدة
 جنسية او زمنية او فصلية وقد تتغير فموضوع مجرد وعدم الانقسام لا
 وحدة بقول مطلق والآن نقول ان كان لها مفهوم زائد و وضع او مضاف
 ان لم يكن ذا وضع هذا ان لم يقبل القسمة الا فهو مقدار او جسم بسيط او
 مركب وبعض هذه اولى من بعض بالوحدة والهو هو على هذا النحو
 الوحدة في الوصف العوض والذاتي سفا راسما وابتغا للصفات
 اليه والاتحاد محال فالهو هو مستدعي جهات ثمانية واثني على سلف
 والوحدة مبداء للعدد المقوم بها لا غير واذا اضيف اليها مثلها
 حصلت الاثنينية وهي نوع من العدد ثم حصل انواع لا تتناهي
 تزايد واحد واحد مختلف الحقائق هي انواع العدد وكل واحد
 منها امر اعتباري حكم به العقل على الحقائق اذا انضم بعضها على
 الى بعض في العقل انضماما بحسبة الوحدة قد تعرض لذاتها او مقابلها
 ونقطع بانقطاع الاعتبار وقد تعرض لها شركة فيخصص بالمشهور
 وكذا المقابل تعرض لها استحليل وعرضه لها من التقابل المتنوع

في هذا الموضع
 في هذا الموضع
 في هذا الموضع

رق

الى انواعه الاربعة اعني السلب والابقاء وموراجع الى القول العقدة
 العدم والملكية ومورال اول اخوذا باعتبار خصوصية ما ويقابل الضد
 ومما وجوديان وتتعاكس مورو ما قبله التحقيق والمشهورى وبقا
 التضاييق وتدرج تحتها الجنس باعتبار عارض ومقولاته عليها با
 واشد ثمانية السلب يقال للاولى ساقص وتحقق في القضايا
 ثمانية هذا في القضايا الشخصية المحصورة بشرط تاسع وهو الاشتغال
 فيه فان الكلية ضد الجزئيتين صادقتان وفي الموهبات كشمس والاشغال
 ايضا ليست لا يمكن اجتماعها صدقا وكذا بارا اذا قيد العدم بالملكية
 القضايا سميت معدولة ولا تقابل الوجودية صدقا لا كذا بالامكان
 عدم الموضوع فيصدق مقابلها ما وقد استلزم الموضوع احد الضدين
 بعينه او لا بعينه ولا استلزم شيئا منهما عند الخلو والاتصاف بالوسط
 ولا تعقل للمواحد ضدان وهو منفى عن الاجناس ومشرط في الانواع
 باقى والجنس وجعل الفصل واحد **الفصل الثالث** في العلم
 والمعلول كل شئ يصدر عنه امر اما بالاستقلال والالزام فان
 علمه لذلك الامر والمعلول له وهي فاعلية وما دية وصورية
 فالعلم مبداء الثاني وعند وجوده جميع جهات التماثل وجوب
 المعلول لا لاجب مقارنة العدم ولا يجوز لقاء المعلول بعده وان جاز
 في المعدوم مع وحدته تحت المعلول ثم تعرض الكثرة باعتبار كثره الا
 وهذا الحكم تنعكس على نفسه وفي الوحدة النوعية لا عكس النسبة

بل
 لشكيك
 يط

ضات

من نوان المعقولات بينهما مقابلة التضاد في قد جتمعتان في الشيء الواحد
بالنسبة الى امرين ولا تنفك ان فيهما ولا تتراق مع وضائهما في السلك
واحدة الى غير النهاية لان كل واحد منها يمنع الحصول بدون علة
واجبة لكن الواجب بالغير يمنع الحصول ايضا بحجب وعلته لانهما
طرفان للطريق بين جملة قد فصل منها احاد متناهية داعية لم
لفصل بينهما ولان التطبيق باعتبار النسبتين حيث متعدد
كل واحد منها باعتبارهما يوجب تناهيهما لوجب ازدياد احدي
النسبتين على الاخرى من السبع ولان المؤثر في الجميع ان كان بعض
لغيره كان الشيء مؤثرا في نفسه علة له ولان المجموع له علة تامة وكل
جزء له علة تامة اذ الجملة لا يوجب وكيف يجب الجملة الشيء هو محتاج
الى ما لا تتناهي من تلك الجملة وتكافؤ النسبتين بين طرفي النقيض
والقبول والفعل متناهيان مع اتق والنسبتين في لازميهما وحب
المتناهي بين العلة والمعلول كان المعلول محتاجا لذاته الى تلك العلة
والافلا والواجب صدق احدي النسبتين على المصاحب وليس الشخص
من العنصر باعلة ذاته لشخص كقول الالم تنه الاشخاص ولا استغناء
عنه بغيره ولعدم تقدمه وتكافؤهما والبقاء احدهما مع عدم صاحبه
والفعل متناهي في تصور جوي يستحق به الفعل ثم شوق ثم
ارادة ثم حركة من العضل ليقع منها الفعل والحركة الى مكان تتبع
ارادة حسيها وجزئيات تلك الحركة تتبع حيلها وارادات جزئية

حيث

نه

لمكون السابق من هذه علة السابق من تلك العلة للحصول الاخرى
فيتصل الارادات في النفس والحركات في المسافة الى آخرها بشرط
في صدق التناهي على المعاري الوضع والتناهي حسب الجدة والعدة
التي باعتبارها لصدق التناهي وعدمه الخس على المؤثر لان القوى
مختلفة باختلاف القابل ومع اتق المبدأ سفاوت مقابلته و
الطبيعي كسلف باختلاف الفاعل لتساوي الصغير والكبير في القبول
فاذا تحركا مع اتق المبدأ عرض التناهي والحل المتقوم بالحال له
قابل ومادة للمركب وقبوله ذاتي وقد حصل القرب البعد كمتقنا
كسرها باعتبار الحال فيه وهذا الحال صورة للمركب وجزء فاعلم
وهو واحد والغاية علة بما هي العلة العلة الفاعلية معلولة في
وجودها للمعلول وهي ثابتة الكل فاصدا القوة الحيوانية الحركة فاعلم
الوصول الى المنتهى وهو قد يكون غايه للشيئية وقد لا يكون فان حصل
فالحركة باطله والافلا فغير او عادة او قصد ضروري او غيب
وانتبهوا للطبيعية غايات كذا للاتفاقيات والعلة مطلقا قد يكون بسيطة
وقد يكون مركبة وايضا بالقوة او بالفعل وكلية او جزئية وذاتية
او عرضية وعامة او خاصة وقريبة او بعيدة ومشتركة او خاصة
والعدم للحادث من المبادئ العرضية والفاعل في الطرفين واحد
والموضوع كالمادة وانفكارا لافلا فاعلم في احد طرفيه وسبابا الى
غير اسباب الوجود ولا بد للعدم من سبب وكذا في الحركة ومن العلة

له

دات

يها

ف

مكة

المدة ما يورده الى مثل خلافه في الاعداد ترتيبا بعيدا
 العلم العرضية ما هو معد **المقصود** في الجواب والاعراض
 وفيه فصول الاول في الجواهر الممكنة اما ان يكون موجودا في الموضوع وهو
 اولاد الجواهر وهو ما يفارق في ذاته وفعله وهو العقل وفي ذاته وهو
 النفس في مقارن فاما ان يكون محلا وهو المادة او حالا وهو الصورة
 او ما تركب منها وهو الجرم والموضوع والحق يقال ان وجودا وعدا ما في
 العموم والخصوص كذا الحال في العرض بين الموضوع والوضع مباينة وحدوث
 العرض على المحل والحال جويا والجوهرية والعرضية من ثواني المعقولات
 لتوقف نسبة احد على وسط واصلا في انواع فالاولوية والمعدل
 اشتراكه في بعض ولا تضاد بين الجواهر ولا بينهما وبين غيرها والمعقول من
 الفناء والعدم وقد يظن التضاد على النقيض باعتبار القوة وحده
 المحل لا يستلزم هذه الحال الا مع التماثل بخلاف العكس اما الانقاس
 فغير مستلزم في الطرفين والموضوع من جملة الشخصيات وقد يعتبر الحال الى
 محل متوسط ولا وجود لوضع لا يتجزى بالاستقلال لجب المتوسط والحركة
 الموضوعين على طرفي المركب من ملته واربعه على التناول ويلزم ما
 يشهد الحس كذب من التفكك وسكون المتحرك وانتفاء الدائرة والنقطة
 عرض قائم بالمنقسم باعتبار التناهي والحركة لا وجود لها في الحال ولا
 يلزم تغيرها مطلقا والآن لا يطق لها خارجا ولو تركب الحركة مالا
 يتجزى لم يكن موجودة والقابل بعد تناهي الجواهر يلزمه مع تقدم

ض

البعض بوجوه الخلف مما تنامي وتعد في التعيين الى التناهي ويلزم
 عدم كون السراج البطلان وان لا يقطع المسافة المنقطع في زمان متناه
 والفردية قضت بطلان الطفرة والتداخل والقسم بانواعها طرقت
 اثني عشر تارة في طباع كل واحد منها طباع الجرح وامتناع الانفكاك لهما
 لا يقتضي الامتناع الذاتي فعل ثبت ان الجسم من واحد يقبل الانقسام
 الى لا يتناهي ولا يقتضي ذلك ثبوت مادة سوى الجسم لا استحالة التسل
 ووجوده لا يتناهي ولكن جسم مكان طبيعي يطلبه عند الخروج على اقرب
 الطرف فلو تعدد انتفى ومكان المركب مكان الغالب او ما يقع وجود
 وكذا الشكل والشكل الطبيعي هو الكرة والمقول من المكان البعد فان
 الامارات تساعد عليه واعلم ان البعد منه ملائق للمادة وهو
 الحال في الجسم وما منع مساوقة ومنه مفارق لكل في الجسم وملائقتها
 جملتها وداخلها حيث ينطبق على بعد المتكسر وتحدبه ولا امتناع
 حلوة عن المادة ولو كان المكان سطح التضاد للاحكام ولم
 يعم المكان فهذا المكان لا يصح عليه اطلاق من مشاغل الالاس
 حركة المعاوق حركة عديده عند فرض معاوق اقل نسبة زائدها
 والجهة طرف الامتداد الى اصل في ماخذ الاشارة وليست منقسمة
 وهي من ذوات الالاضاع المقصودة بالحركة للحصول فيها وبالشأ
 والطبيعي منها فوق وسفل فاعداها غير متناه **الفصل الثاني**
 في الاجسام وهي قسمان فلكية وعنصرية اما الفلكية فالكليتها منها تسعة

رض

رة

واحد غير مكوكب محيط بالجميع وكنته تلك الثوابت ثم انفلاك الكواكب السبا
 السبعة مشتمل على انفلاك تداوير وخارجة المراكز والجمع اربعة وعشرون
 وهي مشتمل على سبع سياره والنف ونيف وعشرين كوكبا ثوابت والكل
 خاليه عن الكيفيات الفعليه والانفعاليه ولوازمها شفافه واما العنصر
 البسيط فاربعة كره النار والهواء والماء والارض واستفيد جميعها
 من مزاجها الكيفيات الفعليه والانفعاليه وكل منها منقلب الى الملائك
 والى الغير بوسط او وساطة النار حارته يابسه شفافه محركة بالتبعية
 لها طبقة واحدة وقوة على احوالها اربها والهواء رطب حار شفاف
 له اربع طبقات والماء بارد ورطب شفاف محيط ثلثه ارباع الارض له
 طبقة واحدة والارض باردة يابسه ساكنه في الوسط شفاف لها
 ثلث طبقات واما المركبات فهذه الاربعة اسطقساتها وهي حادثة
 عند تعامل بعضها في بعض فيفعل الكيفية في المادة تنكسر صرافة
 كيفيتها وتصل كسفة مشابهة في الكل بوسطه في المزاج مع حفظ
 صورها بيطم كسلف الامزجة في الاعداد حسب برهانها
 من الاعتدال مع عدم تمايزها حسب الشخص والكل شخص طرنا
 افراط وتفرط وهي ثمانية **الفصل الثالث** في بقية
 احكامها واشترك الاجسام في وجوب التسامي لوجوب اتصافها
 فترض له عند مقايسته مثله مع فرض نقصانه عنه
 وحط النسبة من ضلعي الزاوية وما كسفا عليه مع وجوب اتصافها

وجوده

الكتابة واتحاد الحد واسماء القسمية يدل على الوحدة والضرورة وفقدانها
 ويجوز حلولها عن الكيفيات المدونة والمرئية والمنشوية كالهواء ويجوز رؤيتها بنظر
 الضوء واللون ومعرض وري والاجسام كلها حادثة لعدم انفكاكها من
 جوئيات حادثة متنامية فانها لا تخلو عن الحركة والسكون وكل منهما حادثة
 وممطرة واما تناسل جوئياتها فملائك وجودها لا ينافي محال للتطبيع بل
 كل حادثة بالاضافة في المتقابلين وجب زيادة النصف باحديهما
 من حيث هو كذلك على النصف بالآخر فيقطع الناقص والزيادة
 ايضا والضرورة قضت بحدوث الانفك عن حوادث متناهية
 فالاجسام حادثة ولا اكحال قيام الاخر اخر الالها ثبت حدوثها
الفصل الرابع في الجواهر الباردة اما العقل فلم ثبت دليل على
 امتناعه وادلة مدخولة كقولهم الواحد لا يصدر عنه امران ولا
 سبق لشروطها للاجتماع في ثابته او وجوده والا لما انتفت صفة
 التأثير عنه لان المؤثر مختار وقولهم كسنداره الحركة بوجوب الارادة
 المتكزمية للشبه بالكمال او طلب الحاصل فعلا وقوة بوجوب الانقضاء
 وغير الممكن مع لتوقفه على دوام ما اوجبت انقطاعه وعلى ان الطلب
 مع المنازعة في امتناع طلب المحال وقولهم لا عليته بين المتضامين
 والا لا يمكن المجتمع او على الاقرب بالاضافة منع الامتناع الذي
 واما النفس فهي كمال اول جسم طبيعي الى ذي حيوة بالقوة وهي مغيرة
 لا يشرط فيه كماله الدور والتمائم الاقضاء ولبطالان احد على

صف

ع

حصر

نبوت الآخر ولا لم يقع العقل عنه والمشارك به والتبدل فيه وبني
 جوهر مجرد لا يجردها عنها وعدم انفاسها وتوابعها على ما يجر المقاربات
 عنه وحصول عارضتها بالنسبة الى ما يعقل محال منقطع والاستمرار
 استغناء العارض عن استغناء المعروف من لا انتفاء التبعية وحصول
 الضد وقولها تحت حد واحد يقتضي وحدتها واختلاف
 العوارض لا يقتضي اختلافها وهي حادثة وموطة على قولنا وعلى
 قول الخصم لو كانت ازلية لزم اجتماع الضدين او بطلان ما ثبت
 او نبوت ما عتق وهو مع البدن على التساوي ولا ينبغي بناء
 ولا تصير مبادر ضرورة لا خروا لا بطلان اصلها من التناقض ^{يعقل}
 لذاتها ومذكر بالاشكال المتباينين المختلفين ومنها من غير اسناد
 والنفس نفس شراكها غير تام في الغايبه والنامية والمركبة وال
 اختص بها تخصيص الادراك بالجزئي والكل والنازبة الجاذبة ^{المركبة}
 والهاضمة والدافعة وقد تضاعف هذه لبعض الاعضاء ^{التي}
 مغاير للسمين والمصورة عندي باطله كاستحالة صدور هذه الافعال
 المركبة عن قوة بسيطة لها شعور اصلها وقوة الادراك
 للجزئي منه قوة النفس وهي قوة منبذة في البدن كله وفي تعدد ^{ظهور}
 ومنه الذوق وينفرد الى توسط الرطوبة اللعابية الخالية عن
 المثل والضد ومنه الشم وهو قول في حصول الهواء المفعول من
 ذي الراية الى الخيشوم ومنه السمع وهو قف على حصول الصوت ^{الط}

المنضبط الى الصانع ومنه البصر وتعلق بالذات باللون والضوء وهو
 راجع فينا الى تارة الحذرة ولجب حصوله مع شرايطه لخروج الشباع ^{فان}
 انكسار المدر كبقدر وجهه وان عارض تعدد السهم تعدد المركب
 ومن هذه القوى بنطاسيا الحاكم بين الحواس لرؤية القطر خطا
 والشعلة دارة والمبرسم لا تحقق له والخيال اوجوب الغايرة بين القابل
 والحافط والوهم المدر كالتعا لالزنية والحافط والتميزة والمركبة للصورة
 والتبا بعضهما ببعض ^{التي} ^{في} الاواخر وتخص
 في تسعة الاول كم فصله القابض وسطح وخط وغيره الزمان ومنفصله
 العدد وشملها قبول المساواة وعدمها والقسم والكلان وجودها
 وهو ذاتي وعرضي ويوضح ثاني القسمين فيهما لا والحقا وفي حصول المنافي
 وعدم الشرط دلالة على انتفاء الضد ويوصف بالزيادة والكثرة ومقا
 دون الشدة والضعف ومقابلتهما وانواع المتصلة قد يكون تعليمية
 وان كانت تحكف بنوع ما من الاعتبار وخلق الجوهرية عما يقال
 في جواب ما يعطى بوضيعة والتبدل مع بقاء الحقيقة وانتقار
 التناهي الى برهان ونبوت الكثرة الحقيقية والانتقار الى عرض
 والتقوى به يعطى عرضية الجسم التعليل والسطح والخط والزمان والعدد
 وليست الاطراف اعدادا وان اتصفت بها مع نوع من الاشياء
 والخس موضوع التناهي وعدمه وما اعتبارا باني الكيف ^{يرسم}
 بقبول وعدمية مخبئة حملتها بالاجتماع واتسامه اربعة فالحسنة

عليهما

اما انفعاليات وانفعالات وهي مغايرة للثبات لا خلافا في الحل
 والمزاج لعمومها فنهنا اذ ايل للموسيات وهي الحرارة والبرودة والرطوبة
 واليبوسة والبرودة في منسب اليها فالحرارة جامعة للثبات كالات ومفرقة
 للثبات والبرودة بالعكس مما متضادان ويطلق الحرارة على
 معان لغزني لفه للكيفية في الحقيقة والرطوبة كيفية يقتضي سهولة
 التثكل واليبوسة بالعكس مما مغايرتان للين والصلابة والنقل
 كيفية يقتضي حركه الجسم الى حيث ينطبق مركزه على مركز العالم ان كان مطلقا
 والحفة بالعكس يقال ان بالاضافه باعتبار ريس والميل لطبيعي وقوي
 ونفاني وموالفة القرية للحركة وباعتبارها يصدر عن الثابت متغير
 ويختلف متضاد ولولا ثبوته لساوى ذوالعاين وعدمه وعند لغرين
 موجس لحس بعدد الجها وتماثل ويختلف باعتبارها ومنه النقل
 وانفردن منهم جعلوه مغايرة منه لازم ومفارق ونفرد الى محل لا
 غير ومو مقدر لنا وتولد عنه اشياء بعضها لذاته من غير شرط بعضها
 لالذاته ومنها اذ ايل المبصرات وهي اللون والضوء والحل منها طرفان
 وللاد حقيقة وطرفاه السواد والبياض المتضادان ومتوقف على
 الكس في الادراكات للوجود ومما متغايران حسا فابلان للشفرة
 والضعف المتباينان نوعا ولو كان الكسما حصل عند السواد
 بل موعض قايما بالحمل معد حصول مثله في المقابل موداتي وعرضي
 اول دنان والظلمة عدم ملكة ومنها المستوحاة وهي الاصوات الحاملة

من المتعول للعلول للقيح والقلع بشرط العاوم في الخارج وسحبيل بباؤه
 لوجوب ادراك الهيئة الصورية ويحصل منه لغز ويعرض له كيفية متميزة به
 باعتبارها محرفا اما مصوت او صامت متماثل او مختلف بالذرات او بالو
 وينظم منها الكلام بآتاه ولا يعقل ومنها المطعومة التسعة الى صلبة
 من تغسل النكته في مثلها ومنها المشروكة لا اسماء ولا انواعها الا
 من جهة الموافقة والى الفة والاستعدادات المتوسطة بين طرفي النقص
 النقيض والنفانية حال وملكة منها العلم اذا تصور او اقتصد
 حازم مطابق ثابت ولا يجد ونفسها بالضرورة والاكث ولا بد فيه
 من الانطباع في المحل الجرد القابل وحلول المثال مغايرة ولا يمكن
 الا في ادو ويختلف باختلاف المعقول كالحال والاكسقبال لا يعقل
 الامضا فاما مقوى الاشكال مع الاقار ومو عرض لوجود حده فيته
 افعالي وانفعالي وغيرهما ضروري اقاسه مسته ومكتسب واجب
 ويمكن وموتابع معنى اصالة موازية في التطابق فزال الدور ولا بد فيه
 من الاستعداد اما الضروري في الجوا اسد الكسبي نبالا اول باصطلاح مغار
 الادراك مغارته الجنس النوع وباصطلاح آخر مغارقه النوعي وتعلقه
 على التمام بالعلية مسلمة تعلقة كذلك بالعلول ومراتبه ثلث وذو بس
 انما يعلم به كليات العقل لايزة ملزها العقل العلم بالضرورة وان عند
 سلامة الا لا ويطلق على غيره بالاشتراك الا اعتقاد يقال لاحد
 فيستاك ان في العموم المقصود وقع فيه التضاد بخلاف العلم والسهوم

ض

غيره

ن

ملكه العلم و فرق بينه وبين النسيان **والشك** تردد والنزاع بين الطرفين
وقد يصح تعليق كل من الاعتقاد والعلم بنفسه وبالاخر فغاير الاعتبار
لا الصور **والجسم** معنى يقابلها وبها فقس لا حدما والظن مرجح
الطرفين وهو غير اعتقاد الرجحان وقبول الشك والضعف وطرف
علم وجهل وكسبي العلم يحصل بالنظر مع سلامة جوهره ضرورة
ومع فساد احد ما قد يحصل ضده وحصول العلم عن الصواب واجب ولا
حاجة الى المعلم نعم لا بد من الجبر الصوري وشروط علمه الثمانية ضد
ولو جوب ما سوف عليه العقلان وانتفاء ضد المطلوب على تقدير
ثبوته كان التكليف عقليا وملتزم العلم دليله الطارئة وبسط
عقلية ومركبة لاستحالة الدور وقد نفيد اللفظي القطع وجبا وبه
عند التعارض وهو قياس وقسمه فالقياس اقتراني واستثنائي
والاول باعتبار الصورة القوس اربعة والبعيدة اثنان وبها
المادة القوس خمسة والبعيدة اربعة **والاستقصال** ناتج امران
وكذا غير الحقيقي من الانفصال ومنه حقيقة والاخيلا ان نفيد ان
الظن وتفسير هذه الاشياء المذكورة في غير هذا الفن
والتعقل التجر ومثلا زان لاستلزام انقسام الحمل انقسام الحال
فان تشابهت عرض الوضع للجبر والانتزاع لا انما هي ولا تنكر
التجرح المعقولي المستلزمة لا مكان الصاحبة ومنها القدرة وبها
الطبيعة والمزاج كقارئة الشعور والغايرة في الساج وحكم للفعل

فان

٤

عشار

٢

رن

بالسنة وعقلها بالطرفين **وتقدم** الفعل المكلف الكافر للثنائي **لرب** ٢
احد الى ابن لولاه ولا تحد وقوع القدر مع تعدد القادر ولا استبعاد
في ثنائها وتقابل الجبر تعادل العدم والملكه وضاد الخلق لضاد احكامها
والفعل **وتنوع** الالم واللذة ومما نوعان من الادراك تخصصا بها
لخلف بالقياس **ولست** اللذة فوجاعن الى الم الطبيعية لا غير
ستد الالم الى السقوط وكل منهما حس وعقلي وهو اقوي ومنها الالم
والكرامة ومما نوعان من العلم واحد مما لازم مع التباين وسفارة اعتبار
بالنسبة الى الفاعل في غيره وقد سئلان بذاتيهما خلاف الشهادة والفرقة
فقد الكيفية تنفرد الى الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة مشروطة
باعتدال المزاج عند ثباتها بد من البنية ونفرد الى الروح وتقابل الموت
العدم والملكه ومن الكيفية النفسانية الصبر والمرض والفرح والغنى
والنفس والحزن والهم والحجل والحقد والتخصص بالكمية المتصلة كالا
والانحسار والتقدير والسبب والخلق والخلو والمنفصلة كالزوجة والفرقة
فالمسبقة اقصر الخطوط الواصلة من نقطتين فكما انه موجود ونكدا
الدائرة والضاد منتف عن المسبقة المستدير وكذا عين عارضها
والشكل هيئة احاطة الحد والحدود بالجسم ومع انضمام اللون يحصل الخلقة
الثلاث المضاف حقيقي ومشهور يوطب فيه الانواع كس التكاثر بالنسل
والقوة وبعض الموجودات اجمع وثبوته ذهني والانتسلسل ولا ينفع
الاضافه بذاتها وتقدم وجودها عليه ويكرزم عدم التناهي في كل مرتبة

درة

هما

سنة

من مراتب الاعداد ولكن صفاته تكاد كل مضاف مشهور في مضاف
 حقيق فيعرض له الاختلاف والاتقان باعتبار زايدها ولا الرابع الاين
 وهو النسبة الى المكان وانواعه اربعة عند قوم الحركة والسكون والاجتماع
 والافتراق والحركة كمال اولها بالقوة من حيث هو بالقوة او حصوله
 في مكان بعد آخر وجودها ضروري ومستوف على المتقابلين العليين
 والمنسوب اليه والقدران فاما منه وما اليه قد سخدان محلا وقد سخدا
 ذاتا وعرضا ولها اعتباران متقابلان احدهما بالنظر الى ما يقال
 له ولوا تحدث العلقتان انفسى العلول وعم خلاف الطبيعة المختلفة
 المستلزمة في حالها والنسب اليه اربع فان بساطة الجوهر يوجد بعبء
 ومركباتها بعبء اجزاها والمضاف تابع كذا متي والجدة دفعة ولا
 يعقل حكمة في قولتي الفعل والانفعال وفي الكم باعتبارين كذا
 الماء القاروره المكتوبه الصديق لاينه عند النكبان وحركة اجزا
 المغتدى في جميع الاقطار على التناسب وفي الكيف لا يستحيل الحركة
 مع الجرم سلطان الكون والبروز لتكذيب الحس لهما وفي الاين الضم
 ظاهر ويعرض لهما وحدة باعتبار وحدة المقدار والمحل والقبال
 واختلاف المتقابلين والنسب اليه مقتضى للاختلاف وضاد الا
 للتضاد ولا مدخل للمتقابلين والفصل في الانقسام ويعرض
 لها كيفية شدة فيكون الحركة سريعة وضعف يكون بطيئة ولا
 تختلف بها الماهية بسبب البطؤ الممانعة الخارجية او الداخلية

ع

دان

ولين

لاخلل الكثرة والالا احسن ما اتصف بالمقابل والاتصال لذوات
 الزوايا والانعطف لوجود زمان بين اني المتلين والسكون
 حفظ النسب فهو ضد مقابل الحركة وفي غير الاين حفظ
 النوع وتضاد لصفاته فيه ومن الكون طبيعي وقسري وادار
 طبيعي الحركة انما حصل عند مقارنة امر غير طبيعي ليرد الجسم
 فتقف تلك الكون دوريه وقسريتها تستند الى قوة مستفادة قات
 للضعف الطبيعي الكون تستند الى الكون الطبيعي مطلقا
 ويعرض الباطنة ومقابلها للحركة خاصة ولا يعقل الحس ولا انوار
 ما يقضي الدور الى كس متي وهو النسبة الى الزمان او طرفه والزمان
 مقدار الحركة من حيث التقدم والتأخر العارضان لهما باعتبار
 لغز وانما يعرض المقولة بالذات للتغيرات والعرض لمعرضها
 تفقر وجود معرضها وعدمه اليه والطرف كالنقطة وعدمه في الزمان
 وحدوث العالم مستلزم حدوثه الى اسس الوضع وهو حينئذ تعجز
 للحس باعتبار نسبتين وفيه تضاد وشدة وضعف والى الملك
 وهو كسبه التملك الثامن والتاسع ان يفعل وان يفعل ولكن
 فهو قهرا وذهنا والالهم التسل **المقصود الثالث** في بيان
 اثبات الصانع وصفاته وانثاره وفيه فصول الاول في وجوده المكو
 ان كان واجبا فهو المبدأ والا استلزمه كاستياله الدور والتسل كاستياله
 في صفاته تكاد وجود العالم بعد عدمه سفي الايجاب والوكسطة غير معقولة

بله

ن

كان

ويمكن عود من الالجاب الامكان للامكان باعتبارين واجتماع القدرة
 على المستقبل مع العدم وانقضاء الفعل ليس فعل الضد وعموم العلم
 يسلم من عموميه الصفه والاحكام والتجرد واستناد كل شئ اليه ولا
 العلم والاخير عام ولا يستدعي العلم صوراً مغايرة للمعلوكات عنده
 لان نسبة الحصول اليه اشد من نسبة الصورة المعقولة لغيره وتغير
 الاضافات يمكن ويمكن اجتماع الوجوب الامكان باعتبارين وكل
 قادر عالم حي بالضرورة وتخصيص بعض الممكنات بالايادي وقت
 يدل على ارادته كما وليست زائدة على الداعي والالزام التام
 تعدد القدرات والنقل دل على تصافهها بالادراك العقل على
 استحالة الالات وعمومية قدرته تدل على ثبوت الكلام والنفي في غير
 معقول وانقضاء القبح يدل على صدقه وجوب الوجود يدل على
 سرمدية ونفي الزايد والشريك في التركيب معناه والصفه
 والتميز والحلول الاتي والجهته وحلول الحوادث فيه والاصح والالم
 مطلقاً واللذة المزاجية والكم والاحوال الصفات الزايدة عينها
 والرؤية وسؤال موثوم لقومه والنظر لا يدل على الرؤي مع قبوله
 التاويل وتعيين الرؤيه كاستقرار المتحرك لا يدل على الامكان وشكها
 المعلوكات لا يدل على اشتراك العلل مع منع التعليل في الحصر وعلى
 ثبوت الجود والملك التمام وفوقه والحقيه الخبريه والحكمة والتميز
 والقهر والقيومية والابدية والوجه والقدر والرحمة والكرم والحرارة

يل

والتفاوت

ك

والكمين فراجعة الى تقدم الثالث في افعاله الفعل المتصرف بالزايد
 الحسن او قبحه والحسن اربعة فالافعال الحسنة والقبيحة خمسة وهما
 عقليتان للعلم حسن الاحسان وقبح الظلم من غير شرع ولا انتفا
 مطلقاً لو ثبتا شرعاً ولجاز التعاكس يجوز التفاوت في العلم
 لتفاوت التصور واركان اقل القبيح من مع امكان التخلص والجبريط
 واستغناؤه وعلمه كما يدل ان على انتفاء القبح عن افعاله مع قدرته
 عليه لعموم النسبة ولا ينافي في الامتناع اللاحق ونفي الغرض استلزام
 العيب ولا يلزم عوده اليه واراذه القبح قبيحاً وكذا ترك ارا
 الحسن والامر والنهي وبعض الافعال مستنده اليها والمغلوبيه غير لا
 والعلم تابع والضرورة ماضيه باستناد افعالنا اليها والوجوب
 للداعي كما سلف في القدره كالواجب والايضا ولا يستلزم العلم الامع اقترانه
 القصد فيكلف الاجمال ومع الاجتماع يقع مراده والحدوث اعتبار
 وامتناع الجسم لغيره وتعذر الممانعة في بعض الافعال لتعذر الاحاطة
 والانسبة في الخير بين فعلنا وفعله والشكر على مقدمات الايمان
 والسمع متاويل ومعارض مثله والترجيح معناه حسن المدح والذم على الترتيب
 بقضى العلم باضافته اليها والوجوب باختيار السبب لاجن والذم في
 القاء الصبيح عليه لا على الاطلاق والقضاء والقدر ان اريد بهما خلق
 الفعل لزوم الحال او الالزام صح في الواجب خاصة او الاعلام صح مطلقاً
 وقد بينته امير المؤمنين على كرم الله وجهه في حديثه الاصبع والاظفار

د
م

لد

ل

اشارة الى خلاف الحق وفعل الضلالة والهداك والتهدى مقابل والاول
 مسلمان عنه تكا وعذب غير المكلف قبيح وكلام نوح عليه السلام مجازا
 ليست عقوبة والتعذيب بعض الاحكام جايزه والتكليف حسن الاشمال
 مصلحة لا يحصل بدونه خلاف الجرح ثم الداء والحوادث والنكر
 بالحسن لان النوع محتاج الى التفاضل المستلزم للسنه النافع استمعا
 في البريانه وادامة النظر في الامور العاليه وتذكر الانذار التي تستلزم
 لانامة العدل مع زياده الاجر والثواب وارجب لوجه نظر القبح
 وشرايط حسنه اسفاء المفدة وتقدمه وامكان متعلقه وشهوت
 صفه زايده على حسنه وعلم المكلف بصفات الفعل قدر المستحق عليه
 وامتناع القبيح عليه وقدره المكلف على الفعل وعلمه به وامكانه
 وامكان الآلة ومتعلقه اعلم اعلم اعلم اعلم اعلم اعلم اعلم اعلم
 منقطع وموصوف للاجماع ولا يعنى الثواب وحسنه عامته وضرر
 الكافر من اختياره وموصفة لامن حيث التكليف بخلاف ما
 والتفايده ثابتة واللطف واجب لمحصل النفع فان كان من فعله تكا
 رجب عليه وان كان من المكلف وجب ان يشعر به ووجبه وان كان من
 غيرهما شرط في التكليف العلم به بالفعل وجوه القبح منتفية والكافر
 لا يخرج عن لطف والاخيار بالسعادة والشقاوه ليس مفدة وقبح
 منه تكا التعذيب مع منعه دون الذم ولا بد من المناسبه والاتج
 بلا مرجع بالنسبة الى المتسبين ولا يبلغ الاجابة ويعلم المكلف اللطف

ن

لها

علمة

اجمالا وتفصيلا ويتردد اللطف على وجه الحسن ويدخله التحريم بشرط حسن
 البدلين وبعض الم قبيح يصدر عننا خاصة ونعنه حسن يصدر عنه
 تكا وصنا وحسنه اما لا يحققه او لا يشماله على النفع او دفع الضرر الزا
 او كونه عاديا او على وجه الدفع ولا بد في المشتمل على النفع من اللطف
 وجوز في المستحق كونه عقابا ولا يكفي اللطف في الم المكلف الحسن
 ولا حسن مع استئصال اللذة على لطيفته فلا يشترط في الحسن اختيارا
 المتالم بالفعل والعوض نفع مستحق خال عن تعظيم واجلال حقا
 عليه تكا مانا لا الآم وتغوت المنافع لمصلحة الغير وانزال
 الغنم سواء استندت الى علم ضروري او مكتسب او ظن لا يستند
 الى فعل المتقلب العبد وامر عباده بالمضارة او باحتمه او مكبي
 غير العاقل بخلاف الاخوان عند اللقاء في النار والقول عند
 شهادة الذور الانتصاف عليه تكا واجب عقلا وسمعا فلا يجوز
 مكبي الظالم من الظلم دون عوض في الحال يوازي ظلمه فان كان
 المظلم من اهل الجنة فرد الله تكا عواضه على الاوقات او
 تفصل عليه مثلها وان كان من اهل النار العقاب كسقط
 بها جزا من عقابه حيث يظهر له التحفيف بان يفرق الناقص
 على الاوقات ولا يجب دامة حسن الذرايد بما راعه الالم وان
 كان منقطعها ولا يجب حصوله في الدنيا لاحتمال مصلحة التناخير
 والالم على القليل مع انه غير محل النزاع ولا يجب اشعار صاحبه

يدرس

بايصاله عوضا ولا يتعين منافع ولا يصح استغناؤه والعوض عليه يتكافئ
 بزيادة الى حد الرضا عند كل عاقل عكس ما يوجب وانه واحل الحيوان الذي
 الذي علم الله تعالى فيه بطلان حيوته والمقتول جبر فيه الامر ان لا
 وجوز ان يكون الاجل للطف للغير لا للمكلف الرزق ما صح الاستعا
 به ولم يكن لاحد منعه منه والسعي في تحصيله قد يوجب قد يستحب قد يباح
 وقد حرم والسعي قد يراد بالعوض الذي يباع به الشيء وهو رخص على
 ولا بد من اعتدال العادة واتحاد الوقت المكان وتشدان اليه تعا
 والينا ايضا والاصح قد يوجب لوجود الداعي وانتفاء العار في
المراد في النبوه البعثة حسنة كاشما لها على نوايد كفاية
 العقل فيما يدل عليه واستفادة الحكم فيما لا يدل عليه وازالة الخوف
 واستفادة الحسن والقيم والمنافع والضرار وحفظ النوع الانساني
 وتكميل اشياء منه حسب استعداداتهم المختلفة وتعليمهم الصالحات الخفية
 والاخلاق والسياسة والاجابة بالاعتقاد الثواب يحصل اللطف
 للمكلف وشبهه البراهمة باطللة بما تقدم وهي واجبه كاشما لها على
 اللطف في الكايف العقلي وجب في النبي العصمة ليحصل التوثيق
 فحصل الغرض ولوجوب متابعتها وضد ما والالكار عليه وكما
 العقل والنزك واللفظ وقوة الرأي وعدم السهو وكل ما ينفرد عنه
 من دناءة الآباء وظهر الامهات والفظاظه والغلظة والابنة
 وشبهها والاكل على الطريق وشبهه وطريق معرفه صدقه ظهور

ح

المعجزة على يده وهو نبوت ما ليس بعشاد او تنفي ما هو معتاد مع خرق العاد
 ومطابقة الدعوى قصة مريم وغير ما يعطى جواز ظهور ما على الصالحين لا
 يلزم فوجه عن الاعجاز ولا التنفير ولا عدم التمييز ولا ابطال الالته
 ولا العمومية ومعجراته قبل النبوة تعطي الارضا من قصة سلمة وغير
 وابراهيم يعطى جواز اظهار المعجزة على العكس ليس الوجود
 العمومية ولا يوجب شريعته وظهور معجزة القرآن وغيره مع اقتناع
 ودعوة نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم يدل على نبوته والتجدي مع الا
 وتوفر الدواعي يدل على الاعجاز والمفعول معناه متواتر من المعجزات بعضها
 والاعجاز القرآن ليس لفصاحة وتبلى لاسلوبه وفصاحته وتبلى
 لصفته والكل محتكك النسخ تابع للمصالح وقد وقع حيث علم على نو
 عليه السلام بعض ما احل لمن تقدم وواجب الحتان بعد تافه وحوم الجمع
 من الاثنين وغير ذلك من الاحكام وخبرهم عن موسى عليه السلام با
 مختلف ومع سلمة لا يدل على المراد قطعاً والسمع دل على نبوته
 عليه السلام وهو افضل من الملائكة وكذا غيره من الانبياء لوجود
 المضادة للقوة العقلية وفهره على الانعسا وعليها **المقتضى** **المراد**
 في الامامة الامام لطف فيجب نصبه على الله تعالى فيل للفرض والمقتضى
 معلومة الانتفاء والاختصاص اللطف فيه معلوم للعقل ووجوده
 لطف وتوفره لطف آخر وعدمه من امتناع التسل بوجوب عصمته
 ولانه حافظ للشريعة ولوجوب الانكار لو اقدم على المعصية بغير امر

ة

ح

ح

التابيد

الطاعة ولغوت الغرض من نصبه ولا خطا ودرجة عن اقل العوام و
 لا ينافي العصمة القدرة ونسب تقديم المفضل لا ترجيح في المساوية العصمة
 نقض النص سيرة صلى الله عليه وسلم وما يختصان بعلي رضي الله عنه
 والنص الجلي في قوله سلموا عليا كالمؤمنين وانت الخليفة بعدي وغير
 ولقوله انما وليكم الله ورسوله وانما اجتمع الاوصاف في علي وحده
 الغدير المتواتر وكحديث المنزلة المتواتر ولا اختلاف على المدينة فيم الحكم
 ولقوله صلى الله عليه وسلم انت اخي وصيبي وخليفة بعدي وقاضي
 بك الدال لانه افضل الامة المفضل فيهم عقلا ولهم المهر المعز على
 كقول باب خبير ومناجبة النعبان ودفع الصخرة العظيمة عن القلب
 حارة الجن وروايت غير ذلك ادعى الامة فيكون صادقا وسبق
 كغيره فلا يصح الامة فتعين هو ولقوله كما وكونوا مع الصابرين
 ولقوله وادب الامر منكم ولان الجماعة غير علي غير صالح للامامة لظلمهم
 كفرهم وخالف ابو بكر كتاب الله تعالى منع توارث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 خبر رواه ومنع فاطمة فركا مع ادعاء النخبة لها وشهد علي رضي الله عنه
 وام ايمن وصدق الازواج في دعاء الجرة الحسن والحسين وروايت عن
 عبد العزيز وادعت ان لا يصلي عليها ابو بكر فوفيت له ولقوله من
 اتبعوني فليكن مني ولقوله ان الله شيطاننا بعثه ولقوله
 عمر كانت بيعة ابى بكر فليته وفي الله من عادي مثلها فاقبلوه
 وشك عند موته واستحقاقه للامامة وخالف الرسول في الاختلاف

بها

ع

وفي تولية من لا له وفي الخلف عن جبريل سامة مع علمهم بقصد العدو وكو
 اسامة عليهم فهو افضل وعلى لم يول عليه احدا وهو افضل من اسامة
 ولم يتول عليا في زمانه والخطا براءة فزول جبريل وامره برده واخذ
 السورة منه وان لا يقرأها الا هو واحد من اهل بيته بعث بها عليا
 ولم يكن غارقا بالاحكام حتى قطع يسار سارق ولحق بالنازول ولم يول
 الكلمة ولا غيرات الجدة واضطرب احكامه ولم يجد خالدا ولا
 منه ودفن في بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد لحى الله تكاد خوله
 في حيوته وبعث الى امير المؤمنين لما امتنع من البيعة فاضرم فيه النار
 وفيه فاطمة وجماعة بني هاشم ورد عليه الحسن لما بوج وندم على
 فاطمة وامر عمر بجرم امرأة حامله واخفى مجنونه ونهاه علي فقال
 لو لا علي لهلك عمر وتشكل في موت النبي حتى تكا عليه ابو بكر
 انك ميت والتم ميتون فقال كاني لم اسع هذه الآية وقال كل
 افعة من عمر حتى الخدرات لما منع من المناكحة في الصدان واعطى
 النبي عليه السلام واقرب من منع فاطمة وامل البيت من خوض
 في الحديث تضيئة ونفس في القسمة ومنع المتعقبين وحكم في القسمة
 بعد الشواب وحق كتاب فاطمة وولي عثمان من ظهره حتى اهد
 بها في امر المسلمين ما احدثوا اهلها بالاموال وجمع لنفسه ووقع
 منه اشياء منكورة في حق الصبي به فضر به من مسعود حتى مات
 وامر من مصحفه وضرب على راحتي امه به فشق وضرب باذن زهراء

واج

نوا

الى الزينة واستطاع القود عن ابن عمر والحديث عن الوليد مع وجوبها وخذلت
 الضحية حتى قتل وقال مير المؤمنين انه قتله ولم يذفن الا بعد ثلث
 وغابوا غيبة عن بذر البيعة وعلى افضل لكثرة جهاده وعظم بلا
 في وقائع النبي صلى الله عليه وسلم باجمعهما ولم يبلغ احد درجته في غزاة
 بدر واحد ويوم الاحزاب وخبر حنين وغيره ولانه لم يقوه
 وشدة ملازمته للرسول رجعت الضحية اليه في اكثر الوقائع بعد
 غلظهم وقال النبي عليه السلام اقتضاكم على واستند الفضلاء في جميع
 العلوم واخبروا بذلك بقولته وانفسا وكثيرة سخاء على غيره ولما
 ارشد الناس بعد النبي عليه السلام واعبدوا واحملهم واشرفهم خلقا
 واقدم ايماناً وافهم واشد نهم راياء واكثر نهم حرصاً على اقامه حدود الله
 واحفظهم للكتاب العزيز ولا خبارة بالغيب والسجادة دعائه وظهور المعجزات
 عنه واختصاصه بالقائه والاخرة وجوب المحبة والنصرة ومساواة
 وخبر الطائر والمسلم والغدير وغيره ولا انتفاء سبق كفرة وكثرة الا
 به وتميزه بالكمالات النفسانية والبدنية والخارجية والنقل المتواتر
 على واحد عشر وجوب العصمة وانتفاؤها عن غيرهم وجوب الكفا
 فيهم ومحاربا على كفرة ومخالفة فسقة **المقصد السادس**
 في المعاد والوعود والوعيد وانتصلي بذلك حكم المناسك واحد
 والسمع دل على مكان التماثل الكرية وجوب الظل واختلاف المتفقا
 ممنوعة والامكان يعطى جواز العدم والسمع دل عليه وتنازل المكلف

في قوله تعالى
 ولا تقبل منهن
 ما كنتم
 تعلمون
 في قوله تعالى
 ولا تقبل
 منهن ما كنتم
 تعلمون

نبياء
 ع

بالتفرق كما في قصة ابراهيم عليه السلام واثبات الفناء غير معقول لان
 قام بذاته لم يكن خذلاً وكذا ان قام بالجوارح والاولوية ولا يستلزم
 المحققين والتل واثبات بقاء لا في محل استلزم الترتيب بلا مرجع
 التقضي واثباته في محل سلم ثم توقف الشيء على نفسه لا ابتداء
 بواسطة وجوب ايقاف الوعد والحكمة بضمي وجوب البيت والضرورة
 قاضية بشبوت الجسماني من دين محمد عليه السلام مع امكانه ولا حاجة
 فواضل المكلف عدم الخراف لا فلاك وحصول الجنة فوقها ودوام
 الحياة مع الاحتراق وتولد البدن من غير التوالد وتغاضي النقائص
 استبعادات يستحق الثواب المدح بفعل الواجب والمندوب وفعل
 ضد القبيح والاخلال به بشرط فعل الواجب لوجوبه اولوجه وجوبه
 والمندوب كذلك الخذلان ترك القبيح والاخلال به لان المنفعة
 من غير عرض ظلم ولو امكن الابتداء به كان عسناً وكذا يستحق العقاب
 والذم بفعل القبيح والاخلال بالواجب لشماله على اللطف والسمع ولا
 امتناع في اجماع الاستحقاقين باعتبارين واليجاب المشقة في شكر
 المنعم قبيح والقضاء العقل به مع الجهل وتشرط في استحقاق الثواب
 كون الفعل والاخلال به مشا قبالاً لرفع الذم على فعله ولا انتفاء
 النفع العاجل اذا فعل للوجه وجب اعتبار الثواب بالتعظيم
 والعقاب بالامانة للعلم الغروري باستحقاقهما مع فعل موجبتهما
 دوامهما لشماله على اللطف لدوام المدح والذم وحصول تقيضهما لو

ع

لا

ويجب خلوصها والالكان النوايا انقص حالاً من العوض والتفضل على
 تقديره قوله فيها وموادخل في باب الذم و كل ذي مرتبة في الجنة يطلب
 الازيد ويبلغ سرورهم بالشكر الى حد انتفاء الشقة ومناوهم بالشكر
 ينفي مشقة ترك القبايح واحصل النار يلجئون الى ترك القبايح ويجوز توقع
 النوايا على شرطه والالاشيب العارف باسمه خاصة والاحباط طائل
 لا استلزامه الظلم وقوله كما نحن يعمل مشقة خير ايريه ولعدم الاولوية اذا
 كان الاخر ضعيفاً وحصول المناقعة مع السادي والكافر مخلد وعلا
 صاحب الكبير منقطع كما حققت النوايا بامانة عند العقلاء والسمعية متاولة
 ودرام العقاب محتقن بالكافر والعفو واقع لانه حق كما في زكاته ولا ضرر
 عليه في حسن السقاطه ولانه حسان وللسمع الاجماع على الشفاعة فقيس زيادة
 المنافع ويصل بنا في حقه ونفي المطاع لاستلزامه في الجواب والسمعية
 متاولة بالكفار وقيل في سقاطه المضارة والحق صدق الشفاعة فيها
 وشبهت الكسرة لقوله صلى الله عليه وسلم ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر من
 امتي والنيابة واجبه لدفعها الضرر ولو جوب الندم على كل قبيح او اخلاص جوب
 ويندم على القبيح لقيمة والا انتفى خوف النار ان كان الغاية فكذلك الا
 بالوافلا يقيم من بعض فلا يتم العكس على الواجب ولو اعتقد الجحيم
 لصحة النبوة وكذا المستحق والتحقيق ان حرج الداعي الى الندم عن البعض
 عليه ان يشترك الدواعي في الندم على القبيح كما في الدواعي الى الفعل والشار
 التبرجح مشترك وقوع الندم وبه يتاؤل كلام امير المؤمنين علي بن ابي طالب
 لا

تركه

ل

ك

لنزول الحكم بقا الكفر على التائب الميع على صغيرة والذنب الا كان في حقه كما من قبل
 كنه في الندم والعزم وفي الاخلال بالواجب خالف حكمه في بقائه وقضاها
 فان كان في حقه كنه في استلزامه نصاً له ان ظلم او العلم مع التعذر او الاكراه ان كان
 اضلالاً وليس في ذلك جرم الجلب الا عند اهل النجاسة بلوغه وفي ابي التفصيل
 الذكر الكمال وفي جرم التجديد وكذا المعكول مع العلة وجوب سقوط العقاب
 بها والعقاب سقطها بالاكفاره ثوابها لانها قد تقع مجبلة ولو لاها لانتفى العزم
 من التقدم والتأخير واختصاص من لا يقبل في الاكفاره لانتفاء الشرط عند
 القبول واقع لا مكانه وتواتر السمع في سائر السمعية من الجيران والصراط والحسا
 وتطابق الكتب ممكنة ودل السمع على نبوتها في تصديق بها والسمع دل على الجنة
 والنار مخلوقان الآن والمعارضة متاولة والايمان تصديق بالقلب
 ولا يكفي الاول لقوله كما استيقنتها انفسهم ولا الكسرة لقوله كما قل لن يؤمنوا منكم
 عدم الايمان اجمع الضد وبدونه والفسق الخروج عن جماعة الله كما مع الايمان
 والشفاع اظهر الايمان واخفا الكفر والفسق مؤمن بوجوده فيه الا
 بالعدول الواجب واجب وكذا النهي عن المنكر والمندرج من ذم سمع والالزم
 خلاف الواقع او الاخلال بحكمة الله كما وشروطها علم فاعلمها بالوجه وجوبه
 التأخير وانتفاء المفردة تم بعون الله كما

ل

20

MISSISSAUGA DIST. PROTEST	
No.	6. <i>Mississauga</i>
Y.	1691 / 2
E.	2098
Total No.	297-3:502 = 927

هذا ما أخذوه من اسم الرحمن الرحيم المستنير المهداية

القسم الثاني في الطبيعيات وهو مرتب على ثلاثة فنون الفن الاول فيما

يعم الاجام ويؤم شامل على فصول **فصل** في ابطال الجزء الذي لا يتري

لَا أَلَا وَفَضْلًا جَزَاءً بَيْنَ جَرْتَيْنِ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْوَسْطُ مَا نَعَمْ تِلْكَ فِي

الطيفين او لا يكون السبيل الى الثاني لانه لو لم يكن مانعا كانت الاجزاء

متداخلة فلا يكون وسط و طرف وقد فرضنا الوسط وال طرف متداخلف

فثبت كونه مانعاً من تلاقيهما فإيه يلاقي أحد الطرفين غير ما به يلاقي الطرف الآخر

فَيَنْقَسِبُ لَنَا لَوْ فُضِّنَا جَزَاءَ عَلَمَتَيْهِ فَرِئَيْنَا مَا انْ يَلْقَى وَاحِدَتُهُمَا وَ

مجموعهما او من كل واحد منهما شيء والاول محال والالم يكن على الملئق فتعين

أصل القيمين الآخرين فيلزم الانتقام للمحال **فصل** في إثبات اليسوع

كل جسم طبيعي فهو مركب من جزئين يكمل احدهما في الاخر يسمى المحل مبيد

والحال صورة وبرقانة ان بعض الاجسام القابلة للانفكاك مثل الماء و

لذا يجب ان يكون في نفسه مقصدا واحدا واللازم الجهد الذي لا يتجزى ويلزم

من هذا اثبات الى سبيل الاجسام كلها لان ذلك متصل قابل للانفصال فالقابل

ما انفصال اما ان يكون ملوا المقدار او الصورة المستزقة له او مغير اخر لا يسيل

الملاو

الى الاول والثاني والالزم اجتماع الاتصال والانفصال في حال واحد لان العالم

ووضوحه مع المقبول فتعين ان يكون القابل مغنياً فهو المعتمد من الاله

وإذا ثبت أن ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب أن يكون الأجسام

كل ما مكتوب من الميوس الصورة لان الطبيعة المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية

عن المحرر او لم يكن والاو لم يكن والا لا استحقاقا لطولها في المحل لان الغنى بذاته عن الشيء

استعمل طول وفيه فتعين افتقارها الى المحل فكل جسم مركب من الميو والصورة

فصل في ان الصورة لا تجوز عن السبيل لانها لو وجدت الصورة بهذا
 اراد الله تعالى عنده

بدون طَوْلٍ لَّيْ فِي الْيُوفَاءِ أَنْ يَكُونَ مَتْنَمِيَّةً أَوْ غِيْمَتْنَمِيَّةً لِلسَّبِيلِ إِلَى الْكَلَامِ

لان الاجسام كلها متناهية والالامكن ان يخرج من مبداء واحد امتدادا على

نَسُوْا وَاحِدًا كَمَا هُمَا سَاقَا مِثْلِيْ وَكَمَا كَانَا عَظِيْمًا الْبَعْدَ بَيْنَهُمَا اَزْدِيْ قُلُوْا مِثْلِيْ

غاية النهاية لا يمكن بينهما بعد في متناه مع كونه محصورا بين حامين

والبيان انه لا سبيل الى القسم الا بالحق والصدق

واحد او صرود و فیکون مستطی لان السطر هو الیسیه ای سطر

الحمد والصلوة والحرود بالمقدار قدر الشغل والالتفات بالجميع

الاجماع كلها متشككة بتكرارها وحيداً وليس لارم الحجية في

لها ومو ايضا مح واللا يمكن زواله وامكن ان يتشكل الصورة بشكل اخر فيكون
قابلا للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب من الهيولى والصورة لما مر
فيكون الصورة العارية عن الهيولى مركبة من الهيولى والصورة **فصل**
في ان الهيولى لا تجرد عن الصورة لانها لو تجردت عن الصورة فاما ان يكون ذات وضع
او لا يكون لا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى تجردها عن الصورة
اما ان لا سبيل الى الاول لانها مح اما ان ينقسم ولا لا سبيل الى الثاني لان كل واحد وضع
فهو منقسم على امرين في الجزء لا سبيل الى الاول لانها مح اما ان ينقسم في جهته
فيكون خطا او في جهتين فيكون سطح او في ثلث جهات فيكون جسما وكل
واحد منها باطل اما ان لا يجوز ان يكون خطا لان صورة الخط على الاستقلال محال
لانه اذا انتهى الى طرفي سطحين ان يتلاقيا او لا يجب لا جاز ان لا يجب واللازم تناقض
الخطوط ومو مح لان كل خطين مجموعهما اعظم من الواحد منف ولا جاز ان لا يجب واللازم
الخط في جهتين لان ما يلاقى اخر مما يخلفه يلاقى الا فر ومو مح واما ان لا يجوز ان يكون سطح
لانها لو كانت سطح فاذا انتهى الى طرفي سطحين فاما ان يتلاقيا او لا يجب وكل واحد
منها باطل على امرين في الخط واما ان لا يجوز ان يكون جسما لانها لو كانت جسما كانت
مركبة من الهيولى والصورة لما مر واما ان لا سبيل الى القسم الثاني فلانها اذا كانت غير

لا تتداخل يجب خلافه

ذات وضع فاذا اقتربت بها الصورة الجسمية فاما ان لا يحصل في اصلها
او يحصل في جميع الاضار او يحصل في بعض الاضار دون البعض و
الاول والثاني مح لان بالبديهة والثالث ايضا مح لان حصولها في كل واحد
من الاضار ممكن فلو حصلت في بعض الاضار دون البعض يلزم التسريح
بلا مرتج ومو مح ولا يلزم على هذا ان الماء اذا انقلب لماء او على العكس
صارا ولا يوضع لان الوضع السابق يقتضيه الوضع اللاحق فلا يكون
التسريح بلا مرتج **فصل** في اثبات الصورة النوعية اعلم ان لكل واحد
من الاجسام صورة اخرى غير صورة الجسمية لان اختصاص بعض الاجسام
ببعض الاضار دون البعض اما ان يكون للجسم العامة او لصورة
اخرى لا سبيل الى الاول واللا شرت الاجسام كلها في ذلك فتعين
الثاني وهو المطلق **هذا** اعلم ان الهيولى ليست علية للصورة لانها لا تكون موجهة
بالفعل قبل وجود الصورة والعلة الفاعلية للشئ يجب ان يكون موجهة
قبله والصورة ايضا ليست علية للهيولى لان الصورة انما يجب وجودها مع الشكل
او با الشكل والشكل لا يوجد قبل الهيولى لاسيما في فلو كانت الصورة علية
لوجود الهيولى كانت متقدمة على الشكل الذي هو معها او قبلها هذا خلف

ذات

فاذا ن وجود كل واحد منهما على سبب منفصل وليست اليه غنية من كل
 الوجوه عن الصورة لما بينا انها لا تقوم بالفعل بدون الصورة والصورة
 ايضا ليست غنية عن اليه من كل الوجوه لما بينا انه لا يوجد بدون الكل
 قاله يوفقنا الى الصوفى بقائها والصوفى مقرر الى اليه في شكلها وتخصها
فصل في المكان ومواها الخلاء او السطح الباطن من الجسم الحاوي
 الحامس للسطح الظاهر من الجسم المحوى والاول بطفتين الثاني وانما
 قلنا ان الاول بط لانه لو كان خلاء فاما ان يكون لاشياء محضا او بعد
 مجردا عن اليه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلا اقل من خلا فان الظاهرين
 الجدارين اقل من الخلاء بين المرئيتين وما يقبل الزيادة والنقصان الخال
 ان يكون لاشياء محضا ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن اليه
 لكان بقاءه غنيا عن المحل فاسمى الى قرانه به **فصل** في اليه كل جسم
 صير طبيعي لانا لو فرضنا عدم القواسر لكان في خبره وذلك اليه ان يستحق
 لذاته اولغا سبيل الى الثاني لانه لو فرضنا عدم القواسر فاذا ن
 يستحق لطبعه ومووط ولا يجوز ان يكون جسم في ان طبيعيا
 لانه لو كان له في ان طبيعيا فاذا حصل في احد منهما فاما ان يطلب الثاني

اولاً يطلب فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون اليه الاول الذي حصل فيه
 طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا مف فان لم يكن طالبا للثاني يلزم ان لا
 يكون اليه الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا مف **فصل** في الشكل
 كل جسم فله شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل
 فله شكل طبيعي فكل جسم فله شكل طبيعي اما ان كل جسم فهو متناه فلما
 واما ان كل متناه فهو شكل لانه يحيط به حد واحد او حدود فيكون مشكلا
 وانما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي لانا لو فرضنا ارتفاع القواسر لكان
 على شكل فذلك الشكل اما ان يكون لطبعه او لغا سبيل الى الثاني
 لانا فرضنا عدم القواسر فاذا ن مو عن طبعه ومو **فصل**
 في الحركة والسكون اما الحركة فهي الخرج من القوة الى الفعل على سبيل
 التدرج واما السكون فهو عدم الحركة عما من شأنه ان يتحرك وكل متحرك
 فله متحرك غير جسمية اذ لو تحرك الجسم لموجبه لكان كل جسم متحركا والتالي
 كاذب فالقدم مثله ثم الحركة على اربعة اقسام حركة في الكمية كالتمق واللول
 وحركة في الكيف كتحريك الماء وتبرده مع بقاء صورة وسمي هذه الحركة
 استماله وحركة في الاثنين ومو وانتقال جسم من مكان الى مكان اخر على سبيل التدرج

ويسمى ثقله وحركته في الوضع ومياله تكون للجسم المتحرك علما لاستدارة
 فان اجزائه تباين اجزاء مكانه وبلازم كل مكانه فقد انتقل نسبة اجزائه
 اجزاء مكانه على الترتيب ويقول ايضا ان كل حركة فهي اما طبيعية او قسرية
 او ارادية لان القوة الحركية اما ان تكون مستفادة من خارج او لا تكون
 فان لم تكن مستفادة من خارج فاما ان تكون لها شعور او لا تكون فان
 كان لها شعور فهي الحركة الارادية وان لم يكن لها شعور فهي الحركة
 الطبيعية وان كانت مستفادة من خارج فهي الحركة القسرية في الزمان
 اذا فرضنا حركة واقعة فمسافة على مقدار من السرعة وابتدأت معها حركة
 اخرى ابطاء منها واتفقا في الاخذ والترك وجدت البطيئة قاطعة اقل
 من السريعة والسريعة قاطعة اكثر واذا كان كذلك كان بين اخذ السريعة وتركها
 امكان قطع مسافة بعينه سرعة معينة واقل منها ببطء معين وهذا الامكان
 قابل للزيادة والنقصان وغير ثابت اذ لا توجد اجزؤه معا فمنها
 امكان مقدار غير ثابت وهو المعنى من الزمان وهو مقدار الحركة لانه
 لا يحتمل ان يكون مقدار الهيئة قارة او لهيئة غير قارة لا سبيل الى الاول
 لان الزمان غير قار ولا يكون قارا لا يكون مقدار الهيئة قارة وهو

مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة فالزمان مقدار للحركة
 وتقول ايضا ان الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه
 قبل وجوده قبله لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية
 فهي زمنية فمكون قبل الزمان زمان وكذلك لو كان له نهاية لكان عدمه بعده
 بعده لا توجد مع القبلية فيكون زمنية فيكون بعد الزمان زمان ملف
الفن الثاني في الفلكيات فصل
 في اثبات كون الفلك مستديرا وبيان ان ههنا جهتين لا تبدلان احدهما
 فوق والاخرى تحت وكل واحد منهما موجود ذو وضع غير منقسم امتدادا
 ما هذا الحركة ومرة كان كذلك كان الفلك حسا مستديرا وانما قلنا ان الجهة
 موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما امكنت الاشارة اليها ولما
 امكن اتجاها المتحرك اليها وانما قلنا انها غير منقسمة لانها لو انقسمت وصحقت
 وصل المتحرك الى اقرب الجزئين ويترك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى المقصد
 فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من الجهة وان تحرك عن المقصد
 لم يكن بعدا الجزئين من الجهة واذا ثبت هذا فنقول بخلاف الجهات ليس لغيرها
 لاستيلائه ولا في ملائمتها به والا لما كانت الجهتان مختلفتين بالطبع

ينشئ حركتها الى ايضا لان سكوتها انى ومكة كجلى زمانية وليست هامة **فصل**
 فى ان الفلك متحرك بالارادة لان مكنه لو لم يكن ارادة بالان اما طبيعة اقره
 لا جاية ان يكون طبيعة لان كم الطبيعة تربت على حالة مناصرة وطلبه ملائمة
 وذلك لان كم المستدبر تمح امانه لا يمكن ان يكون هربا فلان كل نقطة تمح عنها الجسم
 بمكنه المستدبر تمح عنها توجهها والهرب عن الشيء بالطبع السهل ان يكون توجهها
 اليه وانما ليست طالبة طالة ملائمة فلان الطبيعة اذا وصلت بهم كم الى حال الطبيعة
 سكنت والمستدبر تلبس كذلك لا جاية ان يكون قسم اذ القسم الطبع في الطبع
 ولا قسم **فصل** فى ان القوة المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لان القوة المحركة
 للفلك يقوى على افعال غير متناهية ولا شيء من القوة الجسمانية كذلك فالفلك ليس فيه
 قوة جسمانية وانما قلنا ان القوة الجسمانية لا يقوى على كميات غير متناهية
 لان كل قوة جسمانية فى قابلية للتجزئ وكل قوة قابلة للتجزئ فان جسم منها يقوى
 على شيء متناهية وكله يقوى على مجموع تلك الاشياء والا لكان ابرء مساويا لكل ما ان شئ
 هفت متساوية كان كذلك فالحجج لا يقوى على غير المتناهية لان جسم منها امان ان يقوى على جملة
 متناهية من مبداء معين او على جملة غير متناهية لا جاية ان يكون يقوى على جملة غير متناهية
 اذ لو كان فان قوتها على جملة غير متناهية والجسم يقوى على ما لا يدرى ان لم ياد على غير المتناهية

النظام هفت فعم ان ابرء لا يقوى على جملة غير متناهية والبرء الاخر مثله فالجسم
 لا يقوى على غير المتناهية لان انضمام المتناهية الى المتناهية لا يوجب الاتساق فثبت
 ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية فهو متناهية **فصل** فى ان الجسم لا يقوى على الفلك
 قوة جسمانية لان التحريك بالاختيار له الجسم امان يقع عن تصور طلى او جوى
 لا سبيل الى الاول لان القصور الللى نسبة الى جسم كجسميك على السوية فلو وقعت
 نسبة الى بعض كجسميك دون البعض يلزم الترجيح بالمرجح فبداء التكميلات
 الجسميك له تصورات جبرية وكل ما له تصورات جبرية ففى جسمانى لان الصورة
 الجبرية ترسم وى الصغر وترسم وى اكبر فاما ان يكون الاختلاف فى الصغر
 والاكبر لا اختلاف الصورتين بالحقىفة او الاختلاف الماخوذ منه بالصغر والاكبر
 او لا خلافا فيما فى المدر كالا سبيل الى الاول لانا نسلم فى الصور ترسم من نوع واحد
 ولا سبيل الى الكمال لان الصور مختلفة بالصغر والاكبر لا يمكن ان يكون ما خوة من خارج
 فتعين القسم الثالث فيكون الكمية منها مرتسمه فى غير ما رسمت فيه
 الصغيرة فتقسم فى الموضع وما هذا شأنه فوجسمانى **الفصل الثالث**
 فى العناصر وهو شتمل على فصول **فصل** فى الباطنة العنصرية
 وى الماء والارض والهواء والنار وكل واحد منها مخالف الاخر فى صورة الطبيعة

كونه حلا او باردا او حارا
 او باردا او حارا او
 او باردا او حارا او
 او باردا او حارا او

والا لا يستقل كل احد منها في جرم الاكبر والنبلي بطلان المقدم مثلاً وكل احدنا قابل
 للكون والف لانه الماء ينقلب جرداً الى جرم منحل بالتحليل ماء وكذا الهواء ينقلب ^{بالصور} ^{الطبيعية}
 ماء كما يرى في قفل الجبال فانه يقطر الهواء ويتقاطر دفعة والماء ايضاً ينقلب ^{بالصور} ^{الطبيعية}
 بالتسخين وكذا الهواء ينقلب ناراً كما في كوكب لادانيا اذا عمل الآلات المائية
 مع الترميك شديداً والنار ايضاً ينقلب هواءاً كما نشاهد في المصباح وتقول
 ايضاً الكيفيات زائدة على صور الطبيعة لانها تسبب الكيفيات مثل التسخين
 والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة والبرودة ^{من الحرارة والبرودة والبرودة والبرودة}
 والبرودة مع بقاء الصورة الطبيعية ولو كان الكيفيات نفس الصور لا يستحال ذلك
 والسبب اذا اجتمعت في المركب وتعمل بعضها في بعض بقواها المتضادة
 وكسرها كل واحد منها صورة كيفية الاخر فيحصل كيفية متوسطة بين الكيفيات
 المتضادة متشابهة في جميع احواله وهو المراتب ^{التي هي كالتصايف}
 اما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر في ذلك تكاثف البخار
 الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي
 ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده
 اليها تكاثف فان لم يكن البرد قوياً اجتمع ذلك وتقاطر فالجميع هو السحاب
 والمقطر هو المطر ان كان البرد قوياً فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

فانما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر في ذلك تكاثف البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن البرد قوياً اجتمع ذلك وتقاطر فالجميع هو السحاب والمقطر هو المطر ان كان البرد قوياً فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

فالمختلج بطل

قل

تجلى اجتماعهما ولا يصل فان وصل نيزل ثلجاً وان لم يصل نيزل بخر او اما
 اذا لم يصل الى الطبقة الباردة فان كان نيزل افقديت قدسها بما طر او قولا
 ينقذ ويسببها وان كان قليلاً فاذا نزلت البرد فان لم ينزل فهو الطل وان لم ينزل
 فهو الصقيع ^{طمان} اما الرعد والبرق فسيبها ان الدخان اذا اجتمع فيما بين السحاب
 فاذا صعد الى العلو تمزق السحاب تمزيقاً عنيفاً فيحصل له رعد بترقعه وتقلعه
 وان اشتعل بجمه كان برقاً واما البرق فممكن ان السحاب اذا انقل
 اندفع الى السفلى فصارت كما وقد يكون لاندفاع بعض فيسبب السحاب من جانب
 الى جانب اخر وقد يكون لانسداد الهواء بالتداخل في جهة واندفاع الى جهة اخرى
 وقد يكون سبب الدخان المتصاعد من الارض الى ما لا يكون في حرق الامم كانه
 او في جوار بالارض الحارة واما قوس قزح انما يحدث من ارتسام ضوء البرق
 في ابرام اوشية مستديرة واختلاف الوانها بسبب اختلاف الضوء النيرة
 ولون الغمام واما الهالفايضا انما يتجلى من ارتسام ضوء النيرة في ابرام
 رشيبة مستديرة واما الشهب فسيبها ان الدخان اذا نزل في النار وكان لطيفاً
 اشتعل فيه النار وينقلب النار به وبلته بـ ^{منه} فيسبب كالنظير واما الزلزلة
 وانحجار العيون فاعلم ان الحار اذا احتسب في الارض حصل الى جهة مسدودة فيسببها

ان كان لطيفاً وصاعقاً ان كان غليظاً حار

فانما السحاب والمطر وما يتعلق بهما فالسبب الاكثر في ذلك تكاثف البخار الصاعد لان ما يجاور الماء من الهواء يستفيد كيفية البرد من الماء ثم الطبقة التي ينقطع عنها تأثير شعاع الشمس تبقى باردة فاذا بلغ البخار في صعوده اليها تكاثف فان لم يكن البرد قوياً اجتمع ذلك وتقاطر فالجميع هو السحاب والمقطر هو المطر ان كان البرد قوياً فاما ان يصل البرد الى اجزاء السحاب

سموياً

فينبغي ان يختلط باهماء بخارية فانما قلنا ان كثرة لاسم الارض واجب
 اشتقاق الارض وانهم منها العيون اذا غلظت بحيث لا ينفذ في مجاري
 مسخرة للارض اجمع لم يمكن كزوج فنزل **الارض** **وصف**
 في المعادن الاخرى والادخنة المجتمعة في الارض اذا لم يكن كثرة اختلطت
 على فروب من الاختلاط المختلفة في اكم والكيف فيكون منها الاجسام الارضية
 فان غلب البخار تولد البشم والبلور والزيق والرياح وغيره من اطوار
 المشعة وان غلب الدخان تولد الملح والبراق والكبريت والنوشادر من اختلاط
 بعض هذه مع بعض تولدت غير من الاجسام الارضية من الذهب
 والفضة **وصف** **النبات** وله قوة غذية الشعور مصدر عنما كانت
 واهوال مختلفة بالآلات مختلفة ويسمى نباتا نباتية وهي كمال الجسم في الحياة
 ما يتولد وينمو ويتغذى في اوقاف غذائية وهي التي تجلس كما في النباتات
 الذي هو في نفسه وتلصق به بدن لا يتحلل عنه ولما هو نباتية وهي التي ينمو في كل
 الذي هي في زيادة في اقطارها ولا وعقها الى ان يبلغ كمال النشوء على ما
 طبيعي ولما هو مولود وهي التي يافد من كمال في جسمه وادوية مائة ومبدأ بمثل
 ولما انه تجدد انما وتلك تنقسم بدفع قوتها في اوقاف جاذبة ومكسدة وبماضمة

انهم اجمع جسم ١٣٤٣
 انهم اجمع جسم ١٣٤٣
 انهم اجمع جسم ١٣٤٣
 انهم اجمع جسم ١٣٤٣

ودافعة لشقها والنامية تقف عن الفعل ولا تبق العادة
 الى ان **تجرف** في جسمه انهم مختص بالنفس نباتية وهي كمال اول
 جسم طبيعي الى من ما يدرك كماله ويتجرب بالارادة فلما قد تدركه وممكنة
 واما المدركة فهي اما في الظاهر في الباطن اما في الظاهر في البسم والشم والشم
 والذوق والشم الى في الباطن في الجسم والشم الى في الباطن والشم الى في الباطن
 واما كمال المستند في قوة مرتبة في التجويف الاول من الدماغ تقب جميع القصور
 المنطقية في كمال الارض في علم الجسم لانها من القوة النازلة في استقيما وارتما
 في الجسم والشم لا يتم فيه الى المقابل في القوة والقطر فان ارتما ما يكون في قوة
 اخرى في الجسم واما كمال في قوة تجويف الجسم المحسوس ويملأ بعد الفهم به وهي كمال الجسم
 المستند واما الجسم في قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ تدرك المعاني الجسمانية
 الموجهة في الحس كمال القوة كماله في ان تباين الذيب مروب عنه والولد موطوف عليه
 واما الحافظة هي قوة مرتبة في التجويف الاوسط من الدماغ تحفظ ما يدركه القوة البصية
 من المعاني الغير المحسوس الموجهة في الحس كماله في ان تباين الذيب مروب عنه والولد موطوف عليه
 في قوة مرتبة البطن الاوسط من الدماغ من شأنها ان يركب بعض ما في الجبال
 مع بعض ويفهم بعض ما في بعض اما القوة كماله تنقسم الى باعنة وفاعلة اما الباعنة

المشرفة

في التي اذا ارسمت في خيال صورة مطلوبة او امر بها حملت الفاعل على ان يكون
 ان حملت على ان يكون كجانب في الخيال لا يما ونافعا طلبا للذة تسقى شهوة
 وان حملت على ان يكون تدفع به الى الخيال ضارا او مفسدا طلبا للعبية تسقى غيبة
 واما الفاعل في التي تشجع العضلات للتم كيد ~~فصل~~ في الانسان فهو الخلق
 بالنفس الناطقة وهي كالآلة جسم طبيعي كمن يدرك الامور الكلية فيفعل الافعال
 الفكرية فلما قوتها عاقله يدرك بها التصورات والتصورات عاقله ثم كل بدن
 الانسان الى الافعال كمن يتبع بالفكر والروية عاقله اراء تخصها وللعقل العاقل مراتب
 المرتبة الاولى ان يكون خالية عن جميع المعقولات بل هي مستعدة لها وهي البيولوجيا
 والمرتبة الثانية ان تحصل لها المعقولات البدئية وسهل من البدئية الى الرتبة
 وهم العقول بالملكة المرتبة الثالثة ان تحصل لها المعقولات لكن لا تعلقها بل صارت
 مخزونة عند راسي العقل بالفعل المرتبة الرابعة ان تطالع المعقولات المكتسبة العقل
 المطلق وتسمع عقلا مستفادا ثم العقل بالملكة ان كان في الغاية من تدسية واعلم
 ان القوة العقلية بمحركات عن الحادثة لانها كانت ذات وضع فاما ان لا يتقاسم بغير
 الى الاول لان كل ماله وضع في مقامه في كماله لا يسيل الى الكمال لان معقولاتها ان كانت
 بسيطة يلزم ان نقسمها لان كمالها في احد غير ما في كمالها في الاخر وان كانت مركبة

وكل ركنية في انما يتركب من الباطن يلزم ان تمام تلك الباطنات في قول ايها العقل
 بالآلة الباطنية والامكان تعرض لآله كمالا حيث لا تعرض للذة كمالا او ليدرك
 لان البدن بعد الاربعين ياخذ في النقصان مع القوة هناك خد في الكمال
 ونقول ايضا ان النفوس حادثة لانها المكان بوجوده قبل البدن فالاختلاف بينهما
 اما بالماضية او ببلوازهما وبعوارضها المتعارفة لا جازان يكون بالماضية والواز هما
 لانها مشتركة ومما به الاشتراك غير ما به لا متين ولا جازان يكون العوارض المتعارفة
 لان العوارض انما يلحق الشيء بسبقها لان الماضية لا تستحق العوارض
 لذاتها والآلان كل عاقل لا عاقل والقابل للنفس على البدن متى لم يكن البدن موجودا
 لم يكن النفس موجودة فكون حادثة فطرة

ويوم مرتبة على ثلاث فئتين الفئ الاولى في تقسيم الوجود وهو مرتبة في حصول
~~فصل~~ في كماله وكماله ما لا في كماله بالعدد والالان الشيء الواحد معين
 موصوفا بالاعراض المتضادة مثل كونه سودا وبياضا فيقول هو معنى معقول في النفس
 في مطابق كمال واحد من جزئياته في محم بياته في الخارج على ان في النفس وجود
 في اي شخص من الشخصات الخارجية لان ذلك الشخص معين في كماله من غير تفاوت
 اصلا واما كماله فاما ان يتشخص شخصاته الزائدة على الطبيعة الكلية لان كل كمال

في النفس والبدن وغيرهما

فان نفس وغير مانع من الشئ كمنه الشخص حيث هو مانع من الشئ كمنه الشخص
 على الطبع اللطيف **فقط** في الواحد والكثير اما الواحد فيقال انما لا ينقسم جهة
 الى يقال انه واحد هو يكون باجم كالناس في الفهم قد يكون بالنوع كمن يدو غيره
 وقد يكون بالجوهر كالعقل والنباح قد يكون بالموضوع كالماتر والضاكن قد يكون
 بالعدد كمن يدو قد يكون بالانصاف وهو ينقسم بالقوة الى اقسام ثمانية كما هو فيكون
 بالنسبة كمن هو الذي فيه بالصفة كالبنت قد يكون حقيقة وهو الذي لا ينقسم
 اصلا واما الكثير هو الذي يقال له **الاشياء** قد يتقابلان وهما اللذان
 لا يجمعان في شئ واحد في جهة واحدة اقسامه اربعة احدهما القدران وهما موجودان
 غير متقابلان كالسواد والبياض وتأثيرهما المتضادان وهما موجودان تعقل
 كل واحد منهما بالنسبة الى الامم كالأبوة والبنوة وتأثيرهما المتقابلان بالعدم
 والملكة وهما امران يكون احدهما وجوديا والاخر معدنيا كمن يعبر فيهما موضوعا
 قابلا لذلك لا يجب كالبصر **الشيء** لا يملك العلم وارتباطهما المتقابلان بالسلب لا يجب
 كالفهمية والافهمية وذلك في الضمير لا في الوجود **فقط** المتفكر **فقط** المتفكر
 على خمسة اقسام الاول المتقدم بالزمان وهو **الشيء** المتقدم بالطبع هو الذي لا يمكن
 ان يوجد المتأخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد ليس المتأخر بوجوده كالتقدم الواحد

يكون

على الاثنين والثالث المتقدم بالشيء كالتقدم الى كبر على كبر في الله عنهما الرابع
 المتقدم بالرتبة وهو ما كان اقرب من مبدأ محد وكنه ترتب الصفوف في السجد
 منسوبه الى الحجاب **الشيء** كالتقدم بالعليه كالتقدم وجود حركه اليد على حركه
 القلم وان كان معناه في الزمان واما المتأخر فيقال على ما يقال **الشيء**
 في القدم وكذا حدث القدم بالذات هو الذي لا يكون وجوده من غيره والقديم
 بالزمان هو الذي لا اول لزمانه والحدث بالذات هو الذي يكون وجوده من غيره
 والقديم بالزمان هو الذي لا اول لزمانه والحدث بالزمان هو الذي لا زمان له ابتداء وقد يكون
 وقت لم يكن هو موجودا فيه فكل حادث زمانى فهو سبق بمادة ومدة لان المكان
 وجوده سابق على وجوده والامكان قبله ممكنات صارت ممكنات فبذلك انقلب الوجود الى المكان
 الذي الى الامكان هو في ذلك المكان امر وجودي لا فرق بين قولنا المكان منفرد بين
 قولنا لا امکان له هو والامكان اما ان يكون قائما بنفسه او لا يكون لا جاز ان يكون
 قائما بنفسه لان المكان الوجود انما هو بالاضافة الى ما هو المكان الوجود فلا يكون
 قائما بنفسه يكون قائما بمحل وهو المادة **فقط** في القوة **فقط** في القوة هو
 الشئ الذي هو مبدأ التغير في شئ اخر وكل ما يبعد عن الاجسام في العادة المستتر **فقط**
 من الاثنا والاضداد كالاختصاص بين وكيفية سكوت عن قوة موجودة للجسم

لا يكون جزاء المعلوم كمالا بل يكون المعلوم كمالا جزائيا
 والاشارة الى ان
 والاشارة الى ان

لان ذلك ان يكون بكونه جساما ولا من اتفاقية موجهة له الا الاول بواو الا
 لاشرك الاجسام فيه واكتبا ايها والا لما كان مشتركا لان الامور الاتفاقية
 لا يكون دائمة ولا اكثرية فاذن هو عن قوه موجوده لا وهو المضاف
 في العلة والمعلول يقال للامال وجود في نفسه ثم يحصل وجوده وجود غير
 وسبب اربعة اقسام مادية وهوتية وفاعلية واما المادية فهي التي
 تكون جزءا من المعلول لكن يجب ان يكون المعلول موجودا بالفعل
 كالصوت التي للكون واما العلة الفاعلية فهي التي تكون منها وجود
 المعلول موجودا كالفاعل للكون واما الغائية فهي التي يكون لاجلها
 وجود المعلول كالفرض المطلوب من الكون العلة الفاعلية مع كانت
 بسيطة استحالة ان يصدر عنها اكثر من الواحد لان يصدر عنها ان
 فهو مركب لان كون الشيء كذا يصدر عنه هذا غير كونه كذا يصدر عنه ذلك
 فمجرد من المفهومين او احدهما ان كان داخلا في ان المصدر لزم الترتيب
 وان كانا خارجين كان كونه مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لتلك فبنتى الاحالة
 الى ما يوجب كثر في الذات ونقول ان المعلول يجب وجوده عند وجوده
 التامة عند تحقق حلة الامور المعترية في محققه لانه لو لم يكن واجب الوجود فاما ان يكون

متن الوجود ووجوده والا لما وجد او يمكن الوجود فيحتاج الى مرجح لوجه
 من القوة الى الفعالية فلا يكون حلة الامور المعترية في وجوده حاصل وقد
 فرضنا ما حاصله من ان المعلول يجب وجوده عند تحقق التامة فيكون
 لغية ممكنا بالذات لاننا لو اعتبرنا ماهية من حيث هي لا كليا الوجود
 ولا العدم **بدلية** كذا في موضوعه لاننا في تأثير العلة فيه لا ان كان
 معدوما ثم يوجد فاما ان يوصف العلة بكونها مقيدة لوجوده حال العدم
 او حال الوجود او في الحالتين جميعا لا جائز ان يكون بقدر وجوده حال العدم
 او في الحالتين ولا يلزم اجتماع الوجود والعدم فيكون الشيء موجودا
 لا ينافي كونه معلولا **افضل في الموضع والوقت** كل موضوعا ما يكون
 مختصا بشئ ساريا فيه ولا يكون فان كان الواقع هو القسم الاول
 يسمي تار حلالا والمرضية محلا ولا بد ان يكون لاحدهما حاجة
 الى صاحبه الا امتنع ذلك حصولا فاما ان يكون المحل محتاجا الى الحال
 فيجب المحل هو في الحال صوتا او بالعكس فيجب المحل موضوعا والحال فيه قضا
 واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الحاصبة التي اذا وجدت في الاعيان كانت
 لافي موضوع وحينئذ يخرج منه ارباب الوجود اذ ليس الوجود ماهية واما العرض

الا ان وجد الوجود في
 الا ان وجد الوجود في

العلول ذلك الوجه بوجه الوجه بالذات فكيف وجوب الوجود بالذات
 قبله نف نف واما ان كان تعينه لو كان ايداعا حقيقيا لان معلولا
 لذاته والعلو ما لم يكن معيته لا يوجب العلول فكل ما قبله في هذا محال
فنف في توجيد واجب الوجه دلو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا
 مشتركين في وجوب الوجود وشمائزين بامر من الامور مما به الامتياز
 اما ان يكون تمام كونه لا يكون لا سبيل الا الاول لان الامتياز لكان تمام حقيقة
 لكان وجوب الوجه خارجا عن حقيقة كل واحد منهما وهو متساويان في وجوب
 الوجه ونف حصة واجب الوجه لا سبيل الا لكان كل واحد منهما يكون مكررا
 مما به الاشتراك مما به الامتياز وكل مركب محتاج الى غيره فيكون ممكنا لذاته نف
فنف ان **واجب لذاته** واجب من جميع جهاته ان ليس حاله منتظرة لان ذاته
 كافية فيما له من الصفات فيكون واجبا من جميع جهاته وانما قلنا ان ذاته
 كافية فيما له من الصفات لانها لم يكن كافيها لكان شي من صفاته عن غير فيكون
 حصول ذلك الغير له وجه ذلك الصفة وعدمه له وجه ما وله كان كذلك يكن لذاته
 اذا اعتبر من حيث هي بل لا يشترط ان يجب لها الوجه لانها اما ان يجب وجهه وتلك
 الصفة من غير ما كان وجه ذلك الوجه بل وجهها من غير ان كان مع عدمها لم يكن عدمها

وغيره

من غير واذ لم يجب وجهه دلو بالشرط لم يكن الواجب لذاته واجبا لذاته **نف** في ان الواجب
 لا يشترط الممكنات في وجهه لانه لو كان مشكوكا للممكنات في وجهه فانه وجهه من حيث
 هو اما ان يجب التجرد او الابدان او لا يجب شي منهما فان وجب التجرد يلزم
 ان يكون وجهه الممكنات مجردا غير عارض للماهية وهو محال لان العقل المبع
 مع الشك في وجهه بخاري فله كان وجهه نف حصة لكان شي واحد معلوما
 ومشكوكا في حاله احده وهو محال وان وجب الابدان لما كان وجهه بالبار شي آخر
 وان **واجب لذاته** لكان كلا واحد منهما ممكنا فيكون له فيلزم افتقار واجب
 في تجرده الى الغير فلا يكون ذاته كافية فيما له من الصفات **نف** في ان الواجب عالم
 بذاته لانه مجرد عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته لان ذاته حاصلة فيكون
 عالما لان العلم هو حصول حقيقة الشي مجرد عن المادة وله احقا فالبار عالم بذاته
هداية **تعق** **لذاته** لا يتحقق التعابير العاقل والمعتولان العلم هو حصول حقيقة
 الشي مجرد عن المادة وهذا المعنى اعم من حصول حقيقة الشي المفاهيم لا يلزم من كذب
 الاخص كذب الاعم ولان كل واحد من النكرات تعق لذاته لذاته والا لكان له
 نفسا واحدا عاقل والا فمعتول **نف** في ان الواجب لذاته عالم بالكلية لانه
 مجرد عن المادة وله احقا وكل مجرد عن المادة يجب ان يكون عالما بالكلية الصغر فيبينة

عن الحاشية ان العرف في الابدان

واما الكبر فلان كل مجرد بالامكان العام يمكن ان يحفظه وهذا بدوي لا يخفى فيه وكل ما
 ان يعقل يمكن ان يحفظ كل واحد من العقولات لا محالة فيمكن ان يتوكل به هو
 سائر العقولات في النفس الادراك التعقل في العقل هو حضور العقول
 في العقل مجردة عن المادة ولا يخفى على ما يمكن ان يتوكل به هو سائر العقولات في العقل
 يمكن ان يتوكل به سائر العقولات لذاته في الخارج لان صفاته العقولات لا تتوكل به
 في العقل لان حضوره في نفس المقارنة فله توفيق مقارنتها بالاحصاء في العقل
 لازم توفيق صفته على وجهه المتأخر عنها وهو محال على مجرد يمكن ان يتوكل به
 هو العقولات في الخارج فالحال ان يتوكل به هو العقولات في الخارج وكل
 ما يمكن له ان يكون بالامكان العام كوجهه لا لا لان حاله منتظره في الخارج
 له كان البار عالم بالحيث كان فاعلا لتلك الصورة وقابلها وهو محال لان القابل
 هو الذي يستعد للشيء والفاعل هو الذي يفعل الشيء والاول غير المتكامل التركيب
 قلنا لا يمكن ان يكون الشيء الا احد مستعد للشيء الثموني مفيد الى هذا
 لان معنى كونه مستعد للشيء لا يتوكل به لذاته ان يجهل ويتوكل به فاعلا انه متقدم بالعلية
 على ذلك التصور فلم يلقم بانها متاخران ومن عقول علم البار يتوكل به بالشيء نفسه
 فتوكل في العلم بالحق في ان واجبه لذاته عالم بالهم مستعد على كل شيء لانه يعلم

اسبابها

اسبابها فوجب ان يكون عالما بالامكان علم العلة وجب ان يعلم ما يلزم عنها لذاتها
 والا لما كان عالما بها لكن لا يدركها مع تغيرها والا لان يدرك ثباتها منها
 موجودة غير معدومة وثباتها يدرك منها انها معدومة غير موجودة فيكون الكل واحد منها
 صورة عقلية على حدة ولا واحدة من الصور تنسب مع الثاني فيكون واجب
 الوجه مستعد للذات به بل يدرك على كل شيء كما يعلم الكسوف كثر من هذا العلم غير كاف
 تقول فيه بانه كونه في عدمه كذا من كذا اشياء انصافا كذا وهكذا ان جميع العوارض
 لكنك ما علمت جزئيا لان ما علمت لا يمنع المحل على كثير من هذا العلم غير كاف
 لوجود ذلك الكسوف في هذا الوقت عالم اسم اليه المشاهدة ولما يمكن كماله في حق الله تعالى
 سون ما ذكرنا لم يعلم كثر من ذلك الا على وجهه كل شيء في ذات واجب الوجود مريد
 الاشياء وجودا ما ارادته فلان كل شيء هو معلوم عند المبدأ وهو غير متاخر في الوجود
 فابيض عن ذات المبدأ وكما قد كنت ترفعه وهذا هو الارادة واما وجوده فتقول
 الواجب لذاته اما ان يحفظ لقصده وشوق الى الكمال او يحفظ لانه نظام فيه
 في الوجود فيوجد الاشياء على ما ينبغي للعرف وشوق الاول لما بيننا ان واجب الوجود
 ليس كمال منتظر فالتكامل هو وجود **الفصل الثالث في الملايكة** وهي العقول
 المجردة وهو شتم على فصول في اثبات العقول وبما ان الصادق المبدأ الاول

الاول

انما هو الله احد لانه بسيط لا يحد عنه الا الله احد وذلك ان الله احد ما ان يكون
 بهيولى وصورة او عرضا او نفعا او عقلا لا جائز ان يكون بهيولى لانها لا يعوم
 بالفعل بدون الصورة ولا جائز ان يكون صورة لانها لا يعوم بالعلية الهيولى
 ولا جائز ان يكون عرضا لا يستحال وجوده قبل وجهه والجوهر ولا جائز ان يكون
 نفعا والالكان فاعلم قبل وجهه دكسم هو مح اذ النفس التي يفعل بها الاجسام
 متعين ان يكون عقلا وهو **الفصل** في اثبات كثرة العقول بانه ان الموتر
 في الافلاك ما ان يكون عقلا واحدا لا يستحال صدق جميع الافلاك عن عقلي
 واحدا بينا ان الله احد لا يحد عنه الا الله احد ولا سبيل الى التالان الفلك لو كان علمه
 لفلك اخر اما ان يكون كحاوي علمه لو وجود المحوى او على العكس سبيل الى التالان
 لانه احسن اصغر استحال ان يكون سبيل الاشراف لا اعظم ولا جائز ان يكون كحاوي
 علمه لو وجود المحوى لانه لو كان كذلك كان وجوب وجود المحوى متافرا عن وجود كحاوي
 لان وجوب وجود المعلول متافرا عن وجود العلل اذا كان كذلك فعدم المحو
 مع وجود كحاوي لا يكون متمعا لذاته والالكان وجوده مع لا متافرا عنه وقد مر
 متافرا عنه اذا كان عدم المحوى مع وجود كحاوي ممكنا كان محلا ممكنا لذاته
 فظهر ان الموتر في الافلاك عقول متكثرة **جواب** مع سبب المحوى وهو

العقل **الفصل** في ما منع ان السبب مقدم على المحوى كالحادى ليس مقدم لان السبب مقدم بالعلية
 وما منع السبب بالعلية ان يكون متقدما **جواب** كحاوي المحوى كل واحد منهما
 ممكن لذاته وذلك تقضى للحلا لان محلا لا يلزم من ذلك انما يلزم من وجود
 محاور وعدم المحوى وذلك غير ممكن **فصل** في ازالة العقول
 وابديتها اما كونه ازلية فلو جوه احدا ان واجب الوجود مستجمع
 محله ما لا بد منه في تاشيع معلوله والالكان له حالة منتظمة هي والعقول ايضا
 مستلزمة سبلا ما لا بد منها وفي تاشيع بعضها في بعض لان كل ما يمكن له ان يكون محلا
 بالفعل والالكان شئ منها حادثا وكل حادث مسبوق بمادة فيكون سى مادية
 هي ويلزم منها ان ليتها لان المعلول محب وجوده عند وجود العلل التامة فثبت
 واما كونها ابدية فلانه لو انعدم شئ منها لانعدم امر من الامور المعترضة وجودها
 فيكون الباري سوا او شئ من العقول قابلا للتغير وكذا ثبت **فصل** في لعدة
 توسط العقول بين الباري سوا وبين العالم كالحادى قد ثبت ان واجب الوجود واحد
 معلوله الاول هو المحوى الافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها شئ فيكون
 في مباديها كثر لما بينا ان الواحد لا يحد عنه الا الواحد والعقل الذي يصير عنه
 الفلك الاعظم فيه كثر كالحادى باعتبار صدوره عن واجب الوجود على باعتبار ان له مادية

العقل

ممكنه الوجود لذاته و الوجود بعينه فلو لم يوجد الوجود بالوجود لكان الوجود لذاته
 فيكون باحد هذين الاعتبارين مبدء للعقل الثاني وبالا اعتبار الالف مبدء للعقل المعلوم
 الاشراف يجب ان يكون تابع للجهة التي هي اشرف جهات العقول فيكون بما هو موجود واجب
 بالغير مبدء للعقل الثاني وبما يوجد ممكن الوجود لذاته مبدء
 للعقل الاول بهذا الظاهر يهد عن عقل قل وذلك الى ان ينتهي الى العقل
 التاسع فيصدر عنه عشرة مبدء للعلم ومديرها يجب كونه القوم هو العقل
 الفاعل فيصدر عنه الميول العنصرية والعقول المختلفة بشرط استعداد الميول العنصرية
 وليس استعداد الميول لتقبل الصور من جهة العقل المفارق والاطا تيقبل استعدادا
 بسبب كمال السماوية وكل حادث مسبوق بشئ يسبق حادث لان كمال الحركة
 اما ان يوجد دائما او بعد حدوث حادث اخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام كحادثات
 وهذه كحادثات اما ان يوجد على الاجماع او على التعاقل لا سبيل الى الاول والا لزم اموالها
 ترتيب في الوجود بلانها هو مجموع قيل كل ممة ثم كمة فيقول حادثا لا الى اول
 فان قيل لم قلتم انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية قلنا لاننا نقول اذا اخذنا
 جملتنا احد هاتين مبدء معين الى غير النهاية والافرى مما قبل مرتبة واحدة واطبقنا
 الثانية الا ان كان حالها كحال الاولى فيجب ان تكون الاولى من الاولى والثانية لا سبيل الى الاول

والا لان الزايد مثل الناقص فيف يلزم الانقطاع فيكون محال ان ياتي به الا من الاول والثاني بالثالث
 لا سبيل الى الاول متناهية والا الى زائدة عليها بعد متناه الزايد على المتناهي بعد متناه
 يجب ان يكون متناهي **في** في احوال الاكم **بدراسة** النفس بعد خراب البدن
 اما ان تغدو وتعلق بدن اخر على سبيل التناسخ او تبقى موجودة لا سبيل الا اذا
 اذا النفس لا يصل الفناء الا لانها فيقبل الفناء وتبقى فيقبل الفناء لان الفاسد بالفعل
 غير القابل فيكون مرتبة هف ولا سبيل الى كمال النور حادثة على امر فيكون التناسخ محال ان البدن
 الصالح للنفس كافي في فيضان النفس مبدءا وكل بدن ما يصلح لا يعلو نفس تعلق
 نفس اخرى على سبيل التناسخ للعدة بالبدن الواحد فيكون مبدءا وهو محال لا يشتمل واحد
 من ذاته الانفاد واحدة فطر القول ببقاء النفس بعد الموت **بدراسة** الله اركان الملايم
 من حيث هو ملايم ككله من الزوق والنور عند البقاء الملايم للنفس طمعا في اركان المعقول بان يتصور ما يمكن
 ان ينال من الحق الاول وهو واجب الوجود لذاته في جميع جهاته برئ عن النفايس منع لفيضه من غير
 على الوجه الامور لا يتجلى اركانها من بعد من العقول المجردة والنور الفلكية والاجسام السماوية والاطا يتك العنصرية
 شئ يصير حيث يرسم فيها جميع الموجودات على الزمان هو بها وهذا الادراك حاصل لما بعد الموت
 فيكون الله حاصلا اما قلنا ان هذا الادراك حاصل بعد الموت لان النفوس لا تنفك في عملها الى الالة
 الجسد فيكون تعلقها حالها كحال الجسد فيكون الله حاصلا فيكون النفوس لا تنفك في عملها الى الالة

بسم الله الرحمن الرحيم
قوله لما كان الحكم **اول** هذا الموضوع في قسم الحكم ما عكس الموضوع الى انما لها بغير المطالب
 الذي هو الطبع والاطلاق عند الطالبين انما يحصل له بغيره فيما يطلبه ولما كان لا ينبغي
 تقدم التعرف على النفس من الكلام على ما يتفق في قوله قبل ذكر الاقسام **قال** علما باحتيا
اول البحث عن اثبات المحمولات للخصوص والمصادم كون العلم ما خاكو في البحث انما في العلم
باحث عن احوال الموجود **اول** احراز عن العلوم الباقية عن احوال الموجودات الخارجية
 كما لم يبق فانه باحث عن احوال المستقلة الثانية التي لا وجود لها في الخارج وفان صنف جميع
 الانسان الى ان موضوع الحكم ليست شأ واحد هو الموجود الخارجي والامكانات التي
 عن الاحوال المختصة بانواع الاحوال المختصة بالانواع يكون غرضه للموجودات التي
 بنوع تلك الانواع فكل من عارضه بالامر الاخص فلا يكون عوضا ذاتيا **قوله** علما ما هي
 عليه متعلق بقوله باحث اي علم فيه احوال الموجودات الخارجية علما على الوهم الذي يلقى
 تلك الموجودات الخارجية على ذلك الوجه في نفس الامر احراز بعد العلوم التي يبحث فيها
 عن احوال الموجودات الخارجية كل على الوهم الذي هو علمه من غير ملاحظة وجه البحث
 كما لعلوم الوهم الباقية عن احوال الالفاظ على الوهم هي علمية اعتبارا للوضع كقول اللفظ
 موباه او مبنيا منصرفا او غير منصرف الى غير ذلك على راس من يحمل موضوعه موجودا خارجيا
 فلا بد من خروج مباحث الامور العامة التي تجوز لها امور اعتبارية كالوجوب والامكان
 والعدم والحدوث وغير ذلك لان الموجودات الخارجية ينصفها من نفس علم من غير
 ملاحظة وضع والاعتبار بخلاف الاحوال التي يبحث عنها في الوهم لان انحصار الالفاظ
 بها باعتبار الوضع اما ان يقال بلزم ان يكون جميع القضايا باعتبار العلوم الوهمية
 كاذبة لعدم مطابقتها لنفس الامر لان الصدق في مطابقة الحكم لما في نفس الامر لا
 للوضع والاعتبار لا ما نقول انما بلزم الكذب لو حكم في كل القضايا بانها كذلك نفس
 الامر مع قطع النظر عن الوضع والاعتبار كمن لا يهتم بكونه كاذبا بل بكونه صادقا في بعض العالما موب

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

كذا في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

وبعض مبني في وضع الواقع وهذا الحكم مطابق لنفس الامر فلا يكون لانا مع قوله علما ما هي
 في نفس الامر ان يكون البحث عن الاحوال الموجودات على الوهم الذي هو علمه من غير ملاحظة الوضع
 والاعتبار فليعلم وقوله بعد الطاقة البشرية متعلق بقوله باحثا بعد تفيد بقوله
 على ما هي عليه في نفس الامر وفان الانسان الى ان البحث في الحكم عن احوال الموجودات
 على الوهم الذي هو علمه في نفس الامر ما يتوزع في البحث وبعذر الطاعة البشرية فلا ضرة
 في ان وجهها حكم غير مطابق ويحتمل ان يكون المراد القسمة على ان البحث فيها عن جميع
 الاحوال علما ما شعرت قوله احوال الموجودات الاولى بكافة الانسانية المجهولة
 هي الاحوال التي يحيط بها الفهم البشرية وعلى هذا يكون متعلقا بقوله باحثا غير
 اعتبار تفيد بقوله على ما هي عليه **قوله** والوجود ينقسم الى ما هو موجود لا بدتنا
 واختيارنا اراد بقوله موجود لا بدتنا واختيارنا ما لا يكون لغيرنا في وجودنا
 وعدمه فان وجود السماء وكونها كربة مثلا ليس اختيارنا لو اردنا عدمها او كونها على
 شكل اخر لم يكن لنا سبيل الى ذلك بخلاف العلم البشري فغايبنا ان يفعل وما لا ينبغي فان
 تلك الامور وجودها ينقسم بحسب اختيارنا وقد رتبنا وعلى هذا فان العلم ينقسم الى حصول
 الثبوت بحال الموجودات التي لا يتغير وجودها وعدمها بفعل الانسان والغاية من قسم
 العلم حصول اعتقاد ورأي فخط بل حصول اعتقاد ورأي في الامر يحصل بتسليم الانسان
 كسبيل ما يختص في ذلك الامر باحتيافه يكون غايته تحصيل الحق **قوله** لا اما ان يبحث فيها
 عما يوجد خارج بلامان واعلم ان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال الموجودات التي لا يتغير
 بطبيعتها الى الامان اجسدية وهذه الامور على اقسام منها ذوات ومنها صفات
 فالذوات كذوات الاحياء والاعمال والنفوس الصغرى مثل الوحدة والكثرة والعلة
 والاعتقالية وغير ذلك والصفات على قسمين من حيث الامان اجسدية ومالا يجلي لها والقسم
 الخاطي ليس له على سبيل الوجوب والافتقار والامر بكن من الامور التي لا يتغير بطبيعتها

وفيه نظر لان البحث لا على
 على جميع الاحوال الموجودات
 فلا بد من تحديد

عطف على قوله كذا في نسخة
 وقرآن كذا في نسخة
 بل

بل المان وهو كالمادة والكثرة فانما تارة ترضان للاجسام وتارة ترضان للجزء
 وتارة فم بعضهم كنه النظرية الى اربعة اقسام بحسب انقسام الموجودات الى الوجود
 اما ان ينظر الى تارة المان اجمالية في الوجود والعيني ولا يقتصر والاول ان لم يورد
 غير في الذين فهو الطبيعي والافه العلم الرياضي والثاني ان لم يوارثها البنية فهو
 الالهي والافه العلم الكلي والفلسفة الاولى والامانات بين تبيين كدخول قسمين
 النقيض الم باعني الالهي والعلم الكلي قسم واحد في التلافي اعني الالهي **قوله** او عما
 لا يوجد فيه الامور ومنها اعراض مشهور ذلك حسب المطارحة وهو ان احساب
 من العلم الرياضي انه ياخذ غرا الى اعداد التي يوصف الاعيان غير مقارنه الى المان
 اجمالية فان المقاربات ذوات الاعداد كالماديات واسرار الشئ الى
 اجواب بان احساب ليس نظره في العدد وعواضله مطلقا بل في حيث يصير حال
 يقبل ان نسبة انفتحت في يكون في هيولى الاجسام او في وهم الانسان وفي كمالتيه
 هو مفارقة للطبيعة واما العدد الماخوذ للماديات فانه ثابت على ما يتغير قابل
 اي نسبة انفتحت فعلم احسا ينظر في العدد بما ذكرنا في الاعتبار واما النظر في العدد
 وفي عواضله مطلقا فهو **الاصول** لا احسا وقد تم اجواب بان العدد اذا اخرج حيث
 هو كان متغيرا عن الماديات ويبحث عنه في الالهي واذا ما اعتبر من حيث هو في اوهام
 الكائنات في الموجود المادية متغيرة او مجمعة فهو علم العدد والموجود في اقسام
 الم يافض به وعليه ان العدد الماخوذ بهذا الاعتبار كما لا ينفك في الوجود الى المان
 كذا لا ينفك في التصور عنها وبما ان يكون علم احسا في الطبيعة فتأمل **قوله** واما ان
 يمكن تحريكه عن ذلك مثل التدوير والتثليث وغيرهما في الاشكال الهندسية
 فانها وان لم توجد في الخارج الا في المان لاسيما لا يتوقف تعقلها على تعقل المان وكذلك
 العدد وحواله واما جمل او بسط لان موضوعه يحتاج الى المان وفي وجه دون

علم الماده متحرك

الالهي

ان العلوم
والطبيعية

وجه في كل المنطقي لتعلق موضوعه بالمان من كل وجه دون الالهي المتعلق بموضوعه في المان في
 كل وجه التي هي منشاء التقصان واما يسمى رياضية لانهم كانوا يفتقرون في العلم في كل وجه
اولا قوله والحكمة العملية ايضا ثلاثة اقسام واعلم ان المدينه قد قسمت الى قسمين ما ينطبق
 بالملك والسلطان على علم السياسة والى ما ينطبق بالنبوة والشرعية ويسمى علم النواهي لهذا
 جمل بعضهم اقسام الحكمة العملية اربعة وتلك من اقسامها جعلت ثلثة لدخول قسمين من هذا الاربعة
 تحت قسم واحد من ثلثة **قوله** اللهم الا ان يغير الحكمة خروج النفس الانسانية اعلم ان النفس حينئذ
 بجهة الى عالم الغيبية في باعتبار هذا الجهة متأثرة مستفيدة عن افوقها من المباد
 العالية وجهه الى علم الشئان وهي باعتبار هذا الجهة متأثرة ومنه في ما تحتها من الابدان
 والابدان بحسب كل جهة في تنقسم باحوالها منها كوالنفس التي لها ثباته واستقياس من المباد
 العالية تنقسم في نظره الى اركان النورية والنفسية والمطالعة والمطالعة بحسب جهة العملية
 هي الاعمال والاصلافي واذا تم هذا فنقول الما يخرج من النفس كمالها الممكن لحصول كمالها
 الممكن كما حصل لها بحسب القوانين في النور في مساحته فيدخل في الحكمة المنطقي لانه كمال النفس
 الا ان يراد بالكمال الكمال العقلي والعمل ايضا لانه كمال النفس الانسانية باعتبار القوة
 العملية **قوله** والاولى مع الثانية باعتبار النشأة الاخرى يحصل بالالهي والثانية مع النشأة
 الاخرى يحصل بالطبيعية فالنفس ان توقفت في الوجود على الماديات يجب ان يكون الجسم جميع
 الاحوال في الطبيعة فلا وجه لاراد بعض في الالهي وان لم يتوقف فيكون الجسم عن الماديات فلا
 وجه لاراد بعض في الطبيعة فلما النفس ابتداء وجودها وتخصيل كمالها متوقف على البدن
 ومشروط به فيكون الجسم باعتبار النشأة الاولى من الطبيعة وفي ثباتها ولذا انها واما العلم
 غير متوقف عليه وغير مشروط به فيكون الجسم باعتبار النشأة الاخرى في الالهي هكذا قيل في
 بحث لان النفس لما كانت مجردة عن الماديات لم يتدرج في موضوع النفس الطبيعية الذي هو
 الجسم الطبيعي حيث انه واقع في النورية فلا يكون الجسم عن احوالها اصلا ويجرد التوقف على المان

في النفوس

في الوجود غير الاندراج في موضع فاعلم الجواب ان يقال باعتبار النشأة الاولى في العلم الطبيعي
من جهة انه يقع البحث من احوالها فاعلم ان البحث في علم الابدان الانسان الذي هو اقسام الجسم
الطبيعي من حيث انه لم يتصرف فيه وغير ذلك وتبعه هذا البحث في احوال النفس باعتبار انفسه
بالبدن كالدواير الموهومة المبحوث عنها في الهيئة اقوال للبحث عن احوال الدواير
في الهيئة باعتبار ان موضوعها لا يتغير في وجهها من اقسام الحكم بل لانه ما يتكشف احوال
الافلاك والارض فينبغي ان احوالها كانه في الشئ في الهيئة على الوجه المحسوس في الوجود بالالات
فان موضوعها الاورام البسيطة العلوية والسفلية من حيث تباينها وكونها وادوارها
اللازمة لها الاول فيما يتعلق بالاجسام الطبيعية فان قلنا ان كان موضوع العلم
الطبيعي مطلقا لم يجز ان يبحث فيه عن احوال المختصة بالفلكيات والعصر بالان وعرض تلك الاحوال
لما لم يكن جسم يكون متوسطا او اخر فيكون عرضا غير با وان كان انواع الجسم الطبيعي لم يجز ان
يبحث فيه عن احوال المشتركة فوضف للانواع متوسطا او اخر وهو الجسم المطلق فيكون عرضا
غير با قلنا الموضوع هو الانواع لا المطلق فاما ان يقال اذا كان عرض تلك الاحوال
العامة للموضوع متوسطا او اخر لم يكن عرضا غير با كما هو مذهب البعض والجسم
داخلة في انواعه او متوسطا فليكن احوال العارضة لانواعه متوسطا عرضا غير با
لها او يقال ان فيقيد الاحوال المشتركة فيقيد مختصة بكل واحد بانواعه فيحقق المساواة
فيكون عرضا ثانيا باحتياج الى الجسم الطبيعي من حيث انه واقع في احوال المشهور ان موضوع
علم الطبيعي هو الجسم الطبيعي من حيث الحركة والسكون ولما ورد عليه ان الحركة والسكون اذا
كان فيقيد الموضوع لا يجوز ان يبحث عنه فيلان الاعراض المبحوث عنها هي ان يوضع للموضوع
بعد تمامه والقيد من تمام الموضوع فلا يكون عرضا ثانيا مبحثا عنه مع ان البحث واقع
عنه في علم الشارح على اعتبار الحركة والسكون الى اعتبار التبع الذي هو علم الابدان
عليه الاعراض لان القيد الموضوع على ما اعلم هو التبع مطلقا والمبحث عنه هو الحركة

لان احوال المشتركة

انهم

في الجواب الذي ينبغي
وهو الجواب

والسكون عند بيان تحت فلكا كمال وقد جاز بالمعنى حيث استغداد الحركة والسكون فيقول في العلم
هو استغداد الحركة والسكون في الاعراض المبحوث عنها فلا يبحث فيه بان الفلك قابل للحركة المستند
ويمكن ان يقال فيقيد الموضوع هو استغداد الحركة المطلقة والبحث اعراضا عن استغداد الحركة المستند
فلكا كمال احوال الجسم بالفلكيات اقوال فوشي كون اللاندان على الاحوال المختصة بالفلكيات
لتبوتها في العلم كالتدريج على الراي اللاحق واجيب بان المراد بالاندان مع القول على اللاندان
وهذا المختص بالفلكيات ليس لان كلامهما حال علمه من مبدئه بغير من متعلق فالصواب اعتبار
القيد باقرخص **البنية** لطالب العلم قبل عليه ينبغي ان يقول كل طالب علم فيقيد العلوم المقصود
وجواب ان ترتب الحكم على الشئ في بدئية الماخوذ فيقيد الكلام عليه لطالب فهم منه انه لا بد
لكل طالب علم للاندان في الطلب الذي هو العلم **لان** من المبادى والنسبة الى احوال علمه ان
الشئ من المبادى والنسبة يقتضي كونه متصورا قبل التصديق بمسألة من مسائله ولو غدر في
او بعد الاكونه متصورا قبل الشروع والجواب عنه ان الكلام مبني على ان العلم عبارة عن التصديق
بالمسألة وكون الموضوع من المبادى والنسبة يقتضي كونه متصورا قبل الشروع في التصديق
بالمسألة اذ معنى الشروع في الشئ هو التمسك به من اذائه ونحوه في العلم فان الشئ او متشبا
ما ظاهره انه لا بد قبل التمسك بتصديق من تصور الموضوع فان قيل هذا التمسك
في المبادى التي يكون مبادى بالنسبة الى جميع التصديقات في العلم لا مطلقا فان الشئ اذا كان
مبدأ لبعض التصديقات دون بعض لم يصح الحكم بان كونه مبدءا يقتضي كونه متصورا قبل الشروع
وتصور الموضوع مبدءا بالنسبة الى جميع التصديقات التي هي اجزاء له لان موضوعا المسألة ما انما
او اعراضه الثانية واما اعراض انواعه واما انواع اعراضه وتمام تصور انما هو متصور
مبدءا بالنسبة الى جميع كمن الاول في التعليل يقال لانه من المبادى والنسبة للعلم مطلقا
بالنسبة الى جميع احواله فلا يميزه المفضل ان كانت مباحث المان والصورة من مسائله
والابطال الى الذي لا يتجزأ من المسائل الطبيعية فكان ليقال ان يقول لم يخلط المبدأ في العلم

التي

العلم

والله اعلم
فما يقع عند احد مما من الطبيعى والاخر
من الايات ١٥

هو الجسم الطبيعى

مقتضى هو ان اجزائه
وغيره ان الجسم لا يتركب
من الاجزاء التي لا يجرى
ويسير من عليه

بالمسألة الطبيعية اشار الى اجواب بانها لما بدت الطبيعى التي من مبادىء الاشياء كما فعل المعلم
الاول فكان موضوع الطبيعى ولا بد من تحقق الماهية المولدة من المان والصورة ليستكمل
بعض الطالب فوجرت ثباتها وبيان احوالها ولما كان مباحث اثبات المان موقوفة على
اخر وجب التصديرة ولو قال في البند التعليم انه المركب من المان والصورة واحال بيانها
الى التالى كان ذلك دغرة للتعلم واعترض بان ما يبين عليه في مباحث المان والصورة
هو ان المان والصورة موجودان ويظهر ان الجسم ركب منهما فان نظر الى نفس ما يبين
عليه كليهما من التالى الجواب ان اجزاء الذي لا يجرى لما كانت محتفيا عند عدم يكن الجسم على احواله
محتفيا على احواله الموجود اذ يجب ان يقال معناه ان الجسم يتركب منهما وهذا الجسم على احواله
الجسم الطبيعى فيكون من العلم الطبيعى واما المان والصورة فموجودان عندهم ولا حاجة
الى اعتبار التأويل في مباحثهما وارجاعهما الى مباحث الجسم مع ان اثبات ان الجسم يتركب
منهما في الحقيقة اثبات انهما موجودان في الجسم وهو اثبات اجزاء الموضوع العلم وموضوعه
واجزائه لا يثبت في هذا العلم لان الموضوع ما يطلب اعتراضه واما لم يعلم وجود
استحالة ان يطلب ثبوت شيء **لا** لكن لما توقف هذا الطعن على بطلان اجزاء اقول لا يقال في
يتوقف تصور الموضوع الذي هو المبادىء المتصورة في العلم على بطلان جزء الذي هو الموضوع
فيدور لانا نقول يكفي في المبدئية المتصورة بوجه ما والموقوف على بطلان الذي هو
النصور بتمام الحقيقة فلا دور **لا** جورد في موضوع اقول ان قابلية الانسان الحسية
وبه اخر از عن الجردات فانها وان لم يكن قابلية للانسان كمن كانت لذات وضع فلا يكون
جز لا يجرى **لا** لا يجيب اقول القصة الخارجية هي القصة العقلية وهو انما يكون
باعد الوجهين القطع والكسر والنفق بينهما ان القطع يحتاج الى الة تقا في قاصده بالتقود
والكسر يحصل في الاقام الصلبة بالمصادمة القوية والمانع منه الضواري لا
يتصور عند غاية الصغر انقضاء شيء من شيء في الصدفة ويمكن جعل كل من الصور والصلابة
مانعا من الكسر التلخ

والله اعلم
فما يقع عند احد مما من الطبيعى والاخر
من الايات ١٥

قوله ولا يجيب اقول القصة الواهية هو ان الجسم بان يتكامل شيئا فشيئا والمانع منه هو
لان ادراك الوجود ما هو بواسطة حس الظاهر فالجواب اذا صور جذا فبان ان الجسم لا يتصور كخالد
فلا يقدّر الوجود على غير طرف من طرف **قوله** والوقوف القصة اقول الفرق بين القصة الواهية والقصة
ان الوجود وما لا يقدّر على غير طرف من طرف لغاية الصغر فتتقن عن القصة كمان العقل فانه لا يقف
لا حاطة بالكميات المستقلة على الصغر والكبر والتناهي والغير المتناهي فان تلك كيف يتصور النزاع
في كون الجسم منقسم بالوقوف العقل قلت المراد عدم وقوفه قسمة العقل هو ان الشيء اذا
كان له خط من الامتداد ويكون بالوقوف العقل بمعنى انه يحكم العقل بانه فيه شيئا غير شيء حكما على
للاواقع فلا يكون الصغر والصلابة وغيرهما مانعة بخلاف العقلية والوهمية واما ما ليس
امتدادا اصلا فلا يتصور فيه فرض مطابق فان فرض الانقسام فيه كادب قطعا لا عبرة
فيه فحاصل النزاع بين الطرفين هو انه هل في الجسم اجزاء ليس لها امتداد اصلا
ام لا والمكولون ذهبوا الى ان اجزاء الجسم حرة ودون اوضاع ليس لها امتداد
اصلا فلا يكون منقسما بالوقوف المطابق كما لا ينقسم بالكل والوهم والحكماء ذهبوا الى
ان كل جزء في وضع عن امتداد ما هو فهو وان لم ينقسم كما هو وبما بقا به صلابته
او صفوه لينقسم بالوقوف المطابق هذا قد حبط في هذا المقام اقوام فلا تنفع هو الوجود
ما جازي من العلم **لا** وتقرر البرهان على بطلانه اما اعلم ان لم في ابطاله فبين احداهما
بدل على احتمال وجوده مطلقا وهو ان المخذ بالذات لا بد ان يكون ما يجرى منه جهة
الوقوف غير ما جازي منه جهة الجذب ولذا الكلام في سائر الجرباث فيكون كل متغير بالذات
منقسم في الجرباث الثابت لا بهذا الدليل كما يدل على احتمال الجذب بدل على احتمال النقطة
فيكون منقسم صا بطلانا نقول النقطة غير متحدة بالذات وغير حاله لكان والواحدة
بحكم باختلاف الجرباث والاطراف فيما هو متغير بالذات وحالته لكان دون ما هو
متغير بالوقوف فشا من اوجه الموقف الثاني من الطرفين ما يدل على احتمال تركب الجسم من اجزاء

اسما جري

انقسام
مما لا يتصور
منه
مقتضى
هو ان اجزائه
وغيره ان الجسم لا يتركب
من الاجزاء التي لا يجرى
ويسير من عليه

لا يتجوز على الحالة مطلقا وهو ما ذكره المصنف من جهة الطرفين على التناقض ولما كان الطرفين
كافياني عن المصنف هنا اعني اثبات التساوي ولم يتوض لاول وهن تركا له عما وقع من
هو انه لو جاز تألف الجسم من اجزاء لا يتجوز في وجود ثلثة اجزاء متتالية متلاقية واللام
بطا فالمراد منه وعلى هذا يكون الملازمة بينه من غير احتياج الى تكلف الشارع وعود
اذا ان مع الترتيب المذكور ايضا ممكن او رد عليه كجواز ان يمتنع تعدد اجزاء لو جاز
في شخص ويجوز التعدد وشمع الاجتماع على الترتيب لا بد من ذلك من دليل لا واللام نداخل
الاجزاء لا يقال ان اريد التداخل بالكلية فام لزومه كجواز ان يكون عدم منع الوسط من
تلافي الطرفين بتداخل بعض من كل من الطرفين فيه وان اريد التداخل في جهة الوسط
والطرفين وعدم اريد باجم الاجزاء على جم الاجزاء الواحدة لا نقول المراد الاول منع
لزمه بناء على جواز ان يكون عدم تداخل بعض من كل من الطرفين غير ضار لان هذه التداخل
ما ذكره دفع للسند وهو لا يستلزم اندفاع المنع الا اذا كان مساويا له ولا مساواة بينهما كجواز
ان يكون عدم المنع لعدم التلاقي لانا نقول المساواة بينهما معلومة بالفرض لان الكلام
في الاجزاء التي يتألف الجسم منها فالعنا حقيقيا وهو انما يتصور بالتلاقي وعدم المنع عن تلاقي
الطرفين لا يكون الا بالتداخل بالفرض وكذا يستلزم عدم ازيد باجم الاجزاء على جم الواحدة
اج هذا مبني على ان الاجزاء في التداخل وعدمه واحد فاذا تداخل اثنتان منهما عند التلاقي
تداخل ثلثة او اكثر والافضل في عدم منع الوسط تلاقي الطرفين تداخل الوسط مع
احد الطرفين **ولا** فلا تاف احدى النهايتين اء اعترض عليه بان لا يتم انه لو لم يمتنع
احداها عن الاخرى في الوضع كان ملاقات احدهما لاهل الطرفين والاخرى للاخرى
ترجحا بلا مرجع وانما يلزم لو لم يكن متميزا اصلا ولا يلزم من عدم التميز الوضع عدمه
عن سائر الوجوه وليس بشيء اذ مرجع ملاقات احدهما لثان لاهل الطرفين والاخرى
للاخرى هو وضعها فقط بالفرض فلو لم يميز فيه يلزم ترجح ملاقات قطعها

حكم

محا برة لا يمتنع اليه وقد قرر بعض الفضلاء في جواب عن اصل الكلام بان ان الحد محل النهايتين الوسط
كانت الاشياء الى احدهما يعني الاشياء التي الاخرى فيلزم ان يكون ما ملاقي احدهما ملاقي
للاخرى بالفرض فيكون كل واحد من الطرفين ملاقي للثانيتين معا فيكونان متلاقين قطعها
يكون الوسط مانعا وفرضناه مانعا يمتنع ان لم يحتمل لزم التام قطعها صدقانه **فصل**
منه جاز وجود جهة الذي لا يتجوز آه فيمنع كجواز ان يحصل في فرد واحد ولو سلم تعدد
اجزاء فام الجوز ان يمتنع الاجتماع لا بد من ذلك من دليل والاخرى ان يقال لو تركب الجسم من اجزاء
لا يتجوز جاز وجود ثلثة اجزاء متلاقية تحت يكون واحد منها على ملتقى الاخرى فان هذا
الدليل كالذي سبق وانما هو لبيان امتناع تألف الجسم على لا يتجوز لبيان امتناع
مطلقا ويمكن منه هذه الملازمة ايضا بان يقال لانم انه لو تركب الجسم من اجزاء لا يتجوز جاز وجود
ثلثة اجزاء متلاقية تحت يكون كل واحد منها على ملتقى الاخرى كجواز ان يكون تألف الجسم منها على
الملتقى بان يقع على جهة اخرى على جهة اخرى لم يقع الا التماس بين الاجزاء الاربع من غير ان يقع
واحد منها على الملتقى وقد يندفع بانه على قدر تركب الجسم من اجزاء لا يتجوز كجواز بالفرض ان يقع
جزان تماسان ويوقع على احدهما جز ثالث فاذا دخل الجز الثالث فاتصافه بالجز الثالث اما حال
كونه على الجز الاول تمامه او في الجز الثاني او عند كونه على الملتقى والاخرى لان كونه
في الجز الاول حاصل قبل ذلك كونه في الثاني حاصل بعد النوع منها لتعين الثالث يعني
اتصافه بالجز الثالث حال كونه على ملتقى مما قبله المطابق لهذا البيان انما يتم لوجوده كجواز
على الاطلاق فمات **ولا** كل جسم مركب من ثلثة اجزاء وانما قال المصنف كل جسم فهو مركب من
جزئين لان الفرض من هذا الفصل اثبات التماس في الاجسام ولا بد في اثباته من التوضيح
للصور الجسمانية دون النوعية فالتنفي فلان الكلام هنا في الجسم المطلق فيكون في تحقيقه
الصور الجسمانية والصور النوعية انما تعبر في كون الاجسام انواعا مختلفة
ولا المدرك في الجسم في بادي النظر انهم يريدون كونه من الجسم بادي النظر انما حسونه

حتى يدرك ان اجوده لا يتعلق بها الاحساس بل اراد ان يحصل اذا ادرك بعض احوال الجسم
كالطبع واللون وادي ذلك الى الفعل حكم الفعل لوجوده وقابل للابحار الثلثة حكاه في
غيره من غير قياس هو المخرج من المصون **فهي** اما اجزاء لا يتجزى او كائنا او يمتنع
بالانقسام اليها من هذا الحكم ما ضل ان يكون تلك الاجزاء النجسة المنفصلة لجهات الثلثة
عنفسه اصلا في بعض جهات وقابل للانقسام الى غير النهاية في بعض احوال فلا يكون اجزاء
لا يتجزى والكائنا يمتنع بالانقسام اليها فالاولى ان يقال اما اجزاء لا يتجزى او في حكمها فان
الاشياء التي غير منقسمة بعض لجهات كخطوط والسطوح في حكم الاجزاء التي لا يتجزى في الوجود
الدال على بطلان تالف الجسم من الاجزاء التي لا يتجزى يدل على بطلان تالفه من تلك الاشياء ايضا
فيعلم ان ايضا مثلا لو تالف الجسم من الخطوط اجوده في السطح اجوده في جاز ترين خطوط
متلاقية تحت يكون واحدا منها وسطا بين طرفين والى باطل فاللزم مسلمة واما
بطلان الثاني فلان الحكم الوسطاني لا يخالف اما ان يمتنع تلاقي الطرفين او لا والاول مستلزم
ايضا انقسام الخط في جهة النقص والكسب التفاضل **فهي** فيلزم تركب الجسم بالفعل من اجزاء
غير متناهية هذا هو مذهب النظام وهو ايضا باطل لانه لو تركب الجسم من اجزاء غير متناهية
لما امكن قطعه با حركه في زمان متناه لان قطعه با حركه موقوف على قطع نصفه الموجود بالفعل
وقطع نصفه على قطع نصف نصفه الموجود بالفعل وهكذا الى غير النهاية وكل قطعه في زمان
فيلزم ان لا يقطع با حركه الا في زمان غير متناه وهو محال **فهي** فيسبب ان في بعض الاجسام
القابل للانقسام الى اقسام كالجسم منقسما فيلزم ان يثبت في الزمان هو ان الماء اما
منصل واحد او فيه ما هو متصل واحد فلما ان تخار الثاني ونقول ان الماء مركب من اجزاء
صغارا قابل للانقسام في جميع الجهات وبما ليس من تلك الاجسام الصغارا قابلا
للانقسام بحسب الخارج لا قطعا ولا كسرا كما هو مذهب ديني مقرر اطمس في لا يصح
قوله وهذا الجسم الجسم الذي هو متصل واحد في حد ذاته ولا منفصل لامتناعه لطرا

عليه الانفصال فلا يتم الدليل على اشياء الهية ودفع بعضهم هذا الكلام الى ان تلك الاجسام
الصغارا متوافقة في الماهية على مذهبهم ووجه نقول كل واحد من تلك الاجسام موضع
جزان متواتران في الماهية ومتوافقان فيها لتلك الاجسام المتفصلة فيجوز على المتصلين
الانفصال وعلى المتصلين الاتصال لا اتحاد الماهية المتضمنة لايجاد الاحكام اليهم لا
بما خرج عنه وذلك المانع لا يكون لازما لما هية والاختصاص نوعه في شخصه واذا
لم يكن لازما يمكن مفارقة فمكون قابل للانقسام بالفعل وبجصل المظاوع عرض
بان بهذا الكلام جلي لا يجد نفعه اذ القابل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الاجسام كية
من اجسام صغارا متوافقة في الماهية تحت لا يوجد فيها جسامان صغيران متفان في الحقيقة
وان لا يكون شيء من الصغارا قابلا للانقسام بحسب الخارج لا ينفك عنه الاتصال للطق في العلم
وكن من هذا ينافي ان يكون هو القابل للانقسام لان الاتصال لا يمتنع عند الانفصال بالكلية
بل يبرز الى الاتصال الواحد ويحصل اتصالان والاتصال انما ينافي الاتصال المراد
لا الاتصال في الجهة والاجتماع ملازم في الامع الاتصال في الجهة الامع الاصال الزايل فانه اراد
انصال المخصوص الحاصل فلازم لرفعه قلت المارد هو الكسب ووجه اللزوم هو ان الصغارا
قبل طر بان الانفصال شيء واحد لا يوجد فيه اصلا ابدا طر عليه الانفصال فلا شك
انه لا يمتنع ذلك المنفصل الواحد بعينه وهذا ضروري بل يتقدم وكذا متصلا ان افان
فظهر ان الاتصال الحاصل في كل صورة لازم لا يتقدم تلك الصورة بانعدامه فمما في قوله
والعالم كح ان يكون وجوده مع المقبول القابل لتحقيق الشيء يجب ان يكون موجود
عند وجود مقبولة لان القابل للشيء موصوف به ويجب بناء الموصوف عند وجود الصفة
والا يلزم وجود بدون موصوفه وهو مستحيل **فهي** والقابل للانقسام هو ما يقبل الانقسام
الواحد قد اعترض عليه بان الانفصال على ما ذكره عيان عن الشئين زوال الاتصال
واحد وحصول مضاف الى اتصالين ولا شك انه انما طر او وقع على الاتصال الثالث

نصال

فيكون الاتصال الثالث قابلاً لها بل لا اتصال لانه عبارة عنهما فلا يكون القابل للاتصال
هو ما يقبل الاتصال بل بينهما تبين كلي والجواب ان الم ادروا الى اتصال واحد حصول الاتصال
اخرين زوال الاتصال عن شئ موصوف بالاتصال وحصول اتصالين افرين لذلك الموصوف
ولا شك ان القابل لزوال الاتصال عن الموصوف به وحصول اتصالين افرين له وهو ذلك
الموصوف بالاتصال ان فان القابل للمنفك بلين ما يتوارد عليه المنفك بلان مع بقائه على
سواء الشخصية الا يري ان القابل لزوال البياض وحصول السواد هو الجسم الذي يتوارد عليه
البياض والسواد مع بقائه على سوية الشخصية في الحالين فقط الزوال وحصول على الاتصال
لا يستلزم ان يكون قابلاً لهما قطره حجة قوله والقابل للاتصال هو ما يقبل الاتصال
الواحد فيكون محلاً للصوت الجسمية قبل هذا تبرع بعبد اذ ليس يلزم من كون الشئ
محلاً لا زكوة محلاً للمزوم والا لزم كون الشئ محلاً لنفسه اعلم ان الشارع لما اراد بالاتصال
معناه الظاهر عن وصف المتصل احتاج الى استعمال هذا المقدمه فورد عليه ذلك كالقول
ارادوا بالاتصال الصوت المتصل في نفسه فيتم من غير استعمال تلك المقدمه وبحصول
مفاجع في هذا المقام اغنى مقام اثبات اليموان لها جوهر امتداني لجهان وهذا بدوي
بحكم به الفعل لغارنه الحسن ذلك الجوهر المتحد لا يجوز تركه كنه الجبر الذي لا يتجرب والى ما هو في
حكم بما لا ينقسم حجة او جهتين بل يجب ان يكون له جراً اصلاً او يكون اجراً واحداً فيمتص
في حد ذاته او منتهية الى ما هو كذلك لا فقد ثبت لنا جسم متصل في حد ذاته فهذا المتصل
بطر عليه الاتصال الاتفكاكي فاذا طر عليه الاتصال لا يبين الجوهر المتصل في نفسه
بل يقدم ويحدث متصلاً ان افران فلو لم يكن في الجسم شئ سوى الجوهر المتصل في نفسه لزم
ان يكون نوعاً لجسم اعلم ما له بالكلية وايما دجيمين الاخرين من كتم العدم وهو ضروري
الاستحالة فلا بد من ان يثبت على تقدير الاتصال والاتصال لا يكون متصلاً ولا منفصلاً
في نفسه بل ما نعال ذلك الجوهر المتصل في حد ذاته فيكون واحداً بوحده ومتعدد بتعدد

منفصل مع اتصال منفصل ومتعدد مع تعدد واذا كان ذلك الشئ مع المتصل الواحد منفصلاً
واحد مع المتصل المتعدد ومتعدد كان المتصل الواحد والمتعدد مختصاً باختصاصاً
عنده فيكون محلاً للمتصل الواحد حال الاتصال والمتصل المتعدد حال الاتصال فيكون
جوهر قطعاً فهذا الجوهر الذي هو محل الجوهر المتصل في ذاته هو اسمي بالكلية افران
اجزاء مفروضة مشتركة في احد ودالام المتصل في نفسه كخط والسطح والجسم كمن في لوض اتصال
ملاحظة نهاية واحدة فاصله هو الطرفين يكون تلك النهاية بذاته واحدة ونهاية للاخر
وهذا معنى اشتراك الاجزاء المفروضة في احد ودالام النهاية واما اذا انفصل بالفعل يكون
لكل من الطرفين نهاية قائمة من غير اشتراك في النهاية وقولنا جسم بشعر بان مران الاتصال
المطلق من لوازم ما جده الجوهر المتصل بحيث اتصال المطلق انتفت ما جده الجوهر المتصل
هذا الجوهر لو لم يكن له اتصال ما لم يكن جوهر متصلاً اما ان يكون ذا وضع فيكون
جوازا لا يتجرب وقد يعبر بطلانه او لا فيكون متعارفاً ايس جوهر افران في لوض
وعلى هذا لا يلزم ما هو مطلوبه عن زوال الجوهر المتصل عند زوال اتصاله الكائن لانه
لم يبين لزوم الاتصال الكائن المحض فمما لا يري ان يقال الجوهر المتصل اذا طر عليه
الاتصال زالت ثبوته الشخصية واندمت وحصلت سويان افران لان الواحد شخصي
في نفسه لا يكون واحداً ثانياً واثنين افران لا ناعلم بالفرد ان الماء افران على تقدير كونه واحداً
متصلاً في نفسه اذا حصل فقد زالت عنه سوية شخصية الاتصال التي لم يكن فيها منفصلاً
اصلاً وحصلت اشياء متعددة لم يكن موجودة في تلك الهوية الاتصالية فلو لم يكن
في الجوهر المتصل قد نوقش فيه جواز ان يقدم المتصل الواحد فيؤخذ متصلاً ان افران
وبالعكس لا يكون هناك محل قابلاً لهما باق معهما ودعوى الضرورة في ان الجسم عند انفصاله
لا يقدم بالكلية ممنوع والى ما معلوم الانتفا ومنع ذلك جواز ان يكون حلولاً في القصور
نوعيه وليس شئ لانها مبدء للفعل فلا يكون قابلاً فان الجوهر الباقي بالجسمية

فاذا طرأ الحاجة ولو بحسب غير ذلك المتناهي ولو بحسب النبات لا متناهي اجتماع المتناهي في علم الخلف
 الى وقيل ايضا لو صح هذا الدليل لزم ان لا يكون مثل السواد في الجمع المعين لبيان الدليل بعينه فيه اذ
 يتعالق السواد مع قطع عن الاعتقاد اما ان يكون موجود بدون هذا الجسم المعين او الاول فان
 كان الاول كان مستغنيا عنه بحسب الذات فيلزم ان لا يكون فيه وان كان كذلك كان محتاجا اليه بحسب
 الذات فلم يزل لا يوجد في معنى آخر فيكون الدليل متفوضا به ولجواب اعتبار الاول قوله كان مستغنيا
 عنه بالذات مسلم قوله فيلزم ان لا يكون فيه ثم وانما يلزم ذلك لو لم يكن محتاجا بحسب الذات الى الجسم
 الذي هو عام منه وهذا لا يتناقض في الوجود لانه انما يعم في ضرورة احتياج الصو اليه يكون هو المستوفى
 او لا يراد بالقبول الاجود بكمية الصو اجسدية فتثبت الاحتياج اليها ويتم المطابقية بالمراد
 بالصو الاتصال تحقيق هذا الجواب عما ذكر في بعض الفضلاء ان ثبوت اجود الممتد في جهة
 الثالث بدعي وقد ثبت بالدليل السابق انه لا مفصل لامتداد فهو متصل في حد ذاته
 ويطلق عليه الاتصال بمبالة فنقول هذا الاتصال بطريقه الاتصال فانه لا يمكن ان يكون
 هذا الاتصال الجوهري وهو المراد بالصو ههنا واما اعتبار كون هذا هو الامتداد
 الجوهري حاله في الوجود وسمي بالصو بهذا الاعتبار فليست ملحوظا مراد في هذا المقام فلا دور
 في بل او رد هذا الحكم على سبيل الفرض لا بطلانه ان شئت الشارع ان الحكم على سبيل الفرض
 على وجود الصو معدم المراد وان لم نسلم فقد حكم فيها قبل بان الجسم متصل بطريقه عليه
 الاتصال ولو حكم بالحقيقة على الصو اجسدية المتصل في نفسه بطريق الاتصال لان الاتصال
 بالحقيقة انما بطريق الاتصال حقيقة هو ليس هو الاتصال المتصل في نفسه مع ان الحكم على سبيل
 المتصل بطريق الاتصال قبل اثبات الوجود في الجسم ولم يبق الحكم عليه بطريق الاتصال لان الصو
 المتصل وهذا كما في اجزاء السؤال فثابت واما ثانيا فلان في كل حصول هذا الجواب ان
 الملازم في حكم على الصو بقوله الاتصال هو اعتقاد وجود الصو وهو لا يتوقف
 على اعتقاد وجود الوجود ولا دور وهو بالحقيقة ما ج الى ما ذكر في المحقق في اجواب قوله

لا يسير

واما اجواب فدفعها نظرا بما حققناه في هذا الجيب لم يرد بالانفصال الاجود المتصل
 في ذاته وليس هو الاتصال اجسدية لانه المطلق عليه الاتصال بمبالة فلا الحق المصدر
 ولا عار في كلمة **فعليل** الجود وكيف يكون الجود مع ان فيه لان ان المراد بالقدار
 الامر المتصل الذي هو عرض كما ان المراد بالصو الامر المتصل الذي هو جوهر غايته الامر
 انه اطلق الاتصال على المتصل بمبالة والشارع ايضا لم يبين مراد المتصل لانه **ان لو**
 ثبت ان الصو اجسدية طبيعة نوعية اجسدية لم يرد بالوجود لا بد ذلك الوجود لا بد تحصيله بفصل عنه
 وهي متحدان بحسب انما في الجمل والوجود في الطبيعة الجسدية الخارج تحاقق في نفسه بحسب كليهما الممتد
 فجاز اختلافهما في الاختصار واللوازم كلباق الطبيعة النوعية فانها طبيعة متصلة لا يتصور
 اختلاف لوازمها ولا شكلها مادية نوعية لما اذا لا تختلف في المعنى في الملازم انما مادية
 نوعية وذلك لا يستلزم الثبوت فان ما ذكر نوع من اختلافها بالاوراد خارجة عنها مسلم لكن
 الاختلاف في جهة فم فان الطبيعة اجسدية مطلوبة من كل مقدار فلا يتصور وجودها الا بان يتفرغ
 بفصل متفوض لها وبعد تنوعها ينضم اليها امور خارجة عنها فلم قلتم انها ليست كذلك
 ولتركانت الصو اجسدية ضايقا لمحصله اما وان سلمنا ان الصو اجسدية ضايقا مختلفا
 كمن الوجودية للاتصالية المشتركة بين الاجسام كلها اللازمة لها طبيعة واحدة نوعية فافضل
 الى الوجودية في المقادير الذي هو وجود الوجود في جميع الاجسام وبه عليه ايضا منع كون الوجود
 الاتصالية اللازمة للاجسام الغالبة لا تفكك ولا يلزم منها احتياج اذ به الاتصالية اللازمة
 للاجسام الغالبة لا تفكك فلا يثبت وجود الوجود في جميع قولكم موضع هذا الفصل او لا
 لا ثبات علم فمينة الصو قبل ما ثبت ان كل جسم ليس هو الصو والصو وان الصو بداهتها محتاجة
 الى الوجود فثبت ان الصو اجسدية لا يتجر عن الوجود فلا حاجة الى هذا الفصل اللازم الا
 ان يقال اراد هذا الفصل لبيان النظر بقوله **لكن** لان البعد الواصل بين الطرفين
 من غير كسبية امتداد هما مدار كل حد لانه ما فرض فيما قبل الان يخرج خطان متقيمان

في كل من جنس واحد في نوع واحد لا يجوز ان
 يكون له في جنس واحد في نوع واحد لا يجوز ان
 يكون له في جنس واحد في نوع واحد لا يجوز ان

انما يتم ان لو ثبت ان الصو كجسمه طبيعة نوعه واضع ولم يثبت بعد وما ذكر الشارع فيما قد
 جعل قدره فاحاله من غير ان يتصل بها شيء من خارج او يتصل فيها شيء من هذا النوع غير
 مطابق لكلام المعترض لانه اطلق الاتصال والانفصال ولم يقيد بما قيد بهما به الشارع
 وانما ان تبدل الاشكال في الجسم علم انه كماله ووجود المقدار ونوعا يميزه للجسمية بان
 قالوا الجواهر كالجسم لشيء مثلا يتوارد عليه مقادير مختلفة عند اختلاف اشكاله
 من الكون والاندان مع بقا جسمية تعين اذ لم يطرأ عليها انفصال فثبت ان في
 الاجسام ورواء الجسمية بتبدل مع بقاها بعينها والباقي غير الدال على اذ عرفت ذلك
 فنقول لو كان تبدل الاشكال في الجسم اتصال وانفصال لم يصح عند الامم المذكور لانه
 مبنى على بقا الجسمية عند تبدل الاشكال ولم يكن الاشكال الا بالاتصال والانفصال لم
 يكن الجسمية فثبت ان لا يتبدل الاشكال والمراد بالوضع هنا انما قال منها لان الوضع يطلق
 على ما في آخرة وهي الجسمية لخاصة شئ بسبب نسبة افراده بعضها الى بعضها والى الامور
 الخارجية عنه عنه فاما ان يتغير هو الموضع الاول ان يتغير الانقسام في جهة
 بتغير فقط يخرج السطح فكذا الانقسام في جهتين يخرج الجسم ما نكره لا المعادلة بينهما فثبت
 معينه نحو ذلك القيد وتوسط بين الخطين تحت مثلا في كل واحد متصلين بالام
 ولا بد من هذا القيد الا ان لزوم الانقسام في جهة الوض لانه يمكن الاعلى التلافي والحجب
 على هذا الوجه جعل فيه لاراحة التوسط على هذا الوجه مما طرأ على سطحين متاخرين في وسط
 الخط المنفصل بين الخطين الوض للدين مما طرأ على السطحين لان وجود الخط الوض وتعد
 افراده مما لا شبه فيه اطراف ونهايات المتبادر فان الجسم انتهى السطح في احدى جهتيه
 فلا شك ان يوجد منها شئ عند في جهتين هو السطح فاذا انتهى السطح في احدى الجهتين
 فقط فقد يوجد هناك بعد عند في جهة واحدة وهو الخط وادانته في امتداد
 يوجد هناك شئ لا يمتد في جهة فلا ينفصل اصلا وهو النقط والمراد بالنهاية هنا الاعلى

الانهاية في المقدار فلا يرد ان سطح الكثرة متناه مع انه لا خط فيه بالفعل اصلا لانها ممتدة
 النهاية في المقدار لا يمتد انقطاع فان خط الكثرة لا انقطاع له في جهة اصلا واما النظر الواقع
 لمتحالة تداخل الخطوط فليس شئ هذا النظر وادرك ذلك لا يمتنع التداخل في المتبادر حيث
 هو مقادير في المقدار له اصلا لا يمتنع فيه التداخل بوجه من الوجوه وماله مقدار في جهة واحدة
 فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهة فقط وماله مقدار في جهتين امتنع التداخل فيه من تلك
 الجهتين دون الجهة الثالثة وماله مقدار في جميع الجهات امتنع التداخل فيه بالكلية فماله
 يكن للخط مقدار في جهة الوض لم يمتنع ان سداصل الخطان والآخر في تلك الجهة واما قوله هذا
 الفطر معناه بان مجموع الخطين المتماثلين في شئ لا في موان ان الخطوط اذا انضم بعضها
 الى بعضها في جهة الطول مجموع خطين مما اعظم من الآخر كل كلام في الانضمام جهة الوض واذ انضم
 احد الى الآخر في الوض مقداران ولم يرد مقدار مجموعهما على مقدار الآخر فلا يرد ما توهم الشارع
 اصلا الاول التنبية على انية الزمان فيه شاة وجود بدهي وما ذكر في صون التمسك
 تنبيه على ذلك قد ذكر في بيان بدايته وجود ان العاقل فطرية مجزوء بوجود حتى فسيح الى
 ساعات ايام واسابيع وشهور وسنين وفيه ان المجزوء به هو ان لنا امر متناهما
 اليها وامانة وهي اوموجود فليس مجزوء به بدايته بل يتوقف على الاستدلال بعينه
 ان نذكر بالضرورة ان بينهما امر موجودا يشير الى ان المراد بالامكان بينهما المتناهما
 الوجوب والافتقار ليردانه او على غير موجود في الخارج وغير منفرد بل المراد انه امر متناهما
 مع وطع المسافتين كل الكلام في وجود والشارح ادعى العزوف فيه وانف تعلم ان عوى العزوف
 في محل النزاع غير مسبوقة والظاهر انه امر وهمي يحصل في الوهم من تراخ احواله كما ذكر المتكلمون
 واعلم ان الحكماء قالوا ان الحركة لها معنيان احدهما الحركة بمعنى التوسط وهو امر موجود في الخارج
 غير منقسم من اول المسافة الى آخرها يختلف نسبتها الى حدود المسافة وثانيها الحركة
 بمعنى القطع وهو امر متناهما غير موجود في الخارج يحصل في الخيال من كمال الحركة نحو التوسط في علم

الى ان

استمراد الزمان الموجود وهو ما كان مقدار الحركة مع الوسط وهو غير متغير كما ان
 محله كونه الحركة مع الوسط غير متغير الزمان الذي هو مقدار الحركة مع القطع
 وغير موجود فزود ان مقدار غير الموجود لا يكون موجودا بل هو امر حاصل في احتمال كميلان
 الزمان الغير المتغير الذي سمي الآن السيل والشارع كذا قد ادعى الفرض في وجود ذلك الامر ولو لم يكن
 اذ ليس شيء منها كذا في جميع قطع المسافين واما الحركة البطيئة فلان الحركة البطيئة الموافقة في الافد
 والتزل لا يسقط المسافة الطويلة لتقصها عنها واما الحركة السريعة فان الموافقة للحركة البطيئة
 في الافد والتزل لا يسقط المسافة القصيرة لزيادة عليها فلما لم يكن ذلك الامر واسعا تقطع المسافة
 كونه مساويا لكانه قالت له ومنطبق عليه ويوان الابعاد التي تصير الاجسام والمعاد
 بالابتناء منها هو الامتداد الخطي ولا يلزم وجودها بالفعل في كل مكان والابتناء الممكنة
 الفوق في كل جسم غير متناهية والمعتبرة فيها هو الابعاد الثلاثة التي يتقاطع على الزوايا المقوم
 المسماة بالطول والعرض والعمق لانها في فرضها خاصة لجسم بمقارنتها في الطول وان امكن
 فيه فرض الابعاد الثلاثة المتقاطعة في الزوايا فواجب ان يكون متوجهة اثنان من هذه الجهات
 وبما الفوق وال التحت اعلم انهما جهات مطلقة ومطلقة لجهات اما لجهات المطلقة المنتهية
 الانسان او منتهية كرات المستقيمة على اختلاف القولين والحق والخط الذي ان منها حقيقتان
 لا يتبدلان اصلا لان الفوق منها من منتهية الانسان الذي هو كمال الانسان بالطبع اي الطرف
 الذي داخل الانسان وطبعه كآثاره اليه والحق من منتهية الانسان الذي يلي قديمه بالطبع اي
 الطرف الذي داخل الانسان وطبعه كان قديمه الفوق والسفل بهذا المعنى لا يتصور فيها
 تبدل اصلا وبهذا تبين ما ذكره الامام من انها ايضا متبدلان بالعرض فانه اذا وقعت
 شخصان على طرف قطر واحد في الارض فجانبا الذي يلي كمال احد يميل قدمه الآفوق والآخر
 سلا احدى تحت بكمياس الى الالف ووجهه نذرا عن الفوق على ما ذكرنا ما يلي راس الانسان
 طبعيا داخل الانسان وطبعه كان راسه الى ذلك الجانب الحق ما يلي عظم الانسان طبعيا

50
 اذا حل وطبعه كان قدمه اليه وتسل ان الجانب الذي يلي رأسه احد طبعيا لا يلي قدمه
 بالطبع الا كان قدم احد الشخصين لو فرضنا حيث راس الشخص الاخر كانت على النسبة
 الطبيعية وليس كذلك والاربعة الباقية منها اعني الشمال واليمين والقدام والخلف
 اليمين ومنتهية الانسان الذي اليه يمين الانسان واشغال الذي اليه يمين الانسان والشمال
 الذي اليه يسار الانسان والقدام ما اليه ووجهه وخلف ما اليه ظمى والموجه الى المشرق مثلا
 يكون المشرق قدماه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل
 بجبه وصار قدماه خلفه وبالكف يمينه شماله وبالكف مطلق لجهات فينا واول الامر
 المتابعة بكل جسم لجهات اليمين التي هي اقسام مطلقا لجهات تبدل واما الفوق وال التحت فانها
 عبارة زمان في الانسان مثلا على طرف امتداد الطول حال كونه على الوضع الطبيعي والوقوف
 طرف امتداد الطول الذي يلي رأسه حال كونه على الوضع الطبيعي والوقوف طرف امتداد
 والحوال الذي يلي قدمه حال كونه على الوضع الطبيعي واذا انعكس امتداد الطول
 الذي يلي رأسه تحت وطرف امتداد الطول الذي يلي قدمه فوق لان الفوق وال التحت
 بهذا المعنى عبارة عن طرف امتداد الطول للانسان باعتبار امر غير لازم وهو كون الانسان
 على الوضع الطبيعي فاذا تغير ذلك الامر تغير الفوقية والتحتية هو اما الاربعة الباقية منه فلان
 اليمين الانسان مثلا طرف امتداد الفرض الذي يلي اقوس جانبه والشمال طرف امتداد
 الفرض الذي يلي اصغف جانبه والقدام طرف امتداد الحق الذي يلي بين البطن والخلق طرف
 امتداد الذي يلي الظهر ولو فرضنا ان الوجه واليمين خلفا في الموضع الذي هو ان الظهر
 وخلف الرأس تبدلت بهذا الاربع الا ان هذا فرض عر واقع اذا عرفت هذا فنقول بين
 الشارع او لا مطلقا لجهات ثم ذكر الانسان من هذه الجهات اعني الفوق وال التحت حقيقتان
 لا يتبدلان وبتن عدم هذا الفوق وال التحت الثنتين بهما من الجهات المطلقة هذا خلط في كلام
 فليست كل فان كلامهما عند التحقيق محمدا فوقا وتحتا لان جهة الفوق هي محدث

الشمال اكبر ضد اليمين وبالفتح
 عند الجنوب كذا في الفلك
 في باب الفلك
 مرة واحدة

الملك الاعلى الذي له بنية الاشياء من جانب جهة وكبيرة جميع الاجسام وبذلك تحت من كل
الذي بنية البنية الانسان من جهة اخرى وليس اليمن واليسار الا لحدود من ولا يخرج عنها
باعتبار كونها متماثلة لا في اجانبين او اضعفها وكذا القدم والخلف ليس لحدود
باعتبار كونها ظهر اليه ووجه اليه اذ الانسان الى المودوم ان لا يقال الانسان احسنه
امتداد من هو فلابد ان يكون مشتركا في موجود الانا فنقول هي وان كانت امر ومحميا
كل الفعل حكم بالقرينة ان مشتركا لا بد وان يكون موجودا في الخارج ولا كذا في مذكور
المكان في ان لا ان الانسان احسنه الى المودوم مستحيلة فان لخطوط والسطوح منفصلة
عندهم في انفسهم لا مفصل فيها اصلا مع جوار الاشياء الى النقطة المتوسطة في وسط
الخط والخط المتوهم في وسط السطح فان المتحرك انما يتحرك الى شئ يحصل فيه اخر منوع
فان المتحرك الى جهة انما يتحرك للوصول اليها والمحرك عنه لا للوصول منها والاولى ان يقال فان المتحرك
انما يتحرك الى شئ يحصل فيه كما اذا تحرك الى المكان والمحرك منه والوصول اليه كما اذا تحرك الى جهة
وكذا توجه المتحرك بل كحركة المستقيمة اشياء بزيادة بل كحركة المستقيمة الى دفع ما يقال
لا ان نوصف المتحرك الى المودوم تحلل فان الجسم يتحرك في الكيف من البياض الوجود الى السود
المودوم فقد جاز ان يكون المودوم مقصدا او متوجها للتحرك وتوجيه الدفع ان يقال الكلام
الحركة المستقيمة التي بين الحركة الابدية وما ذكرته من قبل الحركة في الكيف فلما يرد نقضا والحق
ان المتحرك في الكيف يتحرك لا للحصول او المهرت منه بل للحصول بهذه الحركة ولا بد ان يكون
معدوما حال الحركة لئلا يلزم تحصيل حاصل بخلاف المتحركة الاين فانه انما يتحرك الى شئ يحصل
او عند الزوال الفعلي حاكمه بامتناع الحركة الى المودوم للحصول فيه او عند وفيه
تحت فان المتحرك بل كحركة المستقيمة في الهواء مثلا فيقصد المكان الذي يحصل فيه عند انتهاء
حركته مع انه ليس بوجود حال الحركة عند وقوعه ان المكان هو السطح الباطن لانه انما يحصل في
عند انتهاء الحركة لا يقال المدي ان يقصد الحركة تحت ان يكون موجودا في الجهة لانا فنقول هذا

الحركة مستقيمة بين الحركة في الكيف والحركة الابدية فيقع التقيد بقوله بل كحركة المستقيمة فاما
الحركة في هذه الحالة كما يقال حصرتم لجوار ان يكون تلك الحركة في المقصد اليه لانه
لانا فنقول سدا بنا في جهة جهة لانا ما عنه واليه الحركة تعلق فرض الحركة في جهة كانت جهة
مسافة ولا جهة هفت واما ان يكون في ملء متشابهة كما ان اراد يكون تعيين وضع
لجهة في ملء متشابهة ان يكون جهة في الملء المتشابهة فمذمومة مستدركة لان جزي
الجسم لا امتناع للجسم الذي لا يتحرك وما في حكمه وقد بين كون الجسم قابلا للانقسام في جميع الاماكن
وان اراد ان يكون تعيين وضع الجهة فلا متشابهة ان يكون جهة نهائية وضعية في داخل شئ
الملء المتشابهة فلا يتم لانه عدم اختلاف جهتين بالطبع فانه يمكن ان يوضع الملء المتشابه
سطح ونقطة ومما يختلف بالطبع فالاولى ان يراد الموضع الثاني وهي الجهة بان النهاية
الموضوعة داخل الملء المتشابهة امور ووجهية غير موهومة في الخارج واجبه موجود فلا
يكون النهاية الموضوعة فيه جهة واعلم ان المراد يكون تعيين وضع الجهة في الخلاء او الملء
ان يكون الخلاء هو الملء معينا لوضعه فلا يرد ان جهة السفلى اعني النقطة المركون تعيين
وضعه في داخل الملء المتساوية الذي هو الارض والاشكال ان الارض لا داخل في تعيين جهة
السفلى واعلم المعين لم هو الجسم المحيط للشكل الذي هو غاية البعد عنه وغاية البعد
لا يتحدد اما البعد الداخل فمبني عن قرب اما البعد الخارج عنه فلان كل ما يرضى
انه بعد لم يكن ابعد او يمكن ان يرضى ما هو الابعد من ذلك الابعد فينبغي ان يكون
جسم لم يرد بان نهائيا وبعدها عن طولها وان يكونا عن الطول كبعدها
عن الخطوط والزوايا بضرورة ان يكونا عن الخطوط والزوايا اكثر وهو بعدا عن
السطوح وكذا بعد عن الزوايا اكثر من بعدا عن الخطوط في جميع المضلعات بل اراد
ان يكونا عن احد السطوح كبعدها عن السطح الباقية وبعدها عن احد الخطوط كبعدها
عن باقيها وبعدها عن احد الزوايا كبعدها عن باقيها فالنقطة الوسطية لا يكون
غاية البعد في القول غاية البعد في المحدود لان السطح كجانب جهة الغرب المحدود

عشرون

لاخره بالفعول لانا نقول لايجب معا بل في الغاية على وجه لا يمكن ان يتوهم
 ما هو ابلغ منه فوجب ان يكون احدهما غاية البعد عن الاخر والاولى ان يتوال
 ذاتها كانه اول شمول البعد الداخل والخارج سواء كان اعتدادا واصل بينهما غاية
 البعد الداخلة احدهما ليست غاية البعد عن الاخر هذا يدل على ان بعد واحد الا يكون
 غاية البعد بالنسبة لكل من الجسمين فلو اعتبر في جهة السفلى كونه غاية البعد بالنسبة لكل
 منهما يكون جهة الفوق غاية القرب من احدهما ليست غاية القرب من الاخر فلا وجه لقولنا
 مستو لا يتجدد بها الاجتهاد القرب باطل وايضا يلزم ان يكون القرب جهة واحدة
 ان اراد به ان يلزم ان لا يكون جهة واحدة شخصية فالملازمة مسلمة وبطلان اللازم ثم
 وكذا مقصد البعض الاجام باكثر السقيمة لا يتنافى بعد الشخص وان اراد ان يلزم ان لا
 يكون جهة واحدة نوعية فالملازمة ثم اذا يلزم مقام كل منهما جسمين مختلفين اختلافهما
 بالنوع والاختلاف النوعي للحل لا يستلزم الاختلاف النوعي للحال لاحتمال وقوعه في سمت
 وقد يقال يجوز ان لا يكون الامتداد الحقيقي من اوجه الامتداد والواصل بينهما ولا يتحقق امتداد
 في سمت غير امتداد الواصل بينهما واما الامتداد الموهوم فهو الاشياء محض تمتنع لقود
 الاشياء البه فلا يتصور منها بعد حقيقة بل انما يتصور فيه بعد موهوم وفي فلا موهوم
 يكون جهة حقيقة والكلام فيها اجسام بسيطة او مركبة الجسم البسيط يرسم بان
 بانه الجسم الذي يكون في المقتضى مساويا كلمة من الاسم واحد وعي هذا لا يكون في
 الجسم والفهم ما يشبهها ببساطة بحسب حقيقة لتركها من القوام الاربعة التي هي افعال
 مقدارية لها بل بحسب الجسم فلا يكون الفلك ببساطة حقيقة ولا سالان المحسوس منه
 ليس بفلك ويرسم اخرى بانه الجسم الذي لا يتوكل من اجزاء مختلفة الطباع فلهذا لا يكون
 الجسم ونظائره ببساطة بحسب حقيقة فلهذا الاعتبار راع من الاول وهو المراه
 جهتها اما الصغرى فلان الفلك في الجهات وهو الذي لا يتوكل انما يدل على بساطة
 الفلك مطلقا فلا يتبع التزيين وكل ما يكون كذلك فاجبة متحدة قبل ان اراد القليلة

بالنسبة الى كل منهما
 فلا يتحقق وبها جهة
 القرب ايضا ان غاية
 القرب صح

الزمانية ثم وكذلك ان اراد القليلة الذاتية بالنسبة الى ذات الطالب من حيث هو
 طالب فمسلم لكنه لا يستلزم المطلوب فانه محو رلين ان يكون المحدود قابلا للحركة
 المستقيمة فيكون مواده من حيث هي متقدما عليها في انها طالب جهة وان اخرى
 وليس هذا الحال اذ ما تقدم المحدود بالذات على طلب الجهة وقيل فالاولى ان يقال
 وكل ما يكون كذلك فاجبة متحدة له لانه قائل **اما** الكبري **اي** ان كل
 ما يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط آه فدي قال ما ذكر في البيان انما يدل على كذب قولنا
 بعض ما لا يقبل الحركة المستقيمة الذي هو الفلك موهوم كبري هذا الحوض من نقبض الكبري
 وهو قولنا موهوم ما لا يقبل الحركة المستقيمة مطلق مركب كذب الماخذ لا يستلزم كذب العلم
 فلما يلزم صدق الكبري الكلية ويمكن ان يدفع بان الكبري ليس قولنا كل ما لا يقبل الحركة المستقيمة
 فهو بسيط سواء كان فلكا او غيره بل قولنا كل فلك لا يقبل الحركة المستقيمة فهو بسيط واما
 ذكر في البيان بدل عما كذب نقضه **اي** كذا كذا مثل هذا السطح واجب الحصول آه يفهم منه
 ان المحدود لو لم يكن كبريا لا يتجدد اى جهة الفوق وهو خلاف ما مر به سابقا من
 المحدود لو لم يكن كبريا لا يتجدد جهة الفوق واما الجنب الثاني هو غاية البعد من البعد عن
 المحدود فلا يتجدد به **اي** ان قبول الحركة المستقيمة ان اذ يجوز ان يفرض لكل صوت
 مانعة عن قبول الحركة المستقيمة **اي** لا يمكن عود بطبيعة لا في كذا لانه وان جاز في
 زوال لكن لا يجوز ان يمتنع زوال الجسم من عود لا يمكن عود بطبيعة **اي** لشكل الطبيعة لا امتناع
 زواله فلا يلزم كون الفلك فلكا بالحركة المستقيمة وان سلمنا جواز زوال القاسم كذا لم لا
 يجوز ان يكون طبيعة ما يمنع زوال الكل القسري الا يرد ان الارض تفتتح بطبيعتها ان
 يكون كونه كذا في اوجها الامور الغريبة عن شكل الطبيعة وعند انعدام تلك الامور القسرية
 لا يمكن ان يعود بطبيعة **اي** لشكل الطبيعة لان طبيعتها تقتضي اليقظة المانعة عن
 العود الى شكل الطبيعة فان قلت كون اليقظة المستندة الى طبيعة الارض مانعة
 عن الكل الطبيعة يقتضي كون الطبيعة الواحدة مقتضية لشيء فلا يمنع من حصول كل

وهو خلاف ما مر في بيان ان
 المحدود لو لم يكن كبريا لا يتجدد
 جهة الفوق وهو خلاف ما مر به سابقا من

الشيء وهو بطلان الطبيعة لما اقتضت شكلا مخصوصا واقتضت كيفية حافظة للشكل
مطلقا فهذا الانقضاء لا يخالف الاول بل يؤكد ولو خلقت وطبعها لكن لما زال
العاصر الشكل ولم يزل الكسرة صارت الكيفية حافظة للشكل القوي وما نفع العرض
عن العوا إلى الشكل الطبيعي واللاخالي في ذلك بان قبول الحركة المستقيمة كالمعلم
قبول الشكل لها اذ يجوز ان يوفق الشكل صوتا متنوعا ما نفع عن قبول الحركة المستقيمة
لزم كون الفلك قابلا لآه هذا الدليل كما يروى معني على بساطة وما ذكر من الدليل
على بساطة الفلك كما يدل على بساطة الفلك المحذور فقط فيقتصر دليلهم عن هذا كما هو
في الافلاك قابلا للحركة المستقيمة وهو غير لازم من الدليل **و** ذوا وتبدلنا اما ان يكون
بالحركة المستقيمة او مستقيمة قيل لا يجوز ان يمنع الحركة ويكون زوال الاوضاع كحالة
لا بد لا تبدلها الحركة ما في خوفه **و** لعل يقتضيه الطبيعة بوسطها الحركة آه هذا القيد
لا يطالب بخله بل هو محال لان انقضاء الطبيعة الحركة بوسطها المثل لازم لا يتصور فيه موافقة
اصلا وكانه اراد يقتضيه الطبع بوسطها الحركة اقتضاء يستلزم وجود الحركة لو لم يكن
على عامة عن وجودها **ف** لا بد من ان يقع في زمان معين آه لان المشتاق التوقيت
تلك الحركة فيها مستقيمة وقطع بعضها لا بد قبل القطع كلها ضرورة وانما احييت الى
هذه المقدمة لانه جاز ان يقع حركة عديم المثل في تلك المسيلة في الآن ووقع حركة
ذو المثل الاول منها في الزمان لم يكن لهذا الزمان نسبة الى ذلك الآن لعدم
الجانبة كما لا نسبة بين الخط والنقطة فلم يتم الاستقلال لتوقعها على كون النسبة
بين ما وقع فيه حركة المخدم المثل وما وقع فيه حركة ذي المثل الاول لبعض المثل الثاني
بالقياس الى المثل الاول على تلك النسبة **و** كل مقدارين من نوع واحد لا بد ان
انما قال من واحد لان المقدارين اذا لم يكونا من نوع واحد لا يلزم ان يكون بينهما
نسبة مقدارية كالزمان والخط والعدد فان كلا منهما مخالف للنوع الاخر والكتابة
مقدارية بين اثنين منها بخلاف الخطين والزمانين والعدين حيث يوجد بينهما

نسبة مقدارية البتة **و** بحيث يكون نسبة ميلية آه مغل في الميل آه الاول وقد
يقال لم لا يجوز ان يمنع وجود ذي المثل الاول كنسبة زمان حركة عدم المثل الى زمان
حركة متواري المثل الاول وبجوابه انه على تقدير جواز عدم تماثل الجسم بمبدأ المثل
يكون المثل تحملا للضعف الى غير النهاية فيكون غاية الضعف هو عدم تماثل الجسم
على مبدأ المثل فيلزم وجود الميلين بالنسبة المذكورة **و** اذ لو انتقض شيء من المثل
اللازم من هذا الدليل هو ان المثل يؤثر في السرعة ازديادا وانقضا عما منع انه
لو زاد شيء من المثل انتقض شيء من السرعة وبالعكس وهو غير مطلوب والمطلوب هو ازدياد
سرعة حركة الجسم بقدر انتفاض المثل المعارف وانقضاها بقدر ازدياد المثل المعارف
غير لازم ولما تم التوزيع ناطق **و** ونظ لان قولكم آه قد يقال الشرطية القائلة
لو انتقض شيء من المثل ولم يزد السرعة في الواقع لم يكن كذلك القدر المنتقض باثيرة
المعاودة بدسمة لا ينطرق اليها شكل اصلا وكذا المستلزمها للشرطية الاخرى ان
قولنا فكما انتقض المثل بذلك القدر لم يزد الحركة سرعة في الواقع لان المنتقض في المرتبة
الثانية والثالثة مثل الاول في الحقيقة والفوق فاذا لم ياتر هو لا ياتر الباقي ايضا
بالفروق فهذا التفسير واقع غير موقوفه او قول الشرطية الاول بداء منها مسلم وان
اريد بها انه لا يكون المقدار المنتقض في المثل اول من تاتر في المعاودة ولكن كالمعلم
ثانية ثم تجوز ان يكون تاتر انتفاض القدر المذكور سابقا فلا يلزم من عدم تاتر
انتفاض القدر الاول من عدم تاتر في المرة الثانية والثالثة ثم ان اريد انه لا
يكون كذلك القدر تاترا اصلا فان عدم تاتر انتفاض القدر المذكور في المرة الاول
لا انتفاء شرط للمعلم عدم تاتر عند وجود الشرط اعني في المرة الثانية وما بعده **و**
فبقدر انتفاض المثل آه هذا التفرع غير موجه لان اللازم مما ذكر سابقا ان ازدياد
المثل وانتفاضه يؤثر في ازدياد سرعته وانتفاضه وانما انه يكون ازديادا والسرعة
بقدر انتفاض المثل وانتفاضه بقدر ازدياد فلم يلزم قوله والنسبة زمان عدم

عدم الميل عند المقدمة كبرى فتجنى العباس الاول حدثت لادله عليها وهي قولنا نسبة
 سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني نسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل
 اول **قوله** لانه اول ما حدث لها بيان الكبري وقوله نسبة الميل لسرعة ذي الميل لسرعة
 ذي الميل الثاني المطوى صفواه **توضيح** ذلك اعتبار في الاعداد فان الثمانية
 نسبتها الى الاربع وثلاثين عشريه واحدة وهو الضعفيه فالاربع وثلاث
 اثني عشر متساويان بخلاف الاربع وربع اثني عشر فان نسبتها الثمانية الى احدى
 ليست كنسبة الماخرفهما متفاوتان **قوله** لان ان الحركة واستدل عليه بعض الاقوال
 بانه لو اقتضت الحركة بنفس قدر بعينها الزمان كما جاز وقوع الحركة نصف ذلك الزمان
 مع انه واقعه الى نصف تلك الحركة واقعه نصف ذلك الزمان ولا شك ان نصف الحركة مع
 وقوع المخرم لا يوجب دفع اللازم لان المخرم قد يكون اخص من اللازم ودفع الاخص لا يوجب
 دفع اللازم **وليس** كما آه ان ارد بقوله مطلقا في الجملة ان بعض الصور يجب ان
 يحمل قوله سابتعا ودفع السند لا يوجب اندفاع المنع على سبيل الكمال فلا يكون موجبا لان
 دفع السند المساوي يوجب اندفاع المنع وان ارد على اي في جميع الصور سواء كان
 مساويا واخص فتقوله لكن لا يتم ان دفع هذا السند يوجب اندفاع المنع في جميع الصور فقد
 سلم ان دفع هذا السند يوجب ومنه بعد سلما خارجا عن قانون البحث وهذا
 الاخر انما يريد على تقدير ان لا يطابق المتن لان التقدير انما قد جعل فيه المحال اللازم
 لتساوي زمان عدم الميل وذي الميل الثاني فيرد عليه انه انما يلزم ان لو لم يقتض
 الحركة بنفس قدر من الزمان كما عرفت وان التقدير الاول المطابق لمتن الكتاب فقد
 جعل فيه المحال اللازم لتساوي مسافتين عدم الميل وذي الميل الثاني فلا وجه لهذا الاخر
 عليه في بحث لان هذا الاخر اخص به رد عليه ايضا بانه قد يقال لا يتم ان نسبة
 سرعة ذي الميل الاول الى سرعة ذي الميل الثاني الى الميل الاول لان التقدير يقتض
 معينات السرعة غير حتمية ويقع حركة الجسم المفسر على ذلك المقدار من السرعة عند عدم العائق

59

كما في عدم الميل ونقص السرعة عند وجود العائق بحسب كون سرعة ذي الميل الاول نقص
 كسر سرعة عدم الميل لوجود العائق الداخلي فلو فرض ان سرعة نصف سرعة عدم الميل فلو فرضنا
 ثالثا يكون نسبة ميل المعاق الى ذي الميل الاول نسبة زمان عدم الميل الى زمان ذي الميل الاول
 فيكون ميل ميل ذي الميل الثاني نصف ميل ذي الميل الاول لان نسبة الزمانين في هذا
 المثال النصفية كنسبة السرعتين ولما كان الميل الاول يفيض عن السرعة التي تقتضيها طبيعة
 القاسر نقصا يفيض الميل الثاني ربعا فيكون سرعة ذي الميل الثاني ابيض من سرعة مقدار
 الربع ويلزم تساوي المسافتين **ففيها** خبط ظاهر اما الخبط في السؤال فلما ذكرنا
 ان المحال انما يلزم من فرض حركة عدم الميل في الاول اما الخبط في الجواب فلانه لا يقطع مانع
 الكلمة ادعاء ان يقول العائق الداخلي لا يجب ان يكون شيئا هو الميل فلم لا يجوز ان يكون شيئا هو
 غير الميل من قبيل الطبيعة ولحق ان السؤال قس وبجوابه ليس كذلك لان المحال اللازم ان يكون
 الحركة مع العائق كسر لا يلزم لو لم يكن هناك عائق اصلا لا داخل ولا خارج **قوله** هو راد
 بالجسمين جسمين كما ان الجسمين يفيض ابيض على با اريدانه بغير هو ووجه جسمين
 بجسمين فيه خبط لان الجسمين مجموع لا تجرد اجزاهما الباقي وان اريداه مع الجسمين
 فهذا المختص به بل الجسمين ايضا جسمين كما تجوز ان المراد انه مع الجسمين ونسبتا بغير
 جسمين الفعل وهو المنع مختص به لان الجسمين في صورة الجسم ونسبتا يكون الجسمين
 بخلاف اجزاهما الباقي لكن على هذا لا يخ عن مصادره فتأمل **قوله** وهو ظاهر ولم لا يجوز ان يكون
 انتفاء العائق خارجي محالا ويكون وجود العائق خارجي لازما وان لم يعلم وجه لزومه
 ويكون منشأ الاشكاله هو فرض عائق خارجي فيكون هو محالا لا حركة عدم الميل او
 يكون المحال انتفاء العائق الداخلي وخارجي معا ويكون اهدى لاعلم اليقين لا واما
 ويكون منشأ الاشكاله فرض انتفاءهما فيكون انتفاءهما محالا لا انتفاء احدهما فقط
 الذي هو المدعى **فطبيعة** الفكر بالميل المستدبر يقتض الانحراف عن ذلك الوضع ولو

كان في طبيعة ميل متغير يقتضيه به التوجه الى كذا الوضع لزوم ان يكون الطبيعة الواحدة
مقتضية لآخرين متناقضين فيه بحيث لان الوضع المنفرد عنه بالميل المستدير يقتضيه
الميل المستقيم على تقدير وجوده في طبع الفلك لان المطلوب بالتغير هو جهة ليس في العالم
يكن ميلا مستقيما فاذن المحال انما لزوم من فرض كون الميل المستقيم التوجه الى الوضع
المنفرد عنه والامر ليس كذلك فلا يثبت المدعى وتقدر كلام القوم في هذا المقام هو ان
الميل المستقيم يقتضيه الى جهة والميل المستدير يقتضيه في جهة عن تلك الجهة وبها امران //

متناقضان فيلزم كون الطبيعة الواحدة مقتضية لآخرين متناقضين وانما عدل عن تقدير
العدم بما ذكر في اخر هذا الدرس من ان المطالب بالميل المستقيم الذي يقتضيه طبيعة
الفلك لا يكون موضوعا لان طلب الموضوع مشروط بالخروج عن الموضوع المقتضيه بوجوده لكن
الفلك لكونه محذورا بجهات لا موضع له فتعين ان يكون هو الوضع بهذا كلامه ولا يخفى
عليك انه كما ان المطالب بالميل المستقيم الذي في طبيعة الفلك لا يجوز ان يكون الوضع والامر ان
الميل المستقيم مثلا مقتضيا فالاستدلال به على ان بالميل المستقيم الميل المستقيم الذي في
طبيعة الفلك الوضع غير متغير وما ذكر من ان المطالب بالميل المستقيم الذي في طبيعة الفلك لا يكون
الموضوع دليل مستقل على انتفاء الميل المستقيم في الفلك اشارة الى الاشارة بردها
تقدير القوم والشارح ايضا ان اجتماع المبين لا يقتضيه توجهها وصرافا بالنسبة الى
واحد كما اذا تحرك ما مستقامه فيما بين وطبيعة وعلى الاستدلال مطع ولا عليهم الاكتفاء
في الاستدلال على امتناع اقتضاء الطبيعة الواحدة للمبيلين بكسر امة اقتضاء البسيط
امر من ثملعين من غير فرض للضيق والتوجه لبليلهم هذا البر ولا يراى لان الثابت
عندهم هو الطبيعة الواحدة من جهة واحدة لا يقتضيه امرين مختلفين واما اقتضاءهما
للمختلفين بحيث شرطين متغاييرين فيجاء **بشرطين** الخروج عن احوال الطبيعة المحسوس
ان يقال انها لا تقتضيه توجهها وصرافا في حال واحدة فلا يرد عليه ما ذكر لان اقتضاء

المختلفات

الطبيعة الغضبية الامر من المتناقضين في حالين لانا نقول الدعوى ان ما في طباعة
ميل طبيعي مستدير لا يقتضيه مثلا مستقيما كما يصحح باعتبار انهم الكون هو حصول الصور
في تلك بعد ان لم يكن حاصلة فيها كالكون والغير وحدث صون وزوال صور من
عند تبدل الصور النوعية على الهيئة الواحدة وسبب ان اثباتها في النقص باما تبدل الصور
مجبوبة المتخالفات بالحيولات على الهيئة الواحدة بالفصل والوصل فلا يسمي كونها وفساد البقاء
النوع مع تبدل افراد قطرها لا يبدل بتغير الصور بحسب الشارح بالنوعية فلما انما
يذكر التقييد لشمس انه اما الدعوى الاولى فلان الفلك محدود بجهات **ان** اراد ان كل
فلك من الافلاك فهو محدود بجهات ثم لان محدود بجهات هو المحيط الكمال لا دخل للحاظ في الحدود
كما سلفت الفصل الاول وان اراد ان فلكا ما من الافلاك محدود فمسل ولكن يكون النتيجة هي
خبرية كالصغرى وهي ان بعض الفلك لا يقبل الكون والنفسا والمط هو الكلية فلا يتم التفرغ
فلك واحد من صورته الكائنة والفاصلة حيز طبيعي في كل من الصورين اذا كانا في ما
وصارت جساما خصوصاً حيز طبيعي **ودرس** ويمكن ان يستدل على هذا بان الطبيعة الواحدة
اذا اقتضت جبراً انما يقتضيه جميع ما يلزم من اللواحق في الموجود في النسخ بذكر الفهم في
قوله جميع ما يلزمه والمطامنة ارجاء الى احوال فكون المعنى ان الطبيعة اذا اقتضت جبراً
اقتضت جميع لوازم ذلك احوال ضرورية المقتضية للمقتضى لتلك الشئ فاذا اقتضت
طبيعة اخرى ذلك احوال بعينه فان شاركها في اقتضاء تلك اللوازم كانت مع لوازم
لوازم الثانية فلا يخالف بينهما بحسب الطبيعة ههنا لو كانتا متغايرتين لمختلفة كان
الاولى لا تخالف لزمها ليس للثانية واما قوله **كثيرا** فالحال الثانية في الحقيقة وان لم
يشتركها في اقتضاء تلك اللوازم والثانية غير مقتضية لتلك احوال بعينه وقد جعل
الضمير راجعاً الى الطبيعة باعتبار المذكور فيكون حاصل المعنى ان الطبيعة اذا اقتضت
حيزاً مقتضيه جميع لوازم الطبيعة اي يكون جميع لوازم الطبيعة وفلكا في الاقتضاء

بشيء يظهر انه لا يلزم من كون الطبيعة مقتضية لشئ مدخله جميع اللوازم مقتضى ذلك الشئ
في ذلك الاقتضاء لان الميل المقتضى للحركة المحركة بها الى الطرفين موجود حال
الوصول اخر من قبله بانه لم لا يجوز ان يكون الميل في بنية الحركة مقتضى للوصول فلا يجب
حال الوصول اذ الميل الموصل حال الوصول لزوم وجود الوصول بدون الميل
الموصل مطلقا ابر حال الوصول او قبله اذ لا يلزم من عدم وجود حال الوصول عدم
وجود قبله ومسألة ان ارادته لزوم وجود الوصول بدون الميل الموصل حال الوصول
لكن لان الشئ لا يجوز ان يكون عليه مقتضى للوصول ولا يجب حصوله عند الوصول
فخط في ذلك الزمان ان بعضا منه لا يكون كجسم متحرك واصلا الى جهة في محصلة
ابن الوصول لو كان زمانيا كان زمانه منقسما الى اقسام لان كل زمان منقسم فلا
اقل من ان يكون له جزءان فما ان يجعل الوصول الى جهة في الجزء الاول من الزمان
او لا فعلى الاول يلزم ان لا يكون الجزء الثاني من زمان الوصف لان الوصول قد حصل
في الجزء الاول وعلى الثاني يلزم ان لا يكون الجزء الاول من زمان الوصول لان الوصول
يحصل فيه وورد عليه انه ان اراد بالوصول التام اخرنا بان الوصول غير حاصل في الجزء الاول
قوله يلزم ان لا يكون الجزء الاول من زمان الوصول ثم وانما يلزم ذلك لو لم يكن بعض
الوصول واصلا فيه وان اراد الوصول بالناقص والاعم اخرنا ان الوصول حاصل
في الجزء الاول فعلى ما يلزم ان لا يكون الجزء الثاني من زمان الوصول ثم وانما يلزم الوصول
الجزء الاول بينهما فالاولى في الاستدلال على انه الوصول ان يقال قد المسافة يجب ان
لا يكون منقسما في امتداد الحركتين والاما ان كان حقيقته واذ لم يكن منقسما كان
الوصول اليه انما اذ لو كان زمانيا كان كذا منقسما في امتداد المسافة متعلق
الوصول به شيئا فبينا ان في تمثيل هذا البيان بين كون زوال الوصول انما انما بان تيار
لو كان زوال الوصول زمانيا كان زوال الوصول زمانا منقسما في طرف من ذلك

الزمان لا يكون الجسم متحرك به زوال الوصول وقد فرضنا ذلك مفق وبود عليه الايراد المذكور ايضا
فتأمل والالتم معاقب الاثنين المستلزم لتكبير الزمان من الان ان المعبرة المحركة قبله في بيان
التميز ان تعاقب الاثنين تكبير الزمان من الان ان المعبرة المتحركة ان الان بالنسبة الى الزمان
كما لنقطه بالنسبة الى الخط كما ان النقطة قد شترت بين جزء الخط بنائه لاحدهما وزمانه
للاخر كذلك الان قد شترت بين الماضي من الزمان والمستقبل منه لعمامة الماضي وبذاته للمستقبل
واحد ود الشترت بين المتعاقبين عارضة لتلك المتعاقبات بولاء اخرائه منه كما تقرر في موضعه فوجب
ان يكون الان عارضا للزمان ومحملا من الزمان لا يجوز ان يكون منقسما والالتم انقسام الان
خروا انقسام الحال بانقسام المحل فثبت في الزمان جزء غير منقسم هو محله الان ولو تعاقب
الان ان لم ان يكون لكل منهما محل غير منقسم فتركب الزمان من الاجزاء الغير المنجزية ولما كان
تلك الاجزاء غير منقسمة كالان سماعه الشارح بالان ان يقول فيه بحث لانا لان ان تحل
الان من الزمان لا يجوز ان يكون منقسما قوله والالتم انقسام الان خروا انقسام الحال
بانقسام فان حال قد يكون سارا بانه اجزاء المحل ومنقسما بانقسامه وقد يكون حاله
المجموع من حيث هو مجموع من غير ان يكون سارا في اجزاء المحل وحلول الان في الزمان
والنقطة في الخط من العمل انما فلا يثبت وجود الجزء الغير المنقسم الزمان وتختلف ان
الوصول حال في الامر المنقسم قد تحل فيه من حيث هو ذاته المنقسم فينقسم بانقسام المحل وقد
يحل فيه من حيث هو ذاته بالمنقسم بل من حيثية اخرى لا يكون ذاته منقسما باعتبار تلك
الحيثية فلا ينقسم تلك العوض بانقسام محله ولا يكون سارا فيه كالنقطة حاله من حيث
منقسمة ومنقطعة فان الخط من حيث اسأوه وانقطاعه ليس بمقتضى فلا يلزم انقسام
النقطة حاله فيه من حيثية بحيثية وكيف ولو ازم كون محل الان جزء من الزمان غير
منقسم لزم وجود الجزء الغير المنقسم في الحركة والى انه لا منطابقة فوجود جزء غير منقسم
في آن واحد منها يعلم وهو في الباقين فيعلم الجزء الذي لا يتجزأ لكون المسافة جوهر

وقد ثبت بطلانه ونحو في بيان التزام تعاقب الزمان من الالامات ان يقال لو
 تعاقب الالامات بحصل منها عند في الحال غير مجمعة الاجزاء في الوجود والابدية ان لم يكن
 امتداد طول واجتماع اجزاء كان الالامات غير منطبقين غير متفاضلين وهو خلاف الواقع
 ومع ذلك سئل اجتماع الميلين المتعاقبين لاجتماع آنيها وليس هذا الامر للممتد طرفا لا
 كون الطرف عند اثنين ان يكون زمانا فيلزم تألف الزمان من الاجزاء التي لا يتجزأ لا تقار
 يجوز ان يكون احد الالامتين المتعاقبين طرفا للزمان الماضي والاخر مستقبل فلا يلزم انقسام الطرف
 لانا نقول اذ لو كان الالامان المتعاقبان احدهما طرفا للماضي والاخر للمستقبل فاما ان يكون
 مجموع الاسرار المتعاقبين الذي هو امر متد زمانا فيلزم التألف المذكور ولا فيلزم تخلص
 فاصل متدين الزمانين فيقطع الزمان وقد ثبت كنهانته في قسم فبالف كل واحد
 لا يتجزأ ليلزم كون الباقين كذلك ان لو كان الزمان من اجزاء غير منقسم كان الواقع فيه
 وايضا كنهانته من اجزاء غير منقسمه لانه كان الحركة واقعة في الزمان كذلك اجزاء الحركة واقعة في
 اجزاء الزمان ثم الحركة الواقعة في جزء الغير المنقسم من الزمان لو كان منقسم فاما قل
 من ان يكون له جزءان لا يتصور اجتماعهما لكونها غير جازية فيصير امر متد غير مجمعة الاجزاء
 فلا يتصور وقوعه في الامتداد له اصلا وكذا الحركة ولو كانت مركبة من الاجزاء الغير
 المنقسم كانت اجزاء المسافة ايضا غير منقسمة لان اجزاء الحركة واقعة في اجزاء المسافة
 كما ان الحركة واقعة في المسافة كما ان الحركة واقعة في المسافة في جزء المسافة الواقعة فيه
 اجزاء الغير المنقسمة من الحركة لو كانت منقسما فلا اقل من ان يكون جزءا من الحركة الواقعة في
 جزء متعاقب للحركة الواقعة في الجزء الاخر بالضرورة فيلزم انقسام جزء الحركة الذي هو زمان
 غير منقسم وفيه على ما ذكرنا من سائر الصور فظهر ان الحركة الحافظة للزمان ليست
 حركة منقسمة لانها لا دليل المذكور ان لا يتم بديل على ان الحركة الحافظة للزمان ليست حركة
 منقسمة بل هي واحدة ولها ان لا يجوز ان يكون الحركة لا كنهان من جسم احد كان يتجزأ كنهان جسمان

بالانقسامه احدان من المشرق الى المغرب فانها من المشرق الى المشرق في حينها كل منهما حال
 تركه الاخر فلا دلالة عليه لانا نقول حركة جسمين معاير حركة الجسم الاخر بالضرورة والزمان
 مقدار للحركة قائم على فلو كان الزمان مقدارا كجسمين كان الزمان القايما باحدهما معاير للجسم
 بالاخرى ضرورة ان الوضو الواحد لا يقو بمحلين فيقطع كل منهما بانقطاع الحركة القايمة هو
 فلا يكون واحدا متمما من الالامات الا بدو قد ثبت انه كذلك واما جعل الحال في الوصف
 والاضافة في حال الوصول اعتبارا للنسبة كذا وكل واحد من الطرفين ان كان الوصول وكونه
 غير واصل اي لا في حال الوصول وانما في محلين ما يكون في احد طرفيه لم يكن واصل والظ
 من سعة القبان ان حال الوصف ما يقع فيه الوصول فخر ان اوزان كما ذكرنا ان ربع الاضاف
 بمفعول اللام والضم في قوله احد طرفيه راجع الى حال الوصول ومحصوله الامتداد الى علانية
 الميل بانية الوصول بانه لو كان زمانيا لانقسم في كل الزمان فعند ما يكون الجسم
 احد طرفي الزمان لم يكن واصل فلا يكون ذلك الطرف من زمان الوصول وليس كلامه عرضا في
 انقسام الطرف الذي اليه الوصول والشارع وجه كلام المص على متواله وذكر بعض الشارح
 في جوابه في عبارة المصلح ان كان في كل واحد من الميلين اي لان كل واحد من الوصول والوصول
 الى خانه لو كان الوصول زمانيا لانقسم حال الوصول بنقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف
 بانقسام حال الوصول فعند وصول الجسم الى احد طرفيه لم يكن واصل ثم اعترض على نقضه ان اراد
 يكون الجسم عند وصوله في احد طرفيه غير واصل انه لا يكون واصل الى احد طرفيه فمما ارادته
 لا يكون واصل الى الحد ثانيا فمستسلم لكن لم قلنا انه ليس كذلك واجاب بانه متوجه لكنه غير خارج
 في المقصود فان كون الوصول الى الطرف انبأ اولى بهذا الكلام والمطامنة ان اضافته الى حال
 الوصول بانية على خلاف ما هو المفهوم من عبارة المص ولست ادل على انية الوصول بانه
 لو كان زمانيا لانقسم الوصول فينقسم الطرف الذي اليه الوصول فعند الوصول الى احد
 طرفي الالامات الوصول لم واصل او جعل الضم في قوله الى احد طرفيه راجعا اليه الوصول وازاد

يمكن

انقسام انقسام الوصول وانقسام الطرف في كل كلام المصنف في هذا الانقسام فلم ينطبق
على الشروع مع انه لا ينعى استدلالا الى ادعاء الاولوية واعلم ان الاستدلال ثابت الاصول
اعلم ان من يقدح على الشرح في الحكم كالمثل او اعلم ان بين كل حركتين مختلفتين زمان سكوت
المقوله الى المنتهى انما يقصد اليه ان واذ اخرج عنه بعد كونه واصلا اليه فلا حال يصرفه
مباينة في ان ايضا ولا يمتنع اتحاد الاثنين والاكالات الجسم المتحرك واصلا الى منتهى ومباينة له
فوجه تباينه بالذات والاتحاد ببيان بلا تخلل زمان بينهما كالمثل المقول بالي و ذلك
الزمان زمان سكوت اذ لا حركة متناه لا الى كذا ولا عكس وبطلان الشرح بان المفارقة
والمباينة هي حركة الرجوع فمنها كذا ان يقع فيه ابتداء الرجوع والمباينة وان
يصدق فيه على المتحرك انه مفارق مباين لذلك الجبر الذي هو المنتهى فان عنوان المباينة
طرف زمان المباينة ان ذلك الان هو بعينه ان الوصول بان يكون هذا مشتركا بين زمان
الحركتين فان طرف زمان الحركة يجوز ان يكون متناهي من جهة حركة اصلا وان عنوانه ان يصدق
على المتحرك في انه راجع مباين تخارافا من غير ان الوصول بين الاثنين زمانا لكنه ليس
زمان السكون بين زمان الحركة وهو بعض حركة الرجوع فان كل ان بعض زمان وقع
فيه حركة الرجوع يكون بينه وبين ان ابتداء الرجوع بعض حركة الرجوع ثم انه اقام
الحجة على المطا لان الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما يصدر عن الميل فوجب ان يكون موجودا حال
الوصول والميل من الامور التي يوجد في ان ليس من الامور التي لا يوجد الا في زمان كالحركة
واما المباينة فلا يحدث في الميل الثاني هو ان الوصول لا امتناع اجتماع الميولين المختلفين
في جسم واحد كما قد بين الاثنين زمان يكون المتحرك في عديم الميل لكون
ساكنا اذ عرفت فكل الذي قرناه فيقول المصنف **وهو** انه الشرح باعتبار الميولين لكنه جعل
ان الميل الثاني هو ان زمان الوصول يخالف لما ذهب اليه الشرح حسب الشرح ان الميل الثاني
متقدم على الثاني في رده على الاشكال بانه اذا كان ان الميل هو المباينة كما علم ان مباين

الزمان زمان
الزمان زمان
الزمان زمان

الانتم في الزمان زمان السكون بل زمان كركه لان المباينة وروا الى الوصول كالحصول
الا بالحركة فوجب ان يكون ما بين الميولين من الزمان زمان كركه فيضع اعتبار الميولين في
وانما احدث في ان لان الميل ليس لا يوجد في الزمان ظاهر الاستدلال لعدم اخصار
وجود الشيء في الزمان لا يستلزم اخصار حدوثه في الزمان كما ان يحدث ثان في الان
وان في الزمان لا بد لامتناع من دليل هكذا قبل في اخصار الكلام هو قوف على منه بعد مقدمه
وهو ان الحصول في الزمان على قسمين احدهما الحصول على التدرج وهو الحصول على الشيء الذي له
هوية اتصالية لا يمكن ان يحصل الا في الزمان كالحركة وما يتبعها فان تلك الهوية بمنع وجود
دفعه ولا يلزم من ذلك ان يكون حصول شيئا كثر في اجزاء ذلك الزمان لا اذ من حيث هو شيئا
ليست عليه من شيئا كثر بل هو شيء واحد متطابقا على زمان وثانيهما الحصول على
التدرج ومعنى الحصول في الزمان لا على التدرج هو ان يوجد في ذلك الزمان ان الا
ويكون فكل الشيء الذي حاصله في ان يكون له اتصال منطبق على الزمان اذ عرفت
ينفذ فيقول لا يوجد الا في الزمان هو الذي له هوية اتصالية منطبقه على الزمان كالحركة
ولا يتصور حدوثه في الان والالم يكن له هوية اتصالية منطبقه هف وما يوجد في الزمان
بمعنى انه لا يوجد في كل الزمان الا يكون حاصله في كل لا يتصور حدوثه في الزمان كالحركة
ان يكون له هوية اتصالية منطبقه على الزمان هف كما لم يكن الميل في قبل ماله هوية
اتصالية مع اخصار حدوثه في الان فخرجه والبل المتوقف للصواب هذا جواب بعض هذا
الفتق في البركات البغدادى واجاب عنه اوحد الزمان كركه المحقق السمرودى
بان الميل النازل في الهواء يتزوج به الهواء ثم دلكه عن النود وينتهي زمان سكوت
في الهواء قبل وصول الميل اليها لكثرة فلا يلزم سكوت الميل المتباعد اما جواب المص
فمنهم في حاله انتفاء **استدلال** فالحركة في التوسط حاصله الميل ان الملاقات
وان لم يكن حاصله في القطع اه كركه في التوسط هو الكيفية احاصلة المتحرك مادام

الزمان زمان
الزمان زمان
الزمان زمان

متوسط بين المبدأ والمنتهى وهو موجود في الخارج فان علم مجاونه ان المنتهى كجاء
 مخصوصه فيما بين المبدأ والمنتهى ليست بشئ لاني المبدأ ولا في المنتهى متمم من المسأله
 الى اخرها فان هذا الحال يحدث دفعه ويستمر زمانا وليس المراد بالتمرار في الزمان
 الناقص على الزمان بان يكون لنا موهبة اتصاليه فانها كانت امر بسيط لا يقبل القسمة
 اصلا بل المراد انه لا يوجد في زمان وجوده في كونه في حصة في ذلك الآن في حيز من
 المسافة لا يوجد قبل ذلك الآن ولا بعد في ذلك احد بل في آخر وبوطنة شتى اذ لم يسبق
 لنا وتقبل في اجيال ادم عند اعتقار قارب بل القسمة الى غيرهما به وهو كحركة افعى كحركة
 بمفعي القطع الى ان لها موهبة اتصاليه منطبقه على الزمان لا يتصور حصولها الا في الزمان
 فالنصف الوقت وزاكن المتباعد اعترض بان الدليل السابق على تقدير تمامه انما
 يدل على ان بين كثرتين مختلفتين مسكون زمانيا فيلزم في مسكون احدى زمان وهو
 يستلزم مسكون ارجل في هذه الملاحظات زمانا لان احبة اذا اسكن في احد الملاحظات
 من المسافة زمانا مسكن ارجل ايضا في ذلك الزمان وبصور المتباعد والنا السكون
 الزمان في احبة ما نفع لك الحركة الجبل وما ذكره المص من جواب لا يشفي العلة فلا نفع من حرج ايضا
 لو كان للحية مسكون اني يلزم تعالى الاماات يكون السكون مخفوقا ما الى الوصول واللا وصول
 واجواب عن الثاني ان يقال ان ان الكون للحية هو ان الوصول الى كونه الحركة قد انقطعت
 في ذلك ولم يحصل فيه الحركة الثانية فان عاد السائل وقال وان سلم ان ان الكون لم يكن
 مخفوقا بان الوصول واللا وصول لكن يلزم تعاقب ان الوصول واللا وصول فقلت ثم
 فان الوصول في زمان الحركة التي بها يحصل زوال الوصول وان الوصول خوف زمان تلك الحركة
 مع الا يلزم ثباتي الاثنين فان قلت هذا يناقض ما سبق من كون زوال الوصول اليها قلت
 لان الملاحظات فان المراد من انية انه حدوثه وما ذكر من انه موجود في زمان الحركة الثانية
 الا بوجوده في زوال الوصول ومثل هذا الزمان لا يتصور حدوثه الا في الآن كما عرفت واما

كله

الرجل فلا انه لا بعد دفعه ارجل او رد عليه بالان ارجل لا بعد وميل فيه فان الجبل الموصول
 الى صلافا من حيث انه ميل موصول اليه غير ارجل المراد له غير ذلك احد من حيث انه ميل فزول
 عنه فبعد الجبل فيه قلنا هذه المغاير انما هو كسب وضع الوصول واللا وصول وذلك لا يستلزم
 وجود السكون فيما بين انهما من الزمان والطريق بقية التي سلكها الخارج وهو طريقه الشيخ
 الرئيس انما هو باعتبار الميادين المغايرين ذاتا وهو يستلزم وجود السكون فيما بين انية
 ولما ثبت في ارجل ميلان مختلفان متغايرين ذاتا لم يلزم مسكون ارجل يحصل كلام الخارج
 في هذا المقام هو ان المص عجز في الدليل الوصول فزاله وجعل محل منهما انما مغاير الان لا يفر
 بينهما زمان مسكون لونه اشكال يلزم ارجل في الهواء عند ملاقاته الحية المرتبة وما ذكره
 من جواب لا يدفع لان الدليل على تقدير تمامه انما يدل على السكون الزمانى واما الشارع
 اعتبر الميادين انشفاً ليس هو السكون لم يجعل ان الميل الثاني ان زوال الوصول حيث لم يستدل بانية
 اللا وصول على انية الميل الثاني كما فعل المص لم يجعل ان الزمان الذي به ان الوصول وزواله
 زمان السكون بل انما جعل زمان السكون الذي بين ان الميادين لم يرد عليه الاشكال بل لم يكون
 ارجل عند صلافا لان احبة المرتبة وان حصل في الميادين لكن لا يلزم من الدليل السابق
 انية متغايرين لانه لا يتنافى بينهما اذ لم يجتمعا في محل واحد لان الميل الثاني عرض للحية وحله بحسب
 حقيقة توجب ارجل فلا يلزم من كون ذاتها واحدا اجتماع ميادين متغايرين في محل واحد فلم يلزم
 مسكون ارجل ايضا اذ تعدد ميل فيه حتى يلزم سكونه مع قطع النظر عن سكون احبة واذا
 قد تبين ان الفلك في طبيعة ميل متغير متحرك به على الاستدانة اراد انه قد تبين ان الفلك
 في طبيعة ميل متغير متحرك على الاستدانة ان تحرك بالذات لانه قد تبين ان الفلك في طبيعة ميل
 متغير متحرك بذلك اذ لم تبين في سبق الا ان الفلك في طبيعة ميل متغير فانه يتحرك على الاستدانة
 واما واما ان الحركة على الاستدانة بذلك الميل الذي هو في طبيعة وهو الكلام اشارة الى جواب
 ما يقال من ان المص قد بين في هذا الفصل ان حركة الفلك ليست بطبيعة ولا فترانية ولا

من ذلك كونه ارادته بجوار ان يكون عرضية فبهم ان يكون المهرور عنه بالطبع مطلوباً
بالطبع انه حاله في ان يقول لانه ان المطر بالطبع لا يكون مهروباً عنه بالطبع او لا يرى ان كل
صدم المسافة في الحركة المستقيمة للطلب لانه ثمرة بالطبع فحتاج الى اعتبار قيد زائد وهو
قولنا في ان واحد وهذا انما يلزم لغيره عبادات المتن هكذا كل لفظة يتحرك منها الجسيم كونه المستند
تحركه عنها بوجه انبها والهروب عن ان بالطبع لانه لا يكون موجهاً اليه ولا يمكن بهما ان
يتمحركا لكون الهروب عن الشيء بالطبع ضروري وقد يرد في هذا المقام اسئلة الاول ما ذكره
في الحركة الطبيعية يقتضي ان لا يكون حركة الفكر ارادته اتصالاً ثلثاً كل وضع لما كان عين التوجه
الى ذلك الوضع كان ذلك الوضع مراداً في حاله واحدة وانه حال واجيب على الجواب ان كون الشيء
الواحد مراداً من وجهين فقال مبداء الحركة اذا كان له شعور ج ارادته جار
ان تختلف اعراضه بخلاف ما اذا كان عديم الشعور الثاني ان يذكر كل وضع هو التوجه
الى ذلك الوضع بل يتحرك وصفاً ويتوجه الى ما يتحركه ضرورياً انعدام ذلك الوضع ويتحرك
امتناع اعان المعلوم فالاولى ان يقال ان طلب وضع معين بالطبع محال لا يتصور بخلاف
الارادة فان قيل قد ثبت ان الفكر في طبيعة ميل متدبر وان الفكر يتحرك على الارادة
وايما واما ان الحركة الحاصلة بسبب المحل الذي في طبع الفكر فلم تثبت لان المحل الذي في الارادة
الشارج على ان الحركة ليست عرضية بل على ان لا تستقر في ايضا اذ لو كان قسرية يلزم تعطيل
الطبيعة الفلكية وايما وهو محال فيكون حركة سبب المحل الذي في طبيعة فيكون الطبيعة فلو
وارد يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح لانه لا نقول لانه لو لم تعطل الطبيعة الفلكية
على تقدير كون حركة قسرية لان الطبيعة بسبب ما يقتضيه من الميل يقتضي صداماً معينا
من السوعة والبطون في الحركة الحاصلة بسبب الغير وانما يتوهم ورود في الجملة فهو بيان
انما ليست في ثقلنا بل لان المبداء الصادر عنه هو التحريك الارادي نفس
جرت هذا تصور المدعي تفصيله وليس بدليل ما ذكره بعد من قوله وذكر ان القوا

المتحرك يتوهم على انما لا غير منها هيته والاولى ان يذكر مكان لان ابي الحنفية اذا فعل
لا يتاثر تحريك الاجسام جواب عما يقال الذي ثبت في الدليل السابق كون القوا الحركة
للفكر غير جمانية ولا يلزم منه ان يكون نفساً اذ يجوز ان يكون عقلاً فلا يبعد قوله في
اذن نفس جرت واجاب بان الفعل لا يثبت تحريك الاجسام بالارادة كان تحريك الارادة
انما هو فيهم كون الفعل ناقصاً متكاملاً وقد تقرر عندهم ان الكمالات الممكنة كحصول
للعقول كلها حاصلة لها بالفعل وليس لها كمال منظر لا يقال لا يلزم من كون الفعل مباشر
للتحريك عرضاً عابداً غير فلا نقول يقع غير ان كان اولى بالنسبة اليه من عدمه كان
ذكر النفع كماله حاصل من التحريك الارادي فيلزم النقصان في ذاته واكتفى بالكمال
بالتحريك وهو باطل عندهم وان لم يكن اولى بالنسبة اليه من عدمه لم ينصود كونه متحركاً
من التحريك وباتى لانه الوض لاجله اقدم الفاعل على الفعل ومن المعلوم بالضرورة
ان ما يكون وجوده وعدمه بالنسبة الى الفاعل متساوياً ولا يكون باعاً للفاعل على
الاقسام على الفعل اذ المراد بالقوا جمانية الصورة النوعية كمال قبل القوا
جمانية اعم من الصورة النوعية كماله في الجسم فاذا الدليل انما يدل على ان القوا
المتحركة للفكر بسبب صورته النوعية كماله في ما به وليس هذا المطر ولا يدل على ان القوا
المتحركة ليست بالقوا جمانية سواء كانت صورته النوعية او غير ذلك والمطلوب لا يثبت
ويمكن ان يقال الاول الاول وان لم يكن مطلوباً لكنه مستلزم للمطلوب لانه قد ثبت ان الحركة
الفلكية ليست قسرية فاذا ثبت ان الحركة ليست من صورته النوعية ثبت ان ليست
ناشئة من القوا جمانية اصلاً لانه لو كانت في القوا جمانية او من خارج الفكر
لا يقبل التحريك بحسب خارج لا امتناع الحق والالتزام على الافلاك وان ارادته ثبت ان
القوا جمانية قابلة للتحريك في الجملة ايه سواء كان بحسب خارج او بحسب الوهم والوض
فليس كمن لانه قوله كل ما يقبل التحريك من القوا فان كثر منه يقوى على بعض ما يتوهم عليه

مطلب
التعلق بالقوة الى
على الصورة

الكل لان القابل للتجزئ بحسب الوهم والفرق لا يكون اجزاء موجودة بالفعل وما لا يكون موجودا
 بالفعل لا يقوى على شئ اصلا فلما تفاوت بين تأثير جزء القوت في جزء الجسم وبين تأثير
 كلهما في كل جسم كبره لعدم المعاودة يعني ان الجسم من حيث هو لا يقتضي تحريكه ولا متاعه
 بل ذلك انما يكون بقوة يحملها فان الجسم من حيث هو لا يقتضي الامكان بالنسبة الى جعله لا يمكنه
 على السوئية ولا يقتضي ولا متاعها لان الحركة يقتضي ترك بعض الامكنة والنزول الى بعض الانفا
 اختيار لبعضها مع تساوي نسبة الى الجميع وكلاهما تترجم بلا مرجع فان كبر الجسم وضوؤه اذا
 فرض حالتيه عن القوت كانا متساويين في التحريك ولم يكن زيانا فذكر الجسم في منع التحريك
 فلا يختلف جزء الجسم في قول الحركة ولو كان تأثير جزء القوت في جزء الجسم كذا تأثير كل القوت في كل الجسم
 مساواة في الكل لزوم الزيان على غير المتساوية جهة عدم تماثلها وانما يلزم ان لو كان
 حركة الكل أسرع من حركة الجزء وهو متوحد لان كل القوت وجزءه متساويان في الحقيقة فمتضاها
 لا يتفاوت باكره والبطول بحسب الكمية فقط بان يكون حركة الكل اصفى من حركة الجزء
 في القوت على معنى ان الحركة واحدة وحركة الكل جميعا كالحركة كالمشي بهمة الا وجه والسرعة بالان
 نقول قد ثبت ان حركة الكل تحت ان يكون بحسب امتدادها فيكون حركة الكل ازيد في الامتداد
 من حركة الجزء جهة عدم تماثلها لان الموضع امتدادها في مبداء معين ويتم المطا واما ان
 يكون بحسب السرعة والبطول بان يكون حركة الكل أسرع من حركة الجزء في القوة لان ذلك قد
 سلبت ان التفاوت بين كبرين بحسب السرعة والبطول بوجوب الزيان على غير المتساوية واما ان
 يكون حركة الجزء واحدة وحركة الكل حركة جميع الاجزاء من غير تفاوت في السرعة والامتداد
 هو بطا لانه سيزن مساواة جزء القوت لأكلا في التأثير لانه قد سبق من الكلام في الجسم البسيط
 الذي لا فرق متساوية في الحقيقة لا متفاوت فيهما وطبيعة الكل واذا كان تأثير كل القوت
 ففعل هذا الجسم كذا تأثير جزء القوت في السرعة والامتداد ولم يكن بين القوت وجزءه تفاوت
 في القوت والضعف لان جزء القوت اذا فرض كونه في كل الجسم كحركة كل القوت في كل الجسم

المسوق النظام في جهة
 عدم تماثلها لا يتاثر
 لانهم لزم الزيان على
 غير المتساوية

حتى يمنع من تأثير جزء القوت فيه هذا الاعراض بعد ما بين من انه لا تفاوت بين كل جسم في
 في قبول التحريك غير متوحد لكن يرد علينا اعتراض قوي وهو ان لا يلزم لزوم الزيان على غير المتساوية
 في الاطلاق بان يوجد كذا في غير المتساوية مع اختلاف في السرعة والبطول فيقتضي
 تصور تحريك انواعي والفعل في النصور ما هو مدرج بالخاصة هو النصور تحريك او تصور ما هو
 ليس مدرج بها وهو اما ان يكون تصور متوحد في متعلق بالحسوس هو النصور الوهمي او لا وهو
 النصور الفعلي ومنع ذلك السوف في عدم الحركة هذا عار ابي من يري وجوده وعند وجود
 ترجيح احد طرفي الفعل والترك ويدل على ما في قوله للسوق انه قد يحيل شوق بدون العدم فيقال
 الانسب ان العدم لا يغير السوق الا بالشد والضعف فان السوق قد يكون ضعيفا ثم
 يقوى فيصير قوا في لزم على هذا كمال الشوق فتأمل مسست على ابي من قد يقال
 لو توقف صدور الفعل الحسن على النصور الحسن لزم الدوران تصور من حيث انه يمنع من وقوع الحركة
 يتوقف على وجوده لان قبل صدور السواد المعين مثلا لا ينصور الاسود وافر في هذا الوقت
 على هذا الشرط والمفيد با مثال هذه القيود وان كانت متكررة غايته الكثرة لا يكون الاكثار
 واما تصور هذا السواد في تحت شخصية المانعة من فرض الكثرة ان فلا يحيل الابد وجوده فلو
 على مثل هذا النصور كان دورا وفي تساوي النسبة تجميع بلا مرجع واعتراض عليه بان
 ان الارادة الكلية نسبتها الى جميع الحركات بما على السواد لكن لا يلزم صدور بعض الحركات
 بما غير تجميع بلا مرجع لم لا يجوز ان يكون لتعدد العامل لذلك البعض الواقع واعلم حصول المية
 الثانية بان صدور الفعل الحسن متوقف على الارادة الحركية المتعلقة بحصول ذلك السواد
 للسوق الحسن الى ذلك الفعل المنبثق عن النصور الحسن لذلك الفعل او عن الصدق بان لا يلزم اوجه
 ملاحم ونوهم بعض العامر ان من هذه القاعدة منقولة بالحركة معان على مسافة كقوله اراد ان
 متعلقة بتلك الحركة ومن غير تصور ارادتها بخصوصياتها فظهر ان الحركة كانت كثرية الصادرة
 منها لا يحتاج الى تصور ارادات جزئية واجواب انا اشترنا ما سبق لان الحركة الموجودة في

به كذا بغير واحد من المبدء والمشا الى مسماها فيكون فيها تحيل المسافة
 باسمها اجالا واران متعلقة بحركة علم اذ ليس هناك حركات متقدرة بل حركاتية واحدة
 فلا يري ولا كذا على مشابها ما توهم اما الاختلاف حقيقيا فان قيل لاحاقه الى هذا
 التطويل في التفسير بل لا يكفي ان يقال كل ما تصور حركته كعلمه كرسيم في الصور المقدارية وكل
 ارتسم في الصور المقدارية المحل بالصور فلما ما ذكرتم دليل آخر على هذا المظاخر فذكر
 في الكتاب لا يلزم من صحة اثبات المظاخر قصيدة عدم الصحة اثباته بحجة طويلة فان قيل في
 ليس من دابر المناظر صادرة عن نفس الخلقية بولطه طر بان الانفعالات الغير
 المشابهة على من المجرى المراد من طر بان الانفعالات الغير المشابهة على نفس المصطفية
 النفس المجرى متصور ثانيا تصور كليا تنبعث عن كذا التصور كذا والشوق الى الارادة
 الكلية التي حصلت النفس المجرى ان يحصل تصور جري وشوق جري واران جريته فنفق
 هذه الامور من الفعل المنفصل لوجود كذا النفس على الاجاب فلا يرد ما يتوهم من ان
 كلام الانفعالات الغير المشابهة كونه موجودا في خارج جري فلا يمكن ان يصدر عن النفس
 المجرى لاقتضاها المستوي بان تصور كذا النفس المنطبعة ان يطرء على الانفعالات
 المجرى من النفس المجرى من نفس منطبعة اخرى وكذا كذا في غير هذا فاعلم واسأل الحق للهدى
 الى موضوع الطبيعة جوف الغر الاولي ان يقال داخل جوف الفكر الاخر بالينا اذ لم
 يعلم ان الفكر تحت فكر الغير لان لا يخرج عن الكيفيات الاربعة الفعلية اعني الحوان والبرون
 والانتقال اعني الرطوبة واليبوسة ارادة اخصار الغناصة في الاربعة وخصوصا
 ان كل عنصر لا يخرج عن احد الكيفيتين الفعليتين اعني الحوان والبرون واحدا من الانفعالات
 اعني الرطوبة واليبوسة والارد واجاب الكسبة بين تلك الكيفيات لا يرد على اربعة الاشياء
 الاجتماع بين الفعلين وكذا بين الانفعالات فيكون الفاعل اريد حار رطب وحار يابس
 وبارد رطب وبارد يابس لا انه شامخ في العبادات كما لا يخفى واعترض على هذا الدليل بان لا

شوق كذا
 كلمة فنفسد النفس المنطبعة
 بواسطة التصور كذا

ان كل عنصر لا يخرج عن احد الكيفيتين الفعليتين واحدا الكيفيتين واحدا من الانفعالات
 هذا لا يرد على عدم الوجود او يجوز ان يكون عنصر ثابت خاليا عنها لا بد في ذلك من دليل
 وقد جاز بان الكلام هنا على ان الذي هو اعسار احوال الاجسام علمت بالبحر والنفس عنها
 بالاستواء لا على النيات الفعلية وضبط الاختلالات الفعلية فان ذلك كما لا يخفى
 بهما وانما سميت الحوان والبرون فعليتين لظهورهما فانها مقدار كنهها لان فعلها في
 حوانها وانما تلك الكيفية وسميت الرطوبة واليبوسة انفعالات لظهور انفعالاتهما فانها
 حوان فكلها في انفعالات السريج والبطي وان الكيفيات الاربعة متساوية للفعل والانفعال في حصول
 المراح واما الرطب والهواء فدينا قش بان لا نام ان الهواء حار بل بارد بطبيعته
 واحر ان المشاهدة من اشعة الشمس لانها ايضا رطبة فان في حال الرطب باليابس حسا
 على السحب والهواء ليس كذلك فان في لطفه بالاجزاء الرارة لا تفعل حسا كما اعدا لجوارح الا
 الماء يسهل بهواء اذا سخن ويطفئ لم يكن الهواء حارا ما كسبه الماء كما كان الامر كذلك
 وهذا هو المراد من كونه حارا الا الحارة على الاطلاق فانه ليس ربا كذا الى ان روعن
 الثاني بان المراد من الرطوبة كيفية يقبل الجسم كيفية التشكل وقوله لسهولة يكون
 الهواء كذلك ذكر من حال الرطب باليابس حسا كما هو مفعول آخر فان في الرطوبة
 للهواء هذا المفعول بل الما فخطو والرطوبة المفيدة الى استسكان هذا المفعول لا الما الاول الذي
 يدعى بكونه للهواء في الحار واليابس هو النار فدينا قش انكم فسرتم اليبوسة بكيفية
 يقتضي غير قبول الاشكال وتركها والارسالة التشكل والترك فلا يكون يابسة وكما
 بان بما ذكر من كون النار سهلة التشكل والترك في النار التي عنها وهو مفعولة
 بالهواء وكذلك كانت سهلة القبول والترك في النار يكون النار البسيطة بخلاف
 ذلك والمشا بهذا يكذب هذا لا يدل على ان كل واحد منهما مهرب بطبيعته عن
 خبير الاخر واعترض عليه بان المشاهدة لا يدل على خرب الهواء عن جزء الماء

الماء عن خبز الارض ولين سلم دلالة في جميع كثره لا يدل على ان لا يستلزم بالغير فان المشا
 هو من ركل واحد من العناصر عن خبز غيرا وامانه بالغير او بالطبيعة فلا دلالة للمشاه
 عليه لم يدخل النفس النسيجه من بله ما بها من هات وهي النار والارض قد
 يتاقتن بان الصاعدا اجزاء نارية ذلك في الاشياء الكثره غير مرضيه فانه قال في بعض اقواله
 انها بتولد في الارضه والاجرة المنفصله عن الارضه الحسنة السخا وهذا اظهر قوله
 الصاعقة قال الامام النازي في شرح الصواعق على ما على الشيخ شبيهه اكله بزمانه والحق
 تارة في حجره بان ولو كانت مادته النارية اختلف بهذا الاختلاف في مازة الاجرة والادنة
 السبعة في ادم هذا الاجسام في مازة اما لا فلان الزمان يجمع فيه المائنة في مازة
 زمان في غاية العنصر في المانع ان يخرج عدم المكان دمار تلك المياه الكثرة في مثل ذلك
 الزمان بل لتبينه او التصور يجوز ان يكون بعض المياه بسبب من الشباب وهو
 تصور زمان هو غاية العلة لا بد في ذكر من قبل وانت من المباحث المتعلقة بعد
 العناصر كقبيات واصوالها في الكون النفس مبنية على الط من الجارث والاشياء
 التي بعد طنها غالبا من انصف بعد يقين من انه يجد من ينضم اليها وانما هذه الاشياء
 البسطة لا يفر فيها هو المصنوع وهو ما جرح في غاية العنصر وليس كذلك فلم لا يجوز
 ان يتحلل الاجزاء الارضيه وتزداد جرمها فلا يلزم ان يكون من مياه كثيرة جرحه في
 غاية العنصر والجواب ان كبر الحجر في الحجر المنقلب لو كان التحلل الاجزاء الارضيه التي تكون
 منها كان ذلك حجر متحللا وليس كذلك فان الحجر المنقلب قد يصير صلبا وذلك مشاهدا
 في حجر المر من المعقد من ما عين ياردحان يجعلون بعض الاجسام الصلبة بانواع التحلل
 حينئذ فانهم يجعلون الاجسام الصلبة بحرية املاها بالاحراق او بالسحق فان
 مسبب اللوثة في لظ الماء المائنة العنصرية في حاله بالاعتدال فان الاجسام الحجرية وسيله
 التي تجعلها املاها وان لم يكن وصل كافيا فيه واما السحق فقد قيل ان السحق ما جرح

وعند ما رآه السخري فسد فكل من اجزاء ارضيه او كره الصاعقة اجزاء نارية ذكر في الشرح

جري اللعلاج كالنوشادر ولم يجعل ملحا وتعد صارت املاها في الماء فيدور بالعلية
 وبصيرة بحيث لا يبق منها كل من اجزاء الناشي اصلا فليس ذلك السحاب منها كما غلط
 يكون اختلاط بالاجزاء المائنة والارضيه والاجرة والادنة اكثر فاذا التفت اليه
 كثافت الهواء واجتمع ما يفرق فيه من التخلط فان قد يحايل ان اذ التكاثف
 من الاجزاء تعاطت من غيرة ان يكون هناك انقلاب اصلا بهذا الضمان بعد حوافل
 ان الهواء الذي هناك ليس اجزاء ما بهته قبل تكون السحاب بعد المطر الذي ينزل
 فلو كان البخار المنفصل عن الماء المسخن اجزاء مائنة معكونه من الماء فيل ينداد عوي
 بلاد ليل فانه يمكن ان يكون البخار اجزاء هواية قد كانت مختلطة بالمائنة على ما ذهب
 اليه الشيخ الويس من ان البسيط ليس عدد كرسا وما كان في بيان المارة ثوب
 التخلط لا حرم بسحق الماء فخرج ما كان جدا حس من البخار الهوائية مختلطة بالاجزاء
 الطبيعة ما هو البخار في الانقلاب اقول وان سلمنا ان الماء مختلط بالاجزاء هواية
 يعلم ضرورة ان الاجزاء الهوائية في الماء قليلة عابرة العلة معلومة فانما لا يتصور ان
 يكون تلك الاجزاء الهوائية الكثرة غالبة فيه فديال فان يحصل ذلك الهواء الذي في الكون
 منقوصة فيكون يعمل على النار في الاحراق من غير انقلاب الهواء ماء وجبات بان
 هذا ما بين فيما جرح به الفعل بالمشاهدة او قدرت هناك ما تعين به اكد به
 اذ لو كانت النارية ما فيه في راس الشعلة مع الاجزاء الوضائية كان في المشاه
 مشرق قبل جازان لا يرى لغو في الهواء والضرر اجزاء بحيث يغوت عن الحس
 ان لا يحرق ايضا سقوف البيوت ونحو ذلك او لا بها اختلطت بالهواء البارد
 فان كسرت سور حوايرها لم يحرق ولو سلمنا ان الغلبة في الاجزاء انقلاب الاجزاء
 نارية ومائنة بلا واسطة والجر اجرة عن الارضية لان احقرها لم يبق في الامام
 النار المشقة ليست لحد بالعدد ما فيه بل هي مفردة على الاتصال فان كل نار

معنى

بتفعل متحرك بالفتحة بطبعها فيلحقها من البر وما يبطئها وصفه كالماء الدافق
 من الانبوب مثلا يرى احرا واحدا مستمرا كالمشاة يندفع وهي في الحقيقة افعال تتوارد
 على الانفسا بدل على اشترائها في الهواء اين هناك الهوى واحد كل صورة من المصو
 النوعية للغماء وليس صورة اخرى منها اذ لو لم يتصور انقلاب بعضها الى
 بعض بل بعدد بعضها بالكلية وحديث بعض اهل الماينة وذكره الجوز عند الكلام
 بالكون والفساد فانهم يزعمون ان كل حادث مبوق بالمادة الواجب الكيفيات
 احاصلة لها امور زائدة في حصول ما ذكرنا من الاستدلال بان كلام الكيفيات يزول
 مع بقاء الصور النوعية لتسحق الماء وتبرده مع بقائه على صورته النوعية فهو غير الصور
 والالزم اجتماع وجود الشيء وعدمه في حالة واحدة ومحصله الاغراض منع كل شيء
 ان كلام الكيفيات يزول مع بقاء الصور الذاتية يزول عند زوال الحركات والصور
 الهوائية يزول عند زوال المياه عنه والارضية يزول عند زوال الجود واما الجواهر المتفاسدة
 في سندها فان ما ذكرتم من ان الصور النوعية يربط عند زوال الكيفيات ان اريد
 انها يزول عند زوال هذه الكيفيات مطلقا سواء كان في حالة التركيب او حاله
 البساطة ثم وان اريد في حالة البساطة فمسل لا ينافي ما عيناه من ان لا يزول في الجملة مع
 بقاء الصور النوعية وليس يوجب لانه كلام على السند وما ذكره الشارع من ان
 ورودها على سبيل المعارضة بل اورد لها مثال وهو لا يصلح دليلا على كلية العنصر حتى
 يعارض بل الجواب عنه وهو ان يقال المدعي هو الاطلاق في المقدمة والمنع متدفع عنها كقيام
 الحجة عليه وتجب على كل قد عرف ان المقدمة المذكورة اعني قولنا كل من الكيفيات يزول
 مع بقاء الصور النوعية لم يستدل عليه بل اورد لها مثال وهو لا يصلح دليلا على تلك
 الكلية وان جعل الصوري جريئة يكون المثال دليلا عليها لكنه لا يفيج الفيات المذكورة
 ما هو المطلب من ان الصور النوعية مغايرة لكل من تلك الكيفيات وليس لمراد

ليس في ادراك السند حتى يقام الدليل على ما فيها على كمالها

بتفاد الكيفية تارة هذا كلامكم كمن الامام في شرح الاشياء واعرض عليه صاحب
 الحكماء بان لو عمل النفا على النفا واحتجوا لم يخرج ايضا المزاج الكا الحاصل من
 امتزاج المركبات لان المركبات بعضها حار وبعضها بارد وبعضها رطب وبعضها يابس
 وكما ان بين السواد والبياض تضاد وغاية لخلاف كذلك بين نفس الحوان والبر
 واليبوسة والرطوبة فيصدق على المزاج الكا الحاصل من امتزاج المركبات انها كيفية ممكنة
 متوسط بين الكيفيات المتضادة تضادا حقيقيا واقول القول بان بين نفس السواد
 والبياض وكذا بين نفس الحوان والبروت والرطوبة واليبوسة تضادا حقيقيا لانهم قالوا
 الكيفيات المختلفة بالشدة والضعف كالسواد والبياض والحوان والبروت وغيرها
 والرطوبة واليبوسة تضادا حقيقيا كمال لانهم قالوا الكيفيات المختلفة بالشدة والضعف
 والسواد والبياض والحوان والبروت من انما المختلفة بالشدة والضعف انواع مختلفة
 بلخفة فمراتب الحوان انواع مختلفة وكذا مراتب البروت وقول الحوان والبروت على ما تحتملها
 قول عرضي لان الذي لا يختلف بالشدة والضعف في رتبهم وكذا نظا يربطهم ادعائهم بان
 لا ينفاد حقيقيا الا انهم يعين اذ بين مندرجين تحت جنس قريب فلو عمل النفا على
 النفا وحقيق لم ينفاد في النوعين المذكورين للمزاج الثاني والا الا في فليتامر واسد الهادة
 الى سواء السبيل فيعلم ان كون الشيء الواحد بالنسبة الى شيء واحد فاعلا او منفلا
 في حالة واحدة هو ضروري في الاشكال وبالعكس يعلم ان يكون مغلوبا على الغالب عليه
 ويكون المانع على التقدير ان الغمام عند الامتزاج بعضها في صورة بعضها في بعض بواسطة
 الكيفيات اعرض عليه بان الحان اللازم من جعل الكيفية فاعلا لازمة من جعلها كالحق ايضا
 في عمل الصوريين بواسطة الكيفيات اما ان يكون مغايرة كون الشيء غالبا ومعلوما
 لان الكيفية كما انزغالها اذا فرضها كما تميز فلذا اذا كان لا دخل في ذلك وان يكون
 التناقض في علم ضروري في المغلوب غالبا وبالعكس احتيج بان المكسرة عند الامتزاج من كل كسيرة

صورة لا نفس والكام نفس الكيفيات المتضادة لا صورته لتقطع بان صورة الماء الشديد
 لحرارة ينكم بالماء البارد وان لم يكن في الخافيت واذا كان كذلك فلا يمنع الكيفية المتكثرة
 كاستن الصورة الكيفية المتضادة ولا يكون من الاجتماع الفاليتو المعلوية لان الفاليتو
 هو الكيفيات والمعلوب هو صورته والى هذا الجواب سار الشارع بقوله وان الصورة
 كل من العناصر يفعل بوظيفته اصل تلك الكيفية ما في الاخرى وانما يسمي بانها يصح القول في
 تفاعل الكيفيات من غير اعتبار للصورة المراد بجانبات هو ما بين كثر الارض وتلك
 التربة ما حدث من العناصر بغير تركيب لم يرد انه لا تركيب في اصلها لان في بعض التركيب
 ما يلا اراد انه بغير تركيب يستتبع المزاج فلهذا المتصاعدات من الاجزاء الهوائية تسامح
 في العنان فجعل البخار الاجزاء الهوائية المختلطة بالاجزاء المائية والمقصود ان البخار هو التركيب
 من الاجزاء الهوائية والمائية وكذا في قوله فلهذا الاجزاء الهوائية المتصاعدة تختلط بالاجزاء
 الارضية من الدخان لان الدخان هو التركيب منها والقطرات القارية هو المطر فلهذا
 ما سبب ان الامطار الصيفية جارية كثر في الاكثر والامطار الشتوية جارية
 صغارا في الاكثر واما السبب لثرة في بلاد الحبشة من حرارة الهواء فيه الاخرة الصيفية
 في الاكثر لاجل عن الادخنة التي هي ما في الريح فينصل القطرات بعضها ببعض فكل القطر
 وفي الشتاء يكون الهواء ساكنا فلا ينصل القطرات واما كثرة المطر في بلاد الحبشة
 فلان ارتفاع الاجنحة واصطاطها بسبب الجبال المائفة من الرياح يحصل منها ابرد
 اعلم ان البخار المعقد يبرد ان بعيدا من الارض كان حقيقا مستديرا وياها زواياه
 بلحمة السريعة الحارة للهوا وان كان قريبا من الارض كان كبريا غير مستديرا وياها
 زواياه لثمة نرفله وبسبب الاحساس انما لم يعلم بسبب صلوته كاذونا
 في الامور السابعة لان قوس قزح والهالة عند المشايين من الحركات خيالات لا وجود لها
 في الخارج وهذه النخضر كاية الشبان ومع خيال وهو ان يرى صورة الشمس مع صورته
 مظهره كالمراة فيظن ان الصورة حاصلة فيه ليست حاصلة فيه نفس الامر وما يقال من

ان الصورة اذا لم يكن حاصلة فيه فكيف ينصور رؤيته فيه اذ الرؤية لا يتعلق الا
 بالحاصل للنشئ لان الشئ وان لم يكن حاصلة في المظهر لكن الاشعة الخارجة عن
 البصر تنكسر في الهواء ولما كانت الرؤية في الاكثر بطريق الالتفات لا بطريق الانعكاس
 لظن ان الصورة حاصلة فيه فتأمل بحيث ينطبق رؤية الانعكاس من المساوية الزاوية
 الشعاع الخارج اذا وقع الضوء من المضي سواء كان ذلك ذاتيا او عرضيا على جسم الصعيل
 كما ترى انعكاس الضوء من الشعاع النافذ في كونه الواقع على الصعيل كالماء الى الجوار
 المتقابل الكون والزاوية الحادثة على سطح الصعيل بين الشعاع والانعكاس تسمى الزاوية
 الاولى واذ توهيم سطح هذه الزاوية قاطع للصعيل حدثت عن جنبتي الزاوية الاولى
 زاويتان احدهما هي التي بين المضي زاوية الشعاع والاخرى زاوية الانعكاس وهما
 متساويتان والاما كان مساويا لارتفاع الضياء المنعكس من الشعاع النافذ
 في كونه الواقع على صعيل الى الحد المتقابل كثره لكنه مساو له على كثرته بحسب هذا
 ولكن دلت على ذلك دهي الجسم المضى ب د اية دل هي المارة خط د ك وثرها
 وخط الشعاع الواقع من الشعاع الجسم المضى المنعكس من سطح المراة الى الجبد
 وضع من المراة ك وضع الجسم المضى من خط ط ك ورواية تم ط ك ط ك وزوايته تم
 ط وزاوية زوايه تم ط ك في الزاوية الاولى وزاوية تم ط ك والزواية الشعاع هي
 مساوية لزاوية ك ط ك الى هي زاوية الانعكاس وهذه الزاوية اعني زاوية الانعكاس
 هي كل منطقة على الزاوية محيطها بخط المنعكس من الجسم الصعيل اعني خط ط ك
 مع الضلع الاخر لزاوية وهي خط ط ك ومعني انطبق الزاوية المتخاد بها بحسب الذات
 واحدا فهي بالاعتبار وادنا على الافق الافق هي الدائرة التي يصل بين ما يرى في
 الفلك وما لا يرى والقطر هو خط المصنف للدائرة ودائرة ارتفاع الشمس دائرة
 عظيمة ينصف وتقطع دائرة الافق على زاوية باقوام وتسمى كثر الشمس المتكاثرة

والمقصود من هذه المقدمة بيان كنهان وضع الاجزاء فختلف الالوان الثلاثة الباقية
العالية احر باض وان المباحثة السفلى احم في سواد وهو الارحواني وبينهما
لون كرا في والسبب هو ان المباحثة العليا اقرب من الشمس فانعكاس الشعاع
من البصر اقوى في دجاجة باضة والمباحثة السفلى ابعد لها اقل وكثير في قري
حمر ما يلبس الى السواد وهي الارحواني لم يتولد من انداج هذين اللونين
لون كرا في واغرض عليه ان الكرا في يتولد من الصفرة والسواد لان الارحواني
والحمر باضة ومنها المبالغة من دايق نيتضا واما ثامنه واما ثاقصه يرى
حول الغر وغيره اذا سوت وسط بينه وبين المقاطع عجم فبقو لطيف الحجب ما وراء
عن الابصار واحاطت به اخاؤه صعدة صفرة غير متصل بعضها ببعض واذا
انفق ان يوجد سها ثمان على الصفة المذكورة احدها تحت الاخرى فسوت هناك
هالة تحت هالة ويكون الجحاني اعظم وزعم بعضهم انه يرى سبعه هالات الخارج
عن الرطوبة اكلدية الشفط وهو الذي يسط من حوقل في الارض وقد شبه
احدى المطويات العين فسميت رطوبة حليدي بعد السهم الشعاع الخروطي
مع قرب منه من الشعاع على التثاقمة وانما ينفذ سهم الشعاع مع ما يترب منه على
التثاقمة لعونية ولطافة الاجزاء الواقعة في سمته وكما يرى فيها جبال القلآن
التي انما يرى على التثاقمة نفسه لا سمي بخلاف الاجزاء الى ما لا يتألف فانها
يؤدي خيال موية على ما يتساوى في نسبة الى جرم القمر والحكمة اي على الاجزاء
الما يتساوى في نسبة الى جرم القمر والحكمة لان انعكاس الشعاع البصري من الصيقل
اليه كنيته الى كونه يتساوى في زاوية الشعاع كما يلي الانسان لما ذكرنا من العلة
في قوس وهي كون تلك الاجزاء سمرقا صغيرة فان المرأة اذا اصغر جد البودي
شكل الشيء لعدم احاطة عد الشعاع المخروطي منه سطوحه وعلات اخر من سود هذا

على غلط المانة فاذا كانت على طه ظهرت حرة وان كانت اغلظ ظهر السواد
وقسبته ان الاجرة المنكومة تحت الارض اعرض السح ابو البرز البعدي ابا
بان ما نحن الا في الصيف شديد منه بردا من الشتاء فلو كانت بسبب العيون
بالتحالة البخار ما وجب ان يكون العيون في الصيف ازيد وفي الشتاء انقضى الامر
بخلاف ذلك السبب مياه الثلوج والامطار لانها تجد مزيدا في الصيف ونقص
ببعض وانما ان ما ذكره انما يدل على انه لا يجوز ان يكون التحالة الاخيرة بسبب
فقط لانها انما لا يجوز ان يكون ذلك سببا في التحلة وانما مياه الثلوج والامطار فلا تملك
انه موثر في ذلك الا انه غير مانع من الاعتبار بالسبب المذكور في عاظم من موضع الانسان
فان حدة ذلك الشدة كونه المفضية للاستفالة والانقلاب الى النار كل حال او حرج
الى قولهم لفظ اي يجوز رفعه ان صفة كماله الى كمال زواله وحوز صير الى صفة كماله
الا انه وهذا الظاهر لا يخرج بل من على الاول وقوع فاصل بين الموصوف والصفة على التفسير
فليس له ادبال الى ان يكون لجزء من الخلق مخالفة فقط بل ان يكون دافق مخالفة كالقوة العامة
والعامه وغيرهما فان الات النفس الغوي ويتوسطها هي الاخضر روتانها
العامة هي التي تنتمي لطلاق النامه على مثل التقى بالنظر الى الوضع الغوي من كل
سبل مع علم لفظ السمع المغفول ان قولها انما هو الابعاء والمانى هو الجسم والعار به هو الذي
يحيل الجسم لفظي اه الاصاله قد يطلق على عدة جوهري اي صوره النوعية هو النفسه الجسم
بالكواين والافساد وويلته تكون والفلسا والمراوم هذا هو هذا الاخر كما يشهد اليه
الشاعر لان جعل الجسم الواحد جزء من المحدث حقيقه لا يتصور من غير تصور العلاء
الى صوره المحدث حقيقه اضار عن الزيادة ان الصانع اخرج بهذا القيد
الزيادة ان الصانع عن توفيق النور فخرج ايضا الصانع عن توفيق النور وكذا
يقول احرار ان النور اخرج بقوله الى عاينه النفس السمع عن توفيق النور فخرج مدونه

انما عن تعريف النامية وكذا في قولهم ان الزمان الذي ليس على المحرر الطبيعي
كالورم اخرا من السمن فان قلت السمن لا يورث في الحول بل في الوض
والعمق فقولهم في الامطار الثلثة والقيد المذكور مستدرك قلت ما ذكرته
من ان السمن لا يورث في الحول هو الواجب ويدعم السمن جميع الاعضاء حتى الراس والقدم
فيه يدما في الحول ايضا فلا بد من هذا القيد للاختلاف لان الزمانات الصناعية في بعض
الامطار يوجب النقص في بعض اخرى فان الضيق اذا اخذ من السمن مثلا فان زاد
في طول او عرض بعض من عروق بالعكس او نقصت فيه بان الكلام في قوى الطبيعة والصناعات
ليس منها فلا حاجة لاخراج هذا القيد وبان زمان الجسم
المعندي في الاقطار بانضمام العداد اليه لا ينقص

واذا كان كذلك ففي الزمانات الصناعية

ايضا اذا اختلفت في الضباب

الى الشدة مقدار آخر

من الشدة وصلت

كالزمان

في الاقطار

كلها

ص

١٢